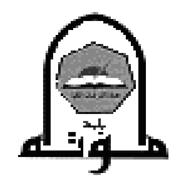


عمادة الدراسات العليا

حلف بغداد والمملكة الأردنية الهاشمية

إعداد الطالب

بلال سليمان الصرايرة

إشراف الدكتور

محمد سالم الطراونة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في التاريخ قسم التاريخ

جامعة مؤتة، 2007م

الإهداء

إلى المنارة التي أهتدي بها.......... أبي الغالي.

إلى عبق الوجود..................... أمي الحبيبة

إلى نجوم سمائي...................... إخوتي

اهدي باكورة أعمالي

بلال سليمان الصرايرة

الشكر والتقدير

أتقـــدم بالـــشكر والعـــرفان إلى جامعة مؤتة ممثلة برئيسها الدكتور سليمان عربيات والهيئة التدريسية في قسم التاريخ.

كمـــا أتقـــدم بالـــشكر والعرفان إلى الدكتور محمد سالم الطراونة الذي أبدى اهـــتماماً كبيراً بهذه الدراسة بالإشراف والتوجيه والإرشاد وإبداء الملاحظات البناءة التي كان لها الأثر الكبير في إخراج هذه الرسالة.

ولا يفوتنـــي أن أتقـــدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة وهم: الدكتور شكري ربحـــي التاجـــي والدكـــتور عيسى سليمان أبو سليم أعضاء قسم التاريخ في جامعة مـــؤتة، والدكتور إبراهيم الشرعة من الجامعة الأردنية على ما أبدوا من ملاحظات أثرت الرسالة.

والشكر موصول إلى موظفي مكتبة الجامعة الأردنية، وموظفي مكتبة جامعة مـــؤتة، ومكتبة جامعة اليرموك والمكتبة الوطنية الذين أتاحوا لي الفرصة للاطلاع علـــى الوثائـــق والمـــصادر التي ساعدتني في دعم وإخراج هذه الرسالة على هذا الشكل.

بلال سليمان الصرايرة

فهرس المحتويات

قائمة المختصرات

(د.ن)	دون ناشر
(د.ت)	دون تاريخ
(د.م)	دون مكان
م	ميلادي
ج	جزء
مج	مجلد
ع	عدد
و	وثيقة
ص	صفحة
ر	رقم
ق	قسم
ط	طبعة
F. O	Foreign Office
R.J	Records of Jordan
VOL	Volume
P	Page

الملخص

حلف بغداد والمملكة الأردنية الهاشمية

بلال سليمان الصرايرة

جامعة مؤتة، 2007

تـــناولت هذه الدراسة حلف بغداد والمملكة الأردنية الهاشمية، ابتدأت بمقدمة عـــرض فيها الفكرة العامة للرسالة، وجاءت الرسالة في ثلاثة فصول، بين الفصل الأول تبنـــي العراق الحلف، كما أن هذا الفصل انطوى على مجموعة من المطالب مـــن بيـــنها: انضمام بريطانيا إلى الحلف وانضمام كل من الباكستان وإيران ثم تم عـــرض دور الـــولايات المتحدة الأمريكية من خلال حلف بغداد وتناولت المباحث الأخـــرى في الفصل الأول: الصراع العربي الإسرائيلي وحلف بغداد، وردود الفعل الشعبية في العراق، وانتهى الفصل الأول في بيان أسباب سقوط الحلف.

وتـــضمن الفصل الثاني الحديث عن حلف بغداد والمملكة الأردنية الهاشمية، مبـــرزاً عـــدد من الجوانب، منها: حكومة توفيق أبو الهدى وحلف بغداد، وحكومة ســـعيد المفتـــي وحلـــف بغداد، وحكومة هزاع المجالي وحلف بغداد، وردود الفعل الشعبية الأردنية تجاه حلف بغداد.

أمـــا الفـــصل الأخير فقد تعرض الباحث فيه لردود فعل عربية تجاه الحلف، والأسباب التي دعت هذه الدول إلى رفض الحلف، ومحاولة تقويضه.

Abstract

The mutual cooperation pact and the Hashemite Kingdom of Jordan

Belal Suleiman Al- Sarayreh

Mu'tah University, 2007

This study addresses the mutual cooperation pact and the Hashemite Kingdom of Jordan. This study is introduced with an overview of the thesis followed by three chapters. The first chapter tackles the adoption of the pact by Iraq as well as a number of sections proposed for the benefit of the pact.

These demands include the membership of Britain of the pact as well as Pakistan and Iran. The rest of the chapter shows the considerable role of the United states of America in the pact. The first chapter also deals with the Arab- Israeli conflict, The mutual cooperation pact, public reactions in Iraq, and the reasons behind the fall of this pact.

The second chapter investigates the mutual cooperation pact and the Hashemite Kingdom of Jordan with respect to the following aspects: Tawfeeq abu Al- Huda Government and the mutual cooperation pact, Sa'ed Al- Mufti Government and the mutual cooperation pact, Hazaa Al- Majali Government and the mutual cooperation pact, and the public reactions in Jordan against the pact.

The last chapter reveals the public reactions in the Arab world toward the pact, the reasons behind the rejection of the pact, and the attempts to undermine the pact.

الفصل الأول

تبني العراق حلف بغداد

1 .1 المقدمة

جـــاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على حلف بغداد الذي شكل حلقة جديدة من حلقات العلاقات العربية العربية من جهة والعربية الدولية من جهة أخرى.

لقـــد أفرز حلف بغداد قطبين عربيين متضادين الأول: العراق المؤيدة للحلف والثانـــي مـــصر الرافضة للحلف، وراح القطبان المصري والعراقي يعملان لجلب التأييد كل إلى معتقداته تجاه الحلف.

فكانـــت الساحة السياسية الأردنية أولى ساحات التصادم العراقي المصري، فأخـــذت العـــراق تساندها بريطانيا تعمل على جذب المملكة الأردنية الهاشمية نحو الحلـــف مـــستغلةً حاجات الأردن المادية والعسكرية في ظروف أصبغت إيجاد هذه المتطلـــبات حاجة لازمة، أما مصر فراحت تدعم رفضها للحلف من خلال الساحة السياسية الأردنية مستغلة كراهية الشارع الأردني إلى أي علاقة تربطهم ببريطانيا.

ولا يمكـــن الزعم بأن هذه الدراسة أول دراسة تناولت حلف بغداد بل تقدمها دراســـات مـــن بينها دراسة علي إبراهيم البشايرة والموسومة بـــ"الأردن ومشاريع الـــدفاع الغـــربية"، طرحت هذه الدراسة موضوع حلف بغداد إلا أنها تناست أسباب تبني العراق للحلف والدور البريطاني من خلال هذا الحلف وأسباب تأييده من قبلها، كمـــا لـــم تـــورد هـــذه الدراسة علاقة الحلف بالصراع العربي الإسرائيلي، وبقيت العلاقات الأردنية العربية والدولية من خلال الحلف مجهولة بالنسبة لهذه الدراسة.

أما الدراسة الثانية التي طرحت موضوع حلف بغداد دراسة محمد محي الدين المصري والمعنونة بـــ(الأردن 1953-1957م)، لم يبتعد المصري عما ذهب إليه البـــشايرة، إذ اتـــصفت دراسة المصري بالإيجاز في مواطن كان لابد لدراسته من الإطـــناب فيها، إضافة إلى أن هذه الدراسة لم تعرض يوميات المظاهرات وأسباب قيامها في وسط تضارب للآراء في ماهية المظاهرات ومن يقف وراءها.

وتناولت دراسة إيمان ناصر عكور الموسومة بـــ(هزاع المجالي ودوره في الـــسياسة الأردنـــية)، حلف بغداد إلا أنها عرضته من خلال هزاع المجالي متجاهلة دور بقية رؤساء الحكومات الآخرين.

وتكونت هذه الأطروحة من ثلاثة فصول، أما الفصل الأول فقد عرض مسألة تبنـــي العراق للحلف بهدف الدفاع عن أراضيه كون العراق في تلك الفترة يتوجس خـــيفة مـــن أي هجـــوم ســـوفياتي على أراضيه، ويضاف إلى ذلك محاولة العراق الـــتملص مـــن المعاهـــدة البريطانية العراقية 1930م مستغلة عداء الغرب للاتحاد الـــسوفيتي، ثـــم أردف هذا الفصل المتعلق بتبني العراق الحلف بموضوع آخر هو انـــضمام بريطانيا إلى حلف بغداد، وينضاف إلى ذلك انضمام باكستان وإيران إلى الحلف، وتضمن هذا الفصل حديثاً عن الصراع العربي الإسرائيلي وحلف بغداد، ولم يتـــناسَ الـــباحث الإشـــارة إلى ردود الفعل الشعبية العراقية تجاه حلف بغداد وبين الباحث في نهاية هذا الفصل المسوغات التي أدت إلى سقوط الحلف.

أمـــا الفـــصل الثاني فقد تناول أربعة مباحث وهي: حكومة توفيق أبو الهدى وحلـــف بغداد، وحكومة سعيد المفتي وحلف بغداد، وحكومة هزاع المجالي وحلف بغداد، وأخيراً ردود الفعل الشعبية الأردنية تجاه الحلف.

أما الفصل الثالث فقد تناول أربعة مباحث وهي: مصر وحلف بغداد، وسوريا وحلف بغداد، والسعودية وحلف بغداد، ولبنان وحلف بغداد.

وبعـــد فإننـــي حاولت قدر المستطاع أن اجتهد وفق قدراتي الذهنية والبحثية لعلـــي بـــذلك قـــد أجـــبت عن بعض التساؤلات ومواطن القصور التي ظهرت في الدراسات السابقة، إلا أنني لا أنشد الكمال فيها لأن الكمال لله وحده، ولكنني اجتهدت وفق ما أراه مناسباً فإن أصبت فقد بلغت مرادي، وإن أخطأت فعذري أنني اجتهدت.

1. 2 عرض لمصادر الدراسة

اعـــتمدت الأطـــروحة على مصادر عدة ومتنوعة أثرت الأطروحة، فدراسة الـــتاريخ ليست سرداً لوقائع وأحداث؛ وإنما محاولة لتفسير الوقائع ومعرفة الأسباب

التـــي دعــت إلـــى هذه الوقائع، ولا يتم هذا إلا بالتحليل والتمحيص، والمقارنة بين الآراء وبـــناءً على هذا يمكن لباحث التاريخ الخروج بالآراء والتصورات التي هي أقرب ما تكون إلى الصحة.

وقد جاءت مصادر هذه الدراسة على مجموعات وهي:

أولاً: الوثائق غير المنشورة

1. اعتمدت الدراسة على وثائق المفوضية العراقية في عمان، وهي تقارير كانت تــصدر عن المفوضية العراقية في عمان، ويبعث بها إلى الحكومة العراقية وكانـــت فحـــوى هذه التقارير بيان للأحوال المستجدة على الساحة الأردنية، وأفـــادت الدراســـة من هذه التقارير في معرفة الآراء العراقية في الأحداث السياسية الأردنية.
2. نعـــيم عـــبد الهادي، حقيقة ما وقع في محادثات ضم الأردن إلى حلف بغداد 1955م: وهو مجموعة من الأوراق التي كتبها عبد الهادي في بيان الأحداث التي رافقت انضمام الأردن إلى حلف بغداد، وهو أحد الوزراء البارزين في وزارة ســعيد المفتـــي، وكان أيضاً أحد الوزراء المستقيلين على أثر محاولة ضـــم الأردن إلـــى حلـــف بغداد، وقد عبر نعيم في هذه الأوراق عن آرائه المناهضة للحلف مع بيان المسوغات التي أدت إلى رفضه للحلف.

ثانياً: الوثائق العربية المنشورة

1. الجـــريدة الرســـمية (1955): وهي صحيفة رسمية دأبت الحكومة الأردنية على نشرها ، وتحوي هذه الصحيفة البيانات الوزارية للحكومات، والقوانين التـــي أصـــدرتها، وقـــد أفادت الدراسة من هذه البيانات في معرفة السياسة العامة للحكومات المتعاقبة إبان فترة الدراسة.
2. الوثائـــق الأردنـــية، الـــوزارات الأردنـــية: وفيها أسماء الوزراء المشكلين للحكومات المتعاقبة خلال فترة الدراسة.
3. محاضـــر مجلـــس النواب الأردني(1955): وهي محاضر جلسات مجلس الـــنواب الأردني، وأفادت الدراسة من هذه المحاضر في بيان آراء النواب

تجـــاه الحلف، والاطلاع على فحوى الاستجواب الذي قدم بحق الوزير نعيم عبد الهادي.

4. حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد في وثائق الممثليات الدبلوماسية العراقية فـــي أنقـــرة واستنبول (1945- 1957)، تحقيق ناظم توفيق: وهي تقارير المفوضـــية العـــراقية في استنبول والسفارة العراقية في أنقرة، وقد جمعت وحققت هذه التقارير ضمن إطار حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد، وأفادت الدراسة من هذه التقارير في الاطلاع على ردود الفعل التركية تجاه الحلف.
5. محاكمـــات المحكمـــة العـــسكرية العلـــيا الخاصة: وهي المحاضر الرسمية لجلـــسات المحكمـــة العسكرية، التي عقدها النظام الجمهوري العراقي بعد الانقلاب على النظام الملكي في العراق، وعد النظام الجديد أصحاب النظام الـــسابق متآمـــرين علـــى سلامة العراق، ومفسدي لنظام الحكم، وفي هذه المحاضر اعترافات وشهادات بعض السياسيين خلال فترة الدراسة.
6. المجمـــوعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، وأفادة الدراســـة مـــن هذه الوثائق في الاطلاع على آراء عبد الناصر تجاه حلف بغداد.

ثالثاً: الوثائق الأجنبية والمعربة:

- وثائق وزارة الخارجية البريطانية(F.O):وهي التقارير الرسمية المتبادلة بين وزارة الخارجية البريطانية وسفارتها في عمان، وكشفت هذه الوثائق النقاب عن المحاولات البريطانية في ضم الأردن إلى حلف بغداد.

ونشرت هذه الوثائق في :

1. Records of Jordan 1919-1965 .
2. الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية (1955-1956)، تحليل وتعليق انتوني ناتنغ، جريدة الدستور، عمان، 1986م.
3. جلسة مجلس العموم البريطاني التي عقدت لمناقشة انضمام بريطانيا إلـــى الحلـــف، وورد في هذه الجلسة الآراء البريطانية المبتغاة من وراء انضمام بريطانيا إلى الحلف، وهذه الجلسة موجودة في:

ميثاق بغداد حقائق يجسدها مجلس العموم البريطاني، ترجمة حسن الدجيلي.

رابعاً: المذكرات الشخصية:

وهـــي تـــرجمة لحـــياة أفراد كان لهم بصمات واضحة خلال فترة الدراسة، وابـــدوا آراءهم تجاه حلف بغداد سواء برفضهم الحلف أم قبولهم له، ومن بين هذه المذكرات:

1. مذكـــرات جلالـــة الملك الحسين بن طلال الموجودة في مؤلفه" ليس سهلاً أن تكون ملكاً".
2. مذكـــرات هـــزاع المجالي:وهو أحد السياسيين الأردنيين البارزين، وقد شكل حكـــومة علـــى أســـاس الانـــضمام إلى حلف بغداد، وأفادت الدراسة من هذه المذكـــرات في الاطلاع على آراء المجالي المؤيدة للحلف وبعض الإجراءات التي قام بها بهدف الانضمام إليه.
3. هـــزاع المجالـــي، "هذا بيان للناس، قصة محادثات تمبلر" وهو كتيب أصدره هـــزاع المجالي بهدف تعريف الشارع الأردني على ملابسات محادثات تمبلر، ومحاولاً تسويغ رغبة الحكومة الأردنية بضرورة الانضمام إلى الحلف.
4. مذكـــرات وليد صلاح: وشغل منصب وزيراً للخارجية في حكومة توفيق أبو الهـــدى، وقد كانت له آراء مناهضة للحلف، واتخذ لبنان مكاناً لمناهضة دخول الأردن إلى الحلف.
5. مذكرات أحمد الطراونة: وقد شغل منصب رئيس لمجلس النواب الأردني إبان فترة الدراسة، وأفادت الدراسة من هذه المذكرات في معرفة المساعي التي قام بها المجالي لضم أعضاء من مجلس النواب إلى وزارته بمساعدة الطراونة.
6. مذكرات عوني عبد الهادي: وقد شغل منصب سفيراً للأردن في القاهرة أثناء فتـــرة الدراسة، وقد نقل عوني عبد الهادي آراء الوفد الأردني تجاه الحلف في مؤتمر رؤساء الحكومات المنعقد في القاهرة.
7. مذكـــرات يعقوب زيادين: وهو طبيب شيوعي وناشط سياسي، عارض حلف بغـــداد مـــن خلال الشارع الأردني، وقد قام زيادين بتنظيم مظاهرة في مدينة الكرك عبر من خلالها عن آرائه الرافضة للحلف.

8. مذكــرات أنتوني إيدن: رئيس وزراء بريطانيا أثناء فترة الدراسة، وقد أفادت الدراسة من مذكراته في الإطلاع على المساعي البريطانية لجذب الأردن نحو الحلف.
9. مذكرات محمد فاضل الجمالي: شغل منصب رئيس للحكومة العراقية، ووزيراً للخارجية أثناء فترة الدراسة، وقد كانت له تصورات في أن حلف بغداد يمكن لــه الوقوف أمام العدو الصهيوني وعرض آراءه هذه من خلال مذكراته التي أسماها " ذكريات، وعبر من العدوان الصهيوني، وأثره في الواقع العربي".
10. مذكــرات توفيق السويدي: احد الساسة العراقيين، شغل مناصب متعدده في الحكومة العراقية أبان فترة الدراسة، وافادة الدراسة من مذكراته في الطلاع على وجهة النظر العراقية تجاة الحلف.
11. مذكــرات محمود رياض: السفير المصري في دمشق، وقد كان له بصمات واضحة في توجيه السياسة السورية وفقاً لمصالح مصر.
12. مذكــرات خالــد العظم: وهو أحد السياسيين البارزين على الساحة السياسية الــسورية، وقد كانت له بصمات واضحة في توجيه السياسة السورية، فقد قام بعمــل تكــتلات حزبية نيابية داخل مجلس النواب السوري للإطاحة بحكومة فارس الخوري، وهذا ما نجح به فعلاً، وُشكلت حكومة جديدة برئاسة صبري العــسلي علــى أســاس رفض الأحلاف وخاصةً حلف بغداد، و شغل العظم منصب وزيراً للدفاع والخارجية السورية في هذه الحكومة.
13. مذكــرات الدبلوماسيين الأجانب في العراق: وقد ترجم هذه المذكرات نجدة صفوة، وأفادت الدراسة من آراء السفير الأميركي في العراق ولدمار غولمان الواردة في هذا المصدر.

خامساً: الصحف

وهـــي إحـــدى المصادر المهمة في دراسة التاريخ المعاصر، وقد نقلت هذه الصحف الآراء والتعليقات والأحداث التي استجدت على الساحة السياسية العربية، و الأردنية بشكل خاص، ومن بين هذه الصحف التي أفادت منها الدراسة:

1. صـــحيفة الدســـتور لعام (1986م) وجاء فيها ترجمه لبعض وثائق الخارجية البريطانية خلال فترة الدراسة.
2. صحيفة الدفاع للأعوام (1956ـــ1954م).
3. صحيفة فلسطين للأعوام (1956-1955م).
4. الكفاح الاسلامي: وهي صحيفة ناطقة بأسم حزب الاخوان المسلمين، وافـــادة الدراســـة مـــن هـــذه الصحيفة في معرفة الآراء والتوجهات السياسية لحزب الاخوان المسلمين.
5. المقاومة الشعبية: وهي صحيفة ناطقة بأسم الحزب الشيوعي ، وافادة الدراســـة مـــن هذه الصحيفة في معرفة الآراء والتوجهات السياسية للحزب الشيوعي الاردني.

1. 3 تمهيد

ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى تكشفت كفتا ميزان القوى العالمي؛ فقد خرجت الدول الأوروبية منهكة من الحرب بعد الهزيمة التي منيت بها، في حين أن دخول الولايات المتحدة الحرب متأخرة عن الدول الأوروبية الأخرى جعلها أقدر على أن تستحوذ على إحدى كفتي الميزان العالمي.

أما الكفة الثانية فقد استحوذت عليها قوة جديدة مهابة الجانب جعلت من نفسها منظومة سياسية عالمية، ضمت إليها أكثر من عشر دول آسيوية وأوروبية تجسدت في كيان الاتحاد السوفياتي.

إن ما أفرزه النظام الاستعماري القديم، وظهور الشيوعية من جهة أخرى أدى إلى استنهاض عدد من حركات المقاومة، والتحرر وانتزاع بعض الشعوب استقلالها؛ مما شكل كتلة جديدة سميت كتلة(عدم الانحياز) التي انتهجت سياسة معادية للاستعمار منذ منتصف الخمسينيات.

لقد انتهجت الدول الرأسمالية سياسة عدوانية ضد البلدان الشيوعية؛ فكانت أولى المبادرات من جانب بريطانيا، ففي آذار 1946م أطلق ونستون تشرشل (Winston Churchil) رئيس وزراء بريطانيا شرارة الحرب الباردة من خلال خطابه في الولايات المتحدة الأمريكية الذي دعا فيه إلى شن حرب صليبية ضد الشيوعية وإلى قيام تحالف ، نواته الولايات المتحدة وبريطانيا[1].

وفي الثاني من آذار عام 1947 أعلن الرئيس الأمريكي Trumanعن مذهبه (مذهب ترومان) الذي أعطى من خلاله(400) مليون دولار لكل من اليونان وتركيا مساعدة استعمارية بطريقة جديدة، وتم ذلك بعد أن أعلنت بريطانيا عجزها في الاستمرار بدعم هذين البلدين، وبذلك كانت محاولة الولايات المتحدة الأولى في تطويق الاتحاد السوفيتي من خلال اليونان وتركيا، والباكستان التي تبعتهما، وتحدث

---

(1) سيل، باتريك، الصراع على سورية، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945-1958، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، فراس للدراسات والترجمة، دمشق، (د.ت)، ص217، وسيشار إليه فيما بعد سيل.

فــيها دالس(Dullas) بأن شاحنات من القمح الأمريكي قد أوقفت مجاعات وشيكة[1] في الباكستان

وفــي منتــصف عــام 1947م طرحت الولايات المتحدة الأمريكية برنامجاً لمساعدة أوروبا؛ بهدف الوقوف بوجه الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية، وقد عرف هذا البرنامج ببرنامج "مارشال"[2](Marshal) .

لــم يــستمر الأمر طويلاً ففي آذار 1948م أُعلن عن ولادة منظومة دفاعية سياســية عــسكرية عــدتها الولايات المتحدة دفاعية ضد الاتحاد السوفياتي، وهي منظومة[3] حلف(الناتو)[4]North Atlantic Treaty Organization

أمــا على الصعيد العربي فقد أدركت بريطانيا في وقت مبكر أهمية المنطقة العــربية في الوقوف أمام الزحف السوفياتي"إن بقاء الروس خارج الشرق الأوسط وخــارج مــنطقة البحر الأبيض المتوسط مصلحة بريطانية منذ زمن طويل، ولكن النفط يجعل ذلك الآن أهم من أي وقت مضى"[5].

وفــي 13 تشرين الأول 1951م اقترحت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتــركيا على مصر المشاركة في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، ولم يلبث أن صــدر البــيان الخاص عن القيادة العليا للحلفاء في الشرق الأوسط في 10 تشرين الثانــي 1951م، وجــاء فيه أن الدفاع عن الشرق الأوسط أمر حيوي بالنسبة للعالم الحــر، وأن حمايــة هذه المنطقة من أي عدوان خارجي لن يتحقق إلا بالتعاون مع الــدول المعنــية جميعها، وأن القيادة العليا للحلفاء لن تتدخل في القضايا والنزاعات

---

(1) سيل، المرجع السابق، ص217

(2) سمي كذلك نسبة لوزير الخارجية الأمريكي مارشال.

(3) ويضم بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، كندا، لوكسمبورغ، النرويج، الدنمارك، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، ألمانيا الغربية، وضم عام 1952م اليونان وتركيا.

(4) ويضم بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، كندا، لوكسمبورغ، النرويج، الدنمارك، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، ألمانيا الغربية، وضم عام 1952م اليونان وتركيا.

(5) الوثائــق السرية لوزارة الخارجية الريطانية 1955-1956، تحليل وتعليق انتوني ناتنغ، إعداد مركز الخليج للبحوث والدراسات الاستراتيجية، لندن، جريدة الدستور، ع6628،(31/ كانون الثاني/1986)، ص 13، وسيشاراليه فيما بعد وثائق الخارجية البريطانية.

التـــي تحدث في داخل المنطقة، وهدفها هو مساعدة ودعم الدولة ودعم، التي تبدي الاستعداد للمشاركة في الدفاع عن المنطقة[1]، ومن شأن هذه القيادة أن تجلب التقدم الاجتماعي والاقتصادي لسكان المنطقة، وقد قوبل هذا المشروع بمقاومة عنيفة على أساس أن الوطن العربي سيصبح محطات للقوات الأمريكية والفرنسية والبريطانية، كمـــا أن إشـــراك الكيان الصهيوني أمر مستحيل إذ ينطوي على ذلك الاعتراف به، ومد يد المصالحة له[2].

وفـــي عـــام 1953م قام جون فوستر دالس(John Foster Dullas)وزير الخارجـــية الأمريكي بجولة في الشرق الأوسط لدراسة التطورات السياسية في هذه المنطقة، وكان يحمل في جعبته فكرة إنشاء منظمة دفاعية تشترك فيها تركيا وإيران والعـــراق وباكـــستان وأطلـــق عليها اسم الحزام الشمالي(The North Tier) وقد اختيرت هذه الدول؛ لوجود حدود مشتركة بينها وبين الاتحاد السوفياتي، ولما وصل دالـــس إلـــى بغداد قابل الملك فيصل، وولي عهده الأمير عبد الإله ورئيس الوزراء العراقي جميل المدفعي وتوفيق السويدي وزير الخارجية العراقي، وقد تبلور حديثه حـــول الخطر الشيوعي، وضرورة الاعتراف بالكيان الصهيوني، وتقديم المساعدات الأمريكية؛ لتقوية دفاعات المنطقة[3].

أمـــا فـــي مصر فقد رد عبد الناصر على ما جاء به دالس "لقد أبلغته رأيي بـــصراحة فقلـــت له لن يكون هناك أي عدوان أجنبي لسبب بسيط، وهو أن وسائل الحرب الحديثة بأسلحتها النووية قد غيرت من فنون الحرب بأكملها، وجعلت من أي عدوان خارجي احتمالاً ضعيفاً، وأن الجبهات الداخلية لها الأسبقية الأولى في مجال الـــدفاع والأمن وأنه قد يستطيع بوسائله وطرقه الخاصة أن يمارس ضغطاً على أية حكومة عربية؛ للانضمام للمعسكر الغربي وإعطائه قواعد في أراضيها، إلا أن ذلك

---

(1) الحورانـــي، هاني،الطراونة،ســليم ؛ هكـــذا ســـقط حلف بغداد في عمان، مجلة الأردن الجديد، عدد 6، 1984م، ص116، وسيشار إليه فيما بعد الحوراني والطراونة.

(2) الحـــسني، عبد الرزاق ؛ حلف بغداد 1955م لماذا، مجلة آفاق عربية، عدد 6، 1987م، ص 33، وسيشار اليه فيما بعد الحسني، حلف بغداد.

(3) المرجع نفسه، ص32.

لـــن يكـــون له قيمة فعندما تحين اللحظة الحاسمة ستجد أن الحكومة التي رضخت للـــضغط ، ستخـــسر الـــدعم الـــشعبي ولن تكون قادرة على الشعب، وأن القواعد العسكرية التي تؤخذ بالقوة سيكون مقابلها عشرات القواعد التي تعمل ضدها" [1].

وقـــد أوضـــح دالس عند عودته إلى الولايات المتحدة بأن إيجاد منظمة دفاع الشرق الأوسط قد تكون احتمالاً للمستقبل لا للفترة الحالية[2].

وهكـــذا قررت كلٌ من بريطانيا وأمريكا بحلول نهاية عام 1954م أن تبحث عن مكان آخر من أجل تأسيس وإقامة اتفاق دفاعي يرعاه الغرب وكان من المحتمل أن تُختار تركيا والعراق من أجل وضع حجر الأساس إذ إن تركيا كانت قد انضمت إلـــى حلف شمال الأطلسي، كما أن العراق كان يرتبط بمعاهدة بريطانية تعود لعام 1930م[3] .

أما بالنسبة للسوفيت فقد تنبهوا لاهتمام الغرب بالشرق الأوسط فما كان منهم إلا أن توجهـــوا إلـــى اســـتثمار أخطاء الغرب، فقد دعموا شعور العرب بأن الدول الأوروبـــية هي من خلقت إسرائيل، وهي أيضاً التي تستمر في مساعدتها، مع عدم رغبـــتها في الوصول إلى حل يرضي العرب، وقد ساعد السوفيت في تأليب العرب على الدول الأوروبية استمرار الوجود الغربي العسكري والسياسي في أجزاء عديدة مـــن الـــوطن العربي، وبدأ العرب يشعرون بأن الغرب هو الحاجز الذي يقف أمام استقلالهم ووحدتهم، وإن حلفاً عسكرياً دفاعياً ضد الروس سوف يبعدهم عن قضيتهم الأصيلة- فلسطين- ويعيد الاستعمار إليهم من جديد.

وبدأ السوفيت بتشجيع الأحزاب الشيوعية في المنطقة العربية، وعندما شجب الغرب موقف الحياد تجاه الأحلاف العسكرية في المنطقة العربية، رحبت به روسيا وعدته بداية صداقة بين العرب والسوفيت.

---

(1) هيكل، محمد حسنين؛ ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، (د.ن)، القاهرة، (د.ت)، ص 319، وسيشار إليه فيما بعد: هيكل، ملفات السويس.

(2) سيل، المرجع السابق، ص249.

(3) المرجع نفسه، ص250.

وانـــتقل الـــروس بعد ذلك إلى مرحلة عسكرية كانت بدايتها حملات إعلامية تـــندد بالتحالفات الغربية، وقامت بتطوير جديد لمساعدات عسكرية واقتصادية ودعم سياســـي، وقد تناسى العرب موقف روسيا من القضية الفلسطينية حينما صوتت إلى جانـــب خطـــة الأمـــم المتحدة بتقسيم فلسطين، وخلفت الكيان الصهيوني وهي التي زودت إسرائيل بأسلحة خلال فترة الهدنة(1948-1949) [1].

وبهـــذا وضـــع العرب بين فكي كمّاشة: الأولى: الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين استهدفتا نهب مقدرات الأمة العربية، والثانية: الاتحاد السوفياتي الذي استهدف زعزعة نفوذ القوة الأوروبية، وإحلال الاتحاد السوفياتي مكانها.

1. 4 تبني العراق الحلف.

تطلعت الحكومة العراقية إلى عقد تحالفات عسكرية مع دول الجوار، إضافة إلـــى الـــدول العظمى مثل بريطانيا والولايات المتحدة[2]؛ لصد أي هجوم متوقع من الاتحـــاد الـــسوفيتي الذي عده رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد الخطر الرئيس الذي يهدد العراق[3]، والهدف الآخر الذي كان يتطلع إليه رئيس الوزراء العراقي هو الـــتخلص مـــن المعاهـــدة العـــراقية البـــريطانية التي أوجبت على العراق بعض الالتـــزامات تجـــاه بـــريطانيا[4]، ويـــبدو أنه أراد من هذا الهدف أن يظهر بمظهر

---

(1) وثائـــق الخارجـــية البريطانية،جريدة الدستور، ع 6628،(31/ كانون الثاني/ 1986)، ص5.

(2) حلـــف شـــمال الأطلسي وحلف بغداد في وثائق الممثليات الدبلوماسية العراقية في أنقرة واســـطنبول 1945-1957،تحقيق ناظم توفيق، (د.ن)، بغداد، 2002، المفوضية الملكية العـــراقية، أنقـــرة، رقم/182/3،(1948/4/1)، ص248، وسيشار إليه فيما بعد، حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد، المفوضية الملكيةالعراقية.

(3) الجمالي، محمد فاضل ؛ ذكريات وعبر من العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي، (د.ط)، دار الكتاب الجديد، بيروت،(د.ت)، ص64، وسيشار إليه فيا بعد الجمالي.

(4) الـــدفاع، ع 5781 ،(17/ شـــباط/1955)، ص1، وانظـــر: فلـــسطين، ع 1500، (17 /شباط/ 1955)، ص1.

الوطنـــية[1] لدى الشارع العربي[2]، وقد حاول نوري السعيد أن يجسد هذا المظهر من خلال تصريحاته بشأن فلسطين، وعدم الاعتراف بإسرائيل ومحاولة حل القضية الفلـــسطينية[3]، إلا أن هذا كان على الجانب الإعلامي أما على الجانب الرسمي فقد كانـــت آراؤه علـــى أســـاس قبول دولة إسرائيل(ولم يكن ثمة كلام عن إزالتها من الوجود) [4].

ويـــبدو أن فكـــرة نـــوري السعيد لم تكن وليدة لحظة توقيع الحلف العراقي التركـــي، إذ حـــاول نوري حمل الحكومة المدفعية التي تألفت في 29 كانون الثاني 1953م علـــى عقـــد تحالفات عسكرية؛ لضمان سلامة العراق فشكلت لجنة وزارية مـــؤلفة مـــن نائب رئيس الوزراء على جودت، ووزير الخارجية توفيق السويدي، ووزيـــر العدلـــية أحمـــد مخـــتار بابان، ووزير الدفاع نوري السعيد، وقد تلخصت مقترحات اللجنة على ثلاثة أشكال:

الشكل الأول: ويتضمن ما يلي:

1.أن يكـــون الـــدفاع عن أراضي العراق واستقلاله واجباً طبيعياً يترتب على عاتقه بالدرجة الأولى، فتنحصر واجباته ومسؤلياته ضمن حدوده، سوى ما جاء في معاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية النافذة المفعول.

2. وللقيام بواجباته هذه يحتم عليه أن يضمن الحصول في حالة السلم والحرب على ما يحتاجه من عتاد وسلاح، وذخيرة مع تدريب ودراسة فنية.

---

(1) عـــبد الفتاح، فكرت نامق، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953- 1958، دار الرشـــيد، (د.ط) الجمهورية العراقية، 1981، ص 305 وسيشار إليه فيما بعد عبد الفتاح.

(2) يـــرى باتريك سيل في أن نوري السعيد وعبد الإله(حاكمان يكرهان من صميم قلوبهما كـــلاً من الجامعة العربية، وميثاق الأمن الجماعي العربي اللذين كانا يبدوان لهما مجرد وســـائل للتدخل المصري في آسيا العربية؛ لذلك لم يكن نوري قانعاً بإمكانية الدفاع عن العراق دون دعم الدول العربية) انظر: سيل، المرجع السابق ، ص363-264.

(3) الجمالي، المصدر السابق، ص65.

(4) العـــراق فـــي مذكـــرات الدبلوماسيين الأجانب، ترجمة نجدة صفوة، ط2، مطبعة منير، بغداد، 1984، ص 253، وسيشار إليه فيما بعد، العراق في مذكرات.

الشكل الثاني ويتضن:

1. أن يتوسـع العـراق فـي كيفية الدفاع المشترك ما بين الدول العربية وذلك بالـسعي المتواصل مع تلك الدول؛ لتنظيم جهاز دفاعي عربي كامل، وجعله منطبقاً على المادة (51)[1]من ميثاق الأمم المتحدة.
2. تنظـيم هـذا الجهاز الدفاعي العربي يتطلب بطبيعته وسائل كثيرة لا يمكن تجهيـزها من قبل الدول العربية وحدها، وفي هذه الحالة يشترك في الدفاع المشترك العربي الدول الداخلة في المنطقة والدول المجاورة لها، وإذا اقتضى الأمـر دخول دول أخرى يكون لاشتراكها منافع واضحة تساعد في استكمال الوسائل الدفاعية المطلوبة.

الشكل الثالث:

السعي لدى الحكومة البريطانية في التنازل للعراق عما يخصها في القاعدتين الجويتـين بقـدر مـا يتناسـب مـع ضرورة استيفاء أحكامها المتعلقة بالدفاع عن العراق[2].

يبدو أن تقرير هذه اللجنة الوزارية التي شكلت في عهد وزارة المدفعي لم يرَ النور إلا بعد تولي نوري السعيد وزارته الثانية عشر وبهذا بعث التقرير من مرقده فكان بمنزلة الخطوط العامة لسياسته المستقبلية.

---

(1) تـنص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة على "ليس لهذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحـق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد الأعضاء وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولـي والتدابيـر التـي اتخـذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس، تبلغ إلى المجلس فوراً ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس بمقتضى سلطته ومسؤوليته المعـتمدة مـن أحكام هذا الميثاق من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال؛ لحفظ السلم والأمن الدولي وإعادته إلى نصابه".

(2) الحـسني، تاريخ الوزارات العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، ط7، العراق، 1988، ج9، ص 203، وسيشار إليه لاحقاً الحسني، تاريخ الوزارات العراقية.

فعمـــد نوري السعيد إلى سلسلة من الإجراءات، ليتسنى له من خلالها ضم العـــراق إلـــى تحالفـــات عسكرية خارج المنطقة العربية، دون معارضة، وقد كان مجلس النواب الدرجة الأولى في سلم أولوياته، فقد استصدر أمراً بحله، والسبب في حـــل مجلس النواب هو ضمه نواباً من أحزاب معارضة [1] لسياسته، ومع بقاء هذا المجلس لن يتمكن من التصرف بشيء من الحرية المطلقة.

وقبـــيل إجراء انتخاب مجلس جديد، كان على نوري السعيد أن يضمن لنفسه أغلبية موالية له؛ لذلك أصدر عدة مراسيم وهي:

1. المرســـوم رقـــم 17 لسنة 1954 ويقضي بإسقاط الجنسية العراقية عمن يدان باعتناق الشيوعية، أو الترويج لها، ومن ثم إبعاده عن العراق.
2. المرســـوم رقـــم 18 لسنة 1954 ويجيز لوزارة الداخلية غلق أية نقابة تسلك سلوكاً يُشك في استقامته[2].
3. مرســـوم الجمعيات رقم 19 لسنة 1954 الذي كان الغرض منه القضاء على كـــل أشـــكال الحـــياة الحزبية العلنية بزعم أن بعض الجمعيات أخذت تجاهر بالدعوة إلى مذاهب ، ومبادئ يعاقب عليها القانون، واستغلت الامتيازات التي ســـمح بهـــا القانـــون لها ولصحافتها(فأخذت تحرض الناس على الشغب في الـــصحف الـــناطقة بلـــسانها، والإتـــيان بأفعـــال ثورية تهدف إلى قلب نظام الحكم)[3].

---

(1) الحسني، حلف بغداد،المرجع السابق، ص 35.

(2) الياســـري، قـــيس عـــبد الحسين، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمـــية الثانية حتى ثورة 14 تموز 1958، ط1، (د.ن)، العراق،(د.ت). وسيشار إليه لاحقـــاً الياســـري، وانظـــر آراء الـــسفير الأمريكي في العراق الذي وصف المعارضة بالأفراد الساقطين في البلاد، العراق في مذكرات، المرجع السابق، ص226.

(3) كبه، محمد مهدي، مذكراتي في صميم الأحداث، 1918- 1958، ط1،(د.ت)، بيروت، 1965، ص 262.

4. المرســوم رقــم 24 لــسنة 1954م الذي يقضي بإلغاء الامتيازات الممنوحة للجــرائد والمجــلات كافــة، سياســية كانت أو غير سياسية والحصول على امتيازات جديدة.
5. المرســوم رقــم 25 لــسنة 1954م الخــاص بتنظــيم الاجــتماعات العامة والمظاهرات وكيفية منعها، وتفريقها.
6. واتخــذ نوري إجراء آخر في 3 كانون الثاني 1955م يقضي بتعطيل التمثيل الدبلوماسي بين العراق والاتحاد السوفياتي، بدعوى أن المفوضية السوفيتية في العراق أصبحت وكراً لتمويل الشيوعيين والمفوضين[1].

بعــد ما أتم نوري السعيد إجراءاته الداخلية بإحكام قبضته على البلاد ، وبعد ما بدا واضحاً لديه أنه حان الوقت المناسب؛ لأن يبدأ بالعمل على الصعيد الخارجي فما كان منه إلا أن سافر إلى لندن(بدعوى الاستشفاء)[2].

وفــي لــندن عــرض نــوري السعيد في أثناء مباحثاته مع سلوين لويد في 20 أيلول 1954م بعض المقترحات البديلة للتحالف مع الغرب تلخصت في تشكيل ميــثاق من خمس دول هي:(العراق، وتركيا، وسوريا، وإيران، وبريطانيا) على أن يقــوم العــراق بمفاتحــة سوريا أولاً بهذا الأمر ، وعند رفضها تأخذ بريطانيا على عاتقها عقد ميثاق من الدول الأربع الأخرى مع احتمال دعوة باكستان للانضمام إلى هذه المجموعة[3].

وقــد طــرح نــوري الــسعيد فكرة عقد ميثاق ثلاثي بين العراق وباكستان وبريطانيا[4]، واستبعدت تركيا من المحادثات البريطانية العراقية؛ ويبدو أن استبعادها كــان لتخوف نوري السعيد من ردود الفعل العربية المستقبلية تجاه الحلف، للعلاقة

---

(1) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج9،المرجع سابق، ص 211.

(2) الحسني، حلف بغداد،المرجع السابق، ص26.

(3) الأميــر، ليلــى ياسين، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية العــربية 1946-1958، مكتــبة الفكر العربي، البصرة،(د.ت)، ص 162 وسيشار إليه فيما بعد الأمير.

(4) المرجع نفسه، ص 162.

الــودية بــين تركيا وإسرائيل، لكن ما لبث نوري أن غير رأيه ووضع على جدول أعمالـــه زيـــارة لتركيا، والذي شجع نوري على هذه الزيارة هو أن تقارير السفارة العـــراقية في أنقرة التي لاحظت اتجاهاً ودياً في سياسة تركيا نحو العراق، وقد أخذ شـــكلاً ماديـــاً بعـــد عودة رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس ووزير خارجيته كوبرلو من زيارتهما الرسمية لبريطانيا فقد بدأت الحكومة التركية، وصحفها معربة عـــن رغبـــتها فـــي التقـــرب من الأقطار العربية، وإيجاد أسس للتعاون في مجال الدفاع[1].

وخلال زيارة نوري السعيد لتركيا جرت مباحثات حول العلاقات القائمة بين الـــبلدين، والأوضـــاع السائدة في الشرق الأوسط، وتحدث رئيس الحكومة التركية عـــدنان مندريس بأنه" لا يمكن إقرار السلم والأمن العام في الظروف الراهنة، ولا يمكـــن تأمين الاستقرار إلا عن طريق إيجاد تفاهم كامل بين الشعوب المتمسكة بكل إخلاص بالمبادئ والمثل العليا للأمم المتحدة وتأسيس جبهة أمن مشتركة ومتماسكة فيما بينها خالية من كل ثغرة ضد أولئك السوفيت الذين يهدفون إلى الاستيلاء عليها والتحكم بشؤونها، ومن ثم إبادتها... وأعرب مندريس عما تكنه تركيا للدول العربية من خالص شعور المحبة، وأن الحكومة التركية على استعداد تام لإعطاء شتى أنواع الضمانات بعدم اتباع خطة تتعارض ومصالح هذه الدول العربية"[2] واختتمت الزيارة بدعوة رئيس الحكومة التركية عدنان مندريس لزيارة العراق زيارة رسمية.

وفـــي السادس من كانون الثاني 1955م وصل إلى بغداد وفد تركي برئاسة مندريس، وقد جاءت الزيارة استكمالاً لمباحثات أسطنبول، وفي نهاية الزيارة صدر بيان مشترك جاء في مجمله:

"عندما كان رئيس الوزارة العراقية في أسطنبول في تشرين الأول الماضي، وجـــرت مباحثات حول وجوب إيجاد تعاون لتأمين استقرار منطقة الشرق الأوسط وســـلامتها، وقـــد قررت الحكومتان التركية والعراقية عقد اتفاق، يرمي إلى تحقيق

---

(1) حلـــف شـــمال الأطلـــسي وحلـــف بغـــداد، الـــسفارة العـــراقية، أنقـــرة، رقـــم 28، (15/ آذار/ 1952) ،المصدر السابق، ص285.

(2) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،المرجع السابق، ج9، ص 216- 217.

وتوســـيع التعاون المذكور بأقرب وقت مستطاع[1]، وسيجري هذا الاتفاق على تعهد الحكومتـــين بالتعاون لصد أي اعتداء يقع عليهما من داخل المنطقة أو من خارجها وذلــك اســتناداً إلـــى حــق الدفاع الشرعي الذي قررته المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة"[2].

وفـــي الرابع والعشرين من آذار 1955م وقع العراق الحلف برئاسة نوري الـــسعيد رئيس الوزراء وأحمد بابان نائب رئيس الوزراء وبرهان الدين باش أعيان وزيـــر الخارجـــية بالوكالة ، وعن الجانب التركي عدنان مندريس رئيس الوزراء وكوبـــرلو وزيـــر الخارجـــية ، وفطين زوغلو نائب رئيس الوزراء ومدير وزارة الخارجية العام[3].

وتقـــدم رئـــيس الـــوزراء التركي لعرض الموضوع على المجلس الوطني الكبيـــر؛ للتـــصديق على الحلف فتم التصديق عليه بالإجماع، وكان عدد المصوتين 449 نائـــباً، وفـــي العراق دعي مجلس النواب؛ للمصادقة على الحلف فصوت إلى جانب الميثاق 112 نائباً ضد أربعة وهم حسن عبد الرحمن وإسماعيل غانم وصادق البـــصام وجمـــيل كـــبه وفـــي مجلـــس الأعـــيان صـــودق علـــى الميثاق بأغلبية 25 عيناً ضد واحد وهو محمد رضا الشبيبي[4].

وقـــد علقـــت جريدة(برافدا) الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفياتي على الحلف العراقي التركي فقالت: "إن الاتحاد السوفياتي لا يستطيع البقاء مكتوف الأيدي

---

(1) فـــي رسالة بعثها أحمد مختار بابان نائب رئيس الوزراء آنذاك إلى عبد الرزاق الحسني فـــي أن نـــوري السعيد طلب إلى عدنان مندريس تأجيل عقد الميثاق المقترح إلى وقت آخـــر حتـــى تهـــدأ الأمـــور في مصر حيث شرعت إذاعتها اللاسلكية تكهرب جو هذه المفاوضـــات، وأخـــذت تتهم العراق بالسعي؛ لطعن الأقطار العربية والسير في ركاب المـــستعمرين فرد عليه مندريس بغضب قائلاً: إنه لم يأتِ إلى بغداد للاستجداء وتساءل بـــأي وجـــه ســـوف يقابـــل الشعب التركي إذا ما عاد صفر اليدين، انظر: عبد الرزاق الحسني، حلف بغداد،المرجع السابق، ص 36.

(2) المرجع نفسه، ص 35.

(3) الدفاع، ع 5768، (2/ شباط/1955)، ص1.

(4) المصدر نفسه، ص3.

فـــي وجه الحلف الجديد الذي يهدف إلى إنشاء حلف عسكري عند الحدود الجنوبية للبلاد"[1].

أما الصحف والإذاعة التركية فقد عكست الآراء والتعليقات بخصوص الفوائد التـــي يمكن للعراق أن يجنيها من جراء الميثاق العراقي التركي كما أكدت ضرورة تقويته من قبل الدول المحبة للسلام وبالأخص الدول العربية[2].

وقد اتفق الجانبان العراقي و التركي على البنود الآتية:

المادة الأولى:

وفقـــاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة يتعاون الطرفان الساميان المتعاقدان على حفظ الأمن وكفالة الدفاع. وسيحدد اتفاق خاص بالتدابير اللازم اتخاذها لتحقيق هذا التعاون.

المادة الثانية:

لتحقــيق الــتعاون المنصوص عليه في المادة الأولى تحدد الجهات المختصة لـــدى كـــل من الطرفين المتعاقدين، وتكون لتلك التدابير كامل الأثر بمجرد الموافقة عليها من حكومتي الطرفين المتعاقدين[3].

المادة الثالثة

يـــتعهد الفـــريقان الـــساميان بالامتناع عن التدخل بأي شكل من الأشكال في الـــشؤون الداخلية لأحدهما الآخر، ويقومان بفض أي نزاع بينهما بالطريقة السلمية وفقاً لميثاق هيئة الأمم المتحدة.

ويؤكد الفريقان الساميان المتعاقدان أنه ليس في أحكام هذا الميثاق ما يتناقض والإلتـــزامات الدولـــية التـــي يـــرتبط بها أحدهما مع دولة أو دول أخرى، ويتعهد

---

(1) الدفاع، ع 5288، (27/ شباط/1955)، ص2.

(2) حلـــف شـــمال الأطلـــسي وحلـــف بغـــداد، المفوضـــية الملكـــية العـــراقية، رقم38، (1/ نيسان/1955)، ص 343-344.

(3) فلسطين، ع 1509،(27/شباط/ 1955)، ص3.

الفريقان الساميان بأن لا يدخل في أية التزامات دولية تتعارض وهذا الميثاق[1].

المادة الرابعة:

هــذا الميثاق مفتوح أمام كل عضو من الأعضاء في الجامعة العربية، أو أية دولــة يهمهــا الأمــن والسلام في هذه المنطقة من العالم، بشرط أن يكون الطرفان الــساميان المتعاقدان معترفين بهما، ويبدأ الانضمام إلى هذا الميثاق من تاريخ إيداع وثائق الانضمام التي تقدم إلى وزير الخارجية العراقي[2].

المادة الخامسة:

بمجــرد اشــتراك أربع دول في هذا الميثاق يؤلف مجلس دائم، أعضاؤه من الــوزراء يكون الغرض منه العمل في نطاق هذا الميثاق ويحدد هذا المجلس بنفسه لائحته ونظمه فيما بعد[3].

المادة السادسة:

يكــون هذا الميثاق نافذاً لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بالمدة نفسها في كل مــرة، ولأي طــرف متعاقد حرية أن ينسحب بعد إبلاغ الأطراف الأخرى تحريرياً رغبــته في ذلك قبل ستة أشهر من انتهاء المدة المذكورة أعلاه، ويبقى الميثاق في هذه الحالة نافذاً بالنسبة للأطراف الأخرى[4].

---

(1) ميــثاق بغــداد، حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني، ترجمة حسن الدجيلي، مطبعة الرابطة، بغداد 1956، ص 102، وسيشار إليه فيما بعد ميثاق بغداد.

(2) وثائــق الخارجية البريطانية، جريدة الدستور، ع 6628، (31/ كانون الثاني/ 1986)، ص5.

(3) فلسطين، ع 1509، (27/ شباط /1955)، ص3.

(4) ميثاق بغداد، المرجع السابق، ص104.

المادة السابعة:

يـــتم التـــصديق على هذا الميثاق من جانب كل طرف بمجرد أن يصبح ذلك ممكـــناً، علـــى أن يتم تبادل وثائق التصديق في أنقرة متى أصبح ذلك أيضاً ممكناً، ويدخل الميثاق دور التنفيذ بمجرد تبادل هذه الوثائق[1].

يتـــضح مـــن خلال المادة الرابعة سالفة الذكر رغبة كل من العراق وتركيا مـــشاركة الـــدول العـــربية في هذا الحلف، وبهذه المادة ابضاً خرجت إسرائيل من احتمال الانضمام إلى الحلف لعدم اعتراف العراق بها كدولة.

لقـــد أصـــبحت بـــنود الميـــثاق العراقي التركي هي بنود حلف بغداد بعد ما انضمت إليه بريطانيا والباكستان وإيران.

وجـــاء التأيـــيد الملكي لرئيس الحكومة العراقية، فقد صرح الملك فيصل في خطابه أثناء زيارته لتركيا" نحن على يقين أن هذا الميثاق لم يقتصر على تقدم بلدينا واســـتقرارهما وســـلامتهما فقـــط، إذ أصـــبح عنصراً مهماً لسلامة العالم العربي واســـتقراره أجمع، ومنطقة الشرق الأوسط... إن العراق الذي يكون جزئاً مهماً في العـــالم العربي مرتبط ببقية الأقطار العربية بميثاق الجامعة العربية وميثاق الضمان الجماعـــي، وإن الميـــثاق الـــذي وقعه العراق وتركيا فتح المجال، لزيادة قوة هذين الميثاقـــين ونحـــن مؤمنون أن هذا الميثاق أصبح قوة؛ لمجابهة الأخطار المحدقة في تلك المنطقة داخلها وخارجها"[2].

أما بالنسبة للجامعة الدول العربية فقد صرح عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية" أن الحلف التركي العراقي قد وجد في ظروف كانت فيها العلاقات بـــين الـــشرق والغرب متوترة، أما الآن وقد زال التوتر الدولي بسبب نجاح مؤتمر

---

(1) الوثائـــق الـــسرية البريطانية،جريدة الدستور، ع 6628، (31/ كانون الثاني/ 1986)، ص5.

(2) حلـــف شـــمال الأطلـــسي وحلـــف بغـــداد، المفوضـــية الملكـــية العراقية ، رقم 16، (14/ أيلول/1955)، ص360.

جنيف، فإنه لم يعد لهذا الحلف القيمة الكبرى في نظر الدول المتحمسة له باعتبار أن الدوافع التي دعت إليه أصبحت في طريق التلاشي"[1].

1. 5 بريطانيا وحلف بغداد

حـــرص الساسة العراقيون على إلغاء المعاهدة العراقية البريطانية 1930م الذين عدوها وصمة عار في جبين استقلال العراق[2]، وقد حاول نوري السعيد أن يظهـــر بمظهر الوطنية[3]، من خلال إلغاء المعاهدة العراقية البريطانية، ولما لم يكن السبيل إلى ذلك إلا من خلال استبدال المعاهدة العراقية البريطانية الثنائية إلى معاهدة جماعية تتجسد في حلف بغداد.

ولتوافق السياسة العراقية مع السياسة البريطانية؛ جاءت المباركة البريطانية لـــسياسة نـــوري الـــسعيد المستقبلية، وفي هذا الصدد يقول أنتوني إيدن: "سرني ما ســـمعته فـــي نهاية عام 1954 من أن نوري السعيد رئيس وزراء العراق يعمل في إعـــداد مـــشروع؛ لتقوية ميثاق الجامعة العربية بإدخال تركيا فيه، وضمان مساعدة المملكة المتحدة"[4].

أمـــا الأهداف المبتغاة من وراء هذا التحالف- من وجهة نظر بريطانية- ما عبـــر عـــنه وزيـــر الدولـــة للـــشؤون الخارجـــية البـــريطانية أنطونـــي ناتـــنك (Antony Nating) أثـــناء جلـــسة مجلـــس العموم البريطاني التي عقدت بهدف التصويت على دخول بريطانيا ضمن الحلف العراقي التركي يقول: "... إن الحقائق الجغـــرافية والاعتـــبارات الاســـتراتيجية البسيطة وحدها تقرر سياسة بريطانيا في الـــشرق الأوسط..." أما اليوم فإن استثمار النفط وظهور الحركات القومية، والقنبلة الذريـــة قـــد خلفت وضعاً جديداً يحتم إعادة النظر في هذه السياسة وتكيفها؛ لتناسب

---

(1) فلسطين، ع 1509، (27/ شباط/ 1955)، ص3.

(2) الجمالي، المصدر السابق، ص64.

(3) عبد الفتاح، المرجع السابق، ص305.

(4) مذكرات إيدن، ترجمة خيري حماد، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت(د.ت)، ق 2، ص216، وسيشار إليه فيما بعد مذكرات إيدن.

الحـــالات المستجدة الخاصة والظروف الدولية العامة، ويستلزم أن نبني علاقتنا مع أقطـــار منطقة الشرق الأوسط على أساس المشاركة مع دول ذات سيادة، وعلى قدم المساواة"[1].

وعلـــى هــذه المبادئ ووفقاً لهذه السياسة أعلن رسمياً انضمام بريطانيا في 4 نيسان لعام 1955م، وأنهيت المعاهدة البريطانية العراقية بموجب اتفاق خاص بين بريطانيا والعراق.

1. 5. 1 بنود الاتفاق الخاص بين العراق وبريطانيا

المادة الأولى:

تقـــوم الحكومـــتان المـــتعاقدتان بإدامة السلم وتنميته والصداقة بين بلديهما، وتتفاعل من أجل سلامتهما، والدفاع عن كيانهما وفقاً لميثاق التعاون المتبادل.

المادة الثانية:

تنتهـــي اعتـــباراً مـــن تـــاريخ نفاذ هذا الاتفاق معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا العظمى الموقع عليها في بغداد 30 حزيران 1930م مع الملاحق والكتب المتبادلة.

المادة الثالثة:

لا تـــتحمل الحكـــومة العراقية بموجب هذا الاتفاق أية مسؤولية خارج حدود العراق.

المادة الرابعة:

تضطلع الحكومة العراقية بمسؤولية الدفاع التام عن العراق، كما تتولى قيادة منشآت الدفاع وحراستها جميعهاً في العراق.

المادة الخامسة:

وفقـــاً للمادة الأولى من الميثاق يقوم تعاون وثيق بين السلطات المختصة لكلا الحكومتين للدفاع عن العراق، ويشمل هذا التعاون وضع الخطط العسكرية والتدريب

---

(1) ميثاق بغداد، المرجع السابق، ص3.

المشترك، وكذلك توفير التسهيلات التي تتفق عليها الحكومتان ولغاية جعل القوات المسلحة العراقية في الأحوال جميعها بحالة كفاية واستعداد.

المادة السادسة:

بناء على طلب الحكومة العراقية تعمل حكومة المملكة المتحدة كل ما في وسعها لأجل:

أ. تقديم المساعدات للعراق وذلك من خلال:

1. إدامة قوة جوية عراقية فاعلة وذلك عن طريق إجراء التدريب والتمارين المشتركة بين الحكومتين في الشرق الأوسط.
2. إدامة المطارات والمنشآت التي قد يتفق على ضرورتها بين وقت وآخر، وتشغيلها بصورة فاعلة.

ب. الاشتراك مع الحكومة العراقية في:

1. تأسيس جهاز فعال للإنذار ضد الغارات الجوية.
2. تأمين حفظ الأجهزة اللازمة للدفاع عن العراق بحالة استعداد داخل الأراضي العراقية.
3. تدريب وتجهيز القوات العراقية للدفاع عن بلادها.

المادة السابعة:

تتمتع الطائرات العسكرية العائدة لكلا البلدين بتسهيلات المرور والترحل داخل بلد الطرف الآخر.

المادة الثامنة:

في حالة هجوم مسلح أو تهديد بهجوم مسلح على العراق تعده كلا الحكومتين المتعاقدتين خطراً على سلامة العراق، تقدم حكومة المملكة المتحدة للحكومة العراقية بناءً على طلب الأخيرة مساعدات تشمل عند الضرورة القوات المسلحة؛ للمعاونة في الدفاع عن العراق، وتقدم الحكومة العراقية المساعدات والتسهيلات جميعها؛ لجعل هذه المعونة سريعة وفعالة[1].

---

(1) للاطلاع على بنود الاتفاق الخاص بين العراق وبريطانيا، انظر وثائق الخارجية البريطانية، جريدة الدستور، ع 6634، (5/ شباط/ 1986)، ص11.

مـــن خـــلال مـــا سبق يتضح أن بريطانيا حافظت على امتيازاتها في إحكام الـــسيطرة علـــى القـــوات العسكرية العراقية، فقد أوجبت من خلال المادة الخامسة الـــتدخل فـــي شؤون الجيش العراقي بدعوى رفع جاهزيته وكفاءة هذه القوات، من الـــتدريب، ووضـــع الخطـــط العسكرية. وفي المادة السادسة أوجبت بريطانيا إدامة المطـــارات والمنشآت البريطانية وتأمين حفظ الأجهزة اللازمة بحالة استعداد داخل الأراضـــي العراقية، وبذلك أبقيت القوات البريطانية على الأراضي العراقية بشكل دائم.

ويتـــضح أيـــضاً ممـــا ســـبق أن حلف بغداد ألزم العراق بأكثر مما ألزمته المعاهدة العراقية البريطانية 1930م، إذ كانت بريطانيا قد ضمنت لنفسها في معاهدة 1930م حـــق الاحـــتفاظ بقوة جوية في قاعدتين فقط هما: الحبانية، والشعبية، ولكن الاتفاق الخاص والمذكرات المرتبطة به، قد أطلق لبريطانيا حق استعمال الأراضي جمـــيعها ومـــياه وأجواء العراق، وإقامة شبكات رادار، وإقامة نقاط عسكرية حول العـــراق بأجمعـــه، ولـــم يكن العراق ملزماً بموجب معاهدة 1930م بالمشاركة مع بـــريطانيا فـــي أية حروب، ولكن الحلف أوجب على العراق المشاركة في حروب بريطانيا، ودول الحلف الأخرى[1].

1. 6 الباكستان وحلف بغداد

اجـــتمع الجنـــرال أيوب خان وزير خارجية باكستان بالمسؤولين العراقيين والأتـــراك في أنقرة في أوائل تموز 1955م[2]، واتفق معهم على انضمام بلاده إلى هـــذا الحلـــف بمجـــرد دخول بريطانيا للحلف، وفي 23 أيلول 1955م أُصدر بيان رســـمي يقـــضي بمشاركة الباكستان بالحلف[3]، وبهذا أصبح مجموع المنضمين إلى الحلف أربعة أعضاء؛ لذا اقتضى تشكيل مجلس وفقاً للمادة السادسة من الحلف.

---

(1) عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 326- 327.

(2) فلسطين، (د.ع) (5/ تموز/ 1955)، ص1.

(3) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المرجع السابق، ج9، ص240.

ويلاحظ أن باكستان كانت تحاول إيجاد جهاز يضم الدول العربية إلى الحلف مـن خـلال الضمان الجماعي العربي، فقد أكدت من خلال تصريحاتها على تفادي حدوث انقسام في الوحدة العربية.[1] ربما رأت أن هذا يضمن لها شيئاً من الشعبية، أو الرضا على أقل تقدير على أراضيها الإسلامية.

1. 7 إيران وحلف بغداد

يـبدو أن زيارات حسين علاء رئيس الوزراء الإيراني المتكررة[2] إلى بغداد فـي الأيـام الأولـى من توقيع الحلف لم تتمخض عن شيء، فقد كانت التحذيرات الأولـية مـن قـبل الاتحاد السوفيتي لإيران تقف أمام الانضمام إلى أحلاف عدها الاتحـاد الـسوفيتي خطـراً، ويقصد منها تهديد روسيا، لكن هذا لم يدم طويلاً؛ فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيقاف مساعداتها لإيران بقصد الضغط على إيـران للانضمام إلى الحلف، فما كان من إيران إلا أن انضمت إلى الحلف رسمياً؛ لضمان استمرار مساعدات الولايات المتحدة لها [3].

ويبدو إن ما دعا إيران إلى اتخاذ موقف إيجابي بالنسبة للحلف إضافة إلى ما سـبق الارتـياب الإيراني من الدول العربية، فتشير الوثائق البريطانية إلى أن هذا الارتياب جاء؛ للأحداث التي سبقت الحلف منها: رفض جامعة الدول العربية مطالبة إيـران بالبحرين، ورفض مصر الموافقة على إعادة تنشيط قاعدة السويس في حال تعـرض إيـران لهجـوم عسكري، والمظاهرات التي قامت في سوريا بوحي من الـشيوعيين ضد الإعدامات التي قامت في إيران[4]، فقد كان العداء الإيراني لجامعة الـدول العربية بالنسبة لإيران مسوغاً؛ لذا عمدت للوقوف في وجه مصر التي تظن - إيران - أنها تمثل الجامعة العربية.

---

(1) الدفاع، ع 5781، (17/ شباط/ 1955)، ص1.

(2) فلسطين،ع 1468، (15 شباط/ 1955)، ص6.

(3) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المرجع السابق، ج9، ص241.

(4) وثائق الخارجية البريطانية،جريدة الدستور، ع 5782، (26/ شباط/ 1986)، ص13.

1. 8 الولايات المتحدة الأمريكية وحلف بغداد

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الولايات المتحدة في إيجاد منظمة دفاعــية فــي منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من ارتياح واشنطن[1] من توقيع الحلف العراقي التركي إلا أنها لم تشترك كعضو في حلف بغداد، ويبدو أن الأسباب التي تكمن وراء عدم اشتراك الولايات المتحدة في حلف بغداد هي:

1. من أجل القضية الفلسطينية لم تدخل أمريكا في ميثاق بغداد إذ إن الكونغرس الأمريكي كان يطلب ضمان حدود إسرائيل في حالة انضمام أمريكا للميثاق، وهذا ما كان وزير الخارجية الامريكي (دالس) يرفضه[2].
2. الخلافات الأنجلو أمريكية حول مسألة أي الدولتين ستلعب الدور القيادي في المنطقة العربية[3]، فقد تمسكت بريطانيا بضرورة الاحتفاظ بالامتيازات التي كانــت تضمنها المعاهدات الثنائية، والتي تعطي لبريطانيا الدور القيادي في الشرق الأوسط، وهذا ما يتعارض والسياسة الأمريكية في المنطقة العربية[4]، وهذا ما يؤكده إسراع الولايات بإطلاق مشروع أيزنهور(Eizinhoer) لسد الفــراغ الذي خلفته بريطانيا بعد أزمة السويس وانحسار نفوذها في الشرق الأوسط.
3. رغــبة الــولايات المــتحدة في الظهور بمظهر الحياد، وحفظ التوازن بين الأقطار العربية[5].
4. رغــبة الــولايات المتحدة الاحتفاظ بالامتيازات الأمريكية في شركة أرامكو (شركة الزيت العربية الامريكية) والقاعدة الجوية في الظهران فوجب عليها

---

(1) فلسطين، ع1508،(26/ شباط/ 1955)، ص1.

(2) الجمالي، المصدر السابق، ص65.

(3) وثائق الخارجية البريطانية، جريدة الدستور، ع 6635، (7/ شباط/ 1986)، ص5.

(4) عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 380، وانظر: مذكرات ايدن ، المصدر السابق ، ق2، ص 102.

(5) وثائق الخارجية البريطانية، جريدة الدستور، ع 6635،(7/ شباط/ 1986)، ص5.

أن تكون إلى جانب السعودية المناهضة للحلف[1].

5. عدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إثارة حفيظة الاتحاد السوفيتي في الـشرق الأوسـط بانضمامها إلى جانب بريطانيا في معاهدات دفاعية ضد الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط.

إن عـدم انضمام الولايات المتحدة للحلف كعضو لم يمنعها من الاشتراك في اللجـان المنبـثقة عـن الحلف، فقد اشتركت في اللجنة الاقتصادية، ولجنة مكافحة الأفكـار الهدامـة" الـشيوعية"، ولجـنة الارتباط[2]، إضافة إلى تقديم المساعدات العسكرية[3] لأعضاء الحلف.

1. 9 الصراع العربي الإسرائيلي وحلف بغداد

إن المنهجـية التـي ارتكزت عليها الحكومة العراقية تجاه الصراع العربي الإسـرائيلي مـن خـلال حلف بغداد الدعوة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين لعام 1947 من جهة، ومحاولة نوري السعيد ربط الخطر الشيوعي بالخطر الصهيوني من جهة أخرى.

ويبدو أن نوري السعيد حاول استمالة الرأي العام للحلف العراقي التركي من خـلال الكتب المتبادلة بينه وبين عدنان مندريس بشأن فلسطين التي دعت إلى تنفيذ قـرارات الأمم المتحدة[4] لكن نوري أخرج هذا التعهد - الكتب المتبادلة- من بنود الميـثاق العراقـي التركي وجعلها مجرد رسائل متبادلة؛ رغبة منه بانضمام الدول الكبـرى إلـيه، إذ مع وجود هذه الكتب ضمن مواد الميثاق لن تتمكن بريطانيا من الانـضمام للميثاق، وهذا ما أكده إيدن(أن الكتب المتبادلة لا تؤلف قسماً من الاتفاقية

---

(1) عبد الفتاح، المرجع السابق، ص380.

(2) حلـف شمال الأطلسي وحلف بغداد، السفارة العراقية، أنقرة، رقم 34-35،(25/ آذار/ 1957)، ص372.

(3) سيل، المرجع السابق، ص 249- 250.

(4) للاطـلاع علـى الكـتب المتـبادلة، انظر: وثائق الخارجية البريطانية،جريدة الدستور، ع 6628، (31/ كانون الثاني/ 1986)، ص5 .

ولكـــنها بودلت بصورة مستقلة تماماً، وقد جعلت نفسي في حل منها جميعاً بطريقة فك التعاقد... كنت مدركاً لتأثير الحلف في إسرائيل، ولكن وثقت أن هذا الميثاق إذا أتـــى بضمانة جديدة للشرق الأوسط فستستفيد منها إسرائيل أيضاً، ولا يمكن وصف أي حلف نشترك فيه بأنه موجه ضد إسرائيل) [1].

وممـــا يدعـــو إلى الدهشة أن أكثر المناقشات التي دارت في مجلس العموم البريطانـــي أثـــناء الجلسة التي عقدت للتصويت على انضمام بريطانيا لحلف بغداد كانـــت تـــدور حول تأثير الحلف في مستقبل إسرائيل في الشرق الأوسط، ولم تنل محاولـــة الوقـــوف أمـــام الزحف السوفياتي إلا عناية قليلة[2]، ومن بين الآراء التي ناقـــشت آثـــار الحلـــف فـــي إســـرائيل آراء هربرت(Herbrt) نائب زعيم حزب المعارضـــة، فقـــد أشـــار إلى القلق الذي يساور إسرائيل (القطر الصغير التقدمي الديمقراطـــي مـــن جـــراء عقـــد هذا الميثاق الذي جعل السلم والصلح بين العرب وإســـرائيل أكثـــر بعداً والذي استبعدها نهائياً من الانضمام إليه...، إن إسرائيل في حالة حصار تقريباً وتسيطر عليها حاله من القلق، وأنها أصبحت معزولة) [3].

ويـــشير الـــسفير الأمريكي في العراق غولمان(Goallman) أن تصريحات نوري السعيد العلنية عن إسرائيل كانت تختلف اختلافاً شديداً عما كان يقوله بصورة خاصـــة فقـــد كانت تصريحاته العامة" كتصريحات القوميين العرب جميعهم قاسية، وغيـــر متـــساهلة ولكـــنه فـــي الـــسر كان يناقش موضوع إسرائيل بهدوء وتعقل واعتدال"[4].

وجـــاءت لحظـــة الاختبار الحقيقية بالنسبة لنوري السعيد فقد وضعت أزمة الـــسويس نوري في ظروف كان يجب عليه التعامل معها بكل عقلانية أمام السخط

---

(1) مذكرات إيدن،المصدر السابق، ق2 ، 320.

(2) للاطـــلاع علـــى تقاريـــر جلسة مجلس العموم البريطاني، انظر: ميثاق بغداد، المصدر السابق، ص6.

(3) المصدر نفسه، ص4.

(4) العراق في مذكرات، المرجع السابق، ص 252.

الـــشعبي علـــى حكومته؛ فعمد إلى عدة إجراءات من شأنها تخفيف الضغط الشعبي وهذه الإجراءات هي:

1. قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا من خلال حلف بغداد.
2. طلـــب المـــساعدة مـــن أمريكا في الضغط على إسرائيل في الانسحاب من السويس، وهذا فعلاً ما أسفر عنه
3. استبعاد بريطانيا عن جلسات حلف بغداد[1].

أمـــا بالنسبة لتركيا التي لطالما هتف نوري بأنها تقف إلى جانب العرب في قـــضاياهم القومـــية، وأن حلـــف بغداد عزز هذه النصرة التركية بأن قطعت تركيا علاقاتهـــا مـــع الكيان الصهيوني، غير أن الواقع أثبت غير ذلك، فيشير دروزة أن تـــركيا لـــم تصوت إلى جانب العرب في قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة[2]، وتـــشير إحدى الدراسات أنه في حزيران عام 1955 زار 400 سائح تركي الكيان الصهيوني من بينهم أعضاء في البرلمان التركي[3].

وتـــشير أيـــضاً تقاريـــر صحيفة(الدفاع) لعام 1956م إلى الاتفاقية التركية - الإســـرائيلية لإصـــلاح طائـــرات مـــن طراز (دكوتا) قدرت تكاليفها 250 ألف دولار[4].

ومـــن العام نفسه نشرت هذه الصحيفة أن قوات الأمن اللبنانية ألقت القبض على باخرة تركية تحمل بضائع لحساب الكيان الصهيوني[5].

---

(1) العراق في مذكرات، المرجع السابق، ص 238- 240.

(2) دروزة، محمـــد عـــزه؛ الـــوحدة العـــربية، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1957، ص 337.

(3) إســـماعيل، أحمـــد علـــي؛ التسلل الإسرائيلي في آسيا، مجلة السياسة الدولية، عدد 6، تشرين الأول 1966، ص 128.

(4) الدفاع،ع 6055،(16/ كانون الثاني/ 1956)، ص2.

(5) المصدر نفسه، ع 6047،(8/ كانون الثاني/ 1956)، ص2.

هــذه هـــي تركيا التي تؤازر العرب، وتقف إلى جانب قضاياهم القومية وما كانـــت تصريحات مندريس بمناصرة العرب في قضاياهم إلا مسرحية بريطانية من إخراج مندريس.

ومـــا أن أذيع بيان ميثاق التعاون التركي العراقي حتى ثارت ثائرة إسرائيل، فقــد طلــبت مــن المجتمع الدولي إبعاد تركيا عن لجنة التوفيق؛ لأنها تتعهد بتأييد القــضايا العــربية ضد إسرائيل[1]، وهاجم بيان أذاعته وزارة الخارجية الإسرائيلية نصوص الحلف والرسائل المتبادلة بأنه يشجع الأطماع العدوانية ضد إسرائيل[2].

ويـــشير الـــسفير البريطاني إلى تكرار الشكوى المملة من قبل إسرائيل بأن الحلــف يعــزل إســرائيل فـــي وسط جيرانها الذين يهددونها، فما كان من السفير البريطاني إلا أن أشار إلى أنه لا سبب للشعور بالقلق[3].

إلا أن موجة الغضب سرعان ما هدأت حينما أعلنت بريطانيا بأن الحلف ليس موجهاً ضد إسرائيل[4].

1. 10 ردود الفعل الشعبية العراقية تجاه حلف بغداد

وقــف الــشعب العراقـــي بكل أطيافه السياسية وطبقاته الاجتماعية الموقف المـــناوئ والمتـــشدد للحلف، وقبيل عقد الميثاق العراقي- التركي عمدت الحكومة العـــراقية إلـــى تكميم الأفواه، فأصدرت مجموعة من المراسيم التي من شأنها قمع الحـــريات، وتـــشير الـــصحف إلـــى صور هذا القمع ومنها- على سبيل المثال لا الحصر- صحيفة الدفاع فقد ورد في إحدى تقاريرها "أنه ليس من الصعب إلصاق تهمة الشيوعية بأي شخص يراد إسكاته" وأن طالباً في إحدى الكليات شاهد منشوراً شيوعياً على الحائط، ولم يستطع أحد الوقوف أمامه. وأن طالب مدرسة تحدث قائلاً:

---

(1) الدفاع، ع 5789،(28/ شباط/ 1955)، ص4.

(2) فلسطين،ع 1513،(الثلاثاء/1آذار/ 1955)، ص1.

(3) وثائق الخارجية البريطانية، جريدة الدستور، ع 6654،(26/شباط/1986)، ص13.

(4) المصدر نفسه.

أن الحلـــف ليس في مصلحة العرب فصل من المدرسة"[1]، من هنا يتضح مدى قوة أداة القمع التي استخدمتها السلطة العراقية.

غيـــر أن هـــذا القمع زاد من شراسة المقاومة الشعبية للحلف، وما إن وصل عـــدنان مندريس في زيارته الأولى إلى بغداد؛ لإجراء مباحثات الحلف الأولية حتى عمـــت المظاهـــرات احتجاجاً على الحلف، وقد حدثت اشتباكات بين رجال الشرطة وأبناء الشعب أسفرت عن قتل ثلاثة من الشرطة، وغيرهم من الأهالي[2].

ورافق وصول مندريس في زيارته الثانية موجة شديدة من الإرهاب من قبل حكـــومة نـــوري السعيد على الطلبة والمثقفين ، وامتدت يد الإرهاب إلى الفراشين العاملـــين فـــي المـــدارس والكلـــيات حيث فصلت عمدة دار المعلمين العليا عشرة فراشـــين؛ لعـــدم تمكنهم من إلقاء القبض على أصحاب المنشورات التي ألقيت في ساحات الكليات[3].

أمـــا الأحزاب التي عطلت فقد كانت تنشر آراءها من خلال صحفها السرية التي سُحبت امتيازاتها منها، ومن بين هذه الأحزاب الحزب الشيوعي العراقي الذي تـــبلورت آراؤه في أن دواعي الحلف(فرض سياسة كتلة الأطلسي الاستعمارية من أجـــل إبقـــاء العـــبودية على شعوب الشرق، وجعله وسيلة لتأليف جيش كبير تحت إشـــراف بـــريطانيا وأمـــريكا؛ لإدامـــة سيطرة الاحتكاريين والاعتداء على الاتحاد الـــسوفيتي بلـــد الـــسلم العزيز والصديق لكل الشعوب على وجه الأرض)[4] وانتقد الحـــزب الـــشيوعي سياســـة نـــوري السعيد التي يراد منها إبقاء العراق في تبعية الاســـتعمار، وجعـــل العـــراق رأس جسر للحرب، ودعا الحزب إلى إسقاط وزارة السعيد[5].

---

(1) الدفاع، ع 5770،(4/ شباط/ 1955)، ص1.

(2) فلسطين،ع1492،(9/ شباط/ 1955م)، ص1.

(3) المصدر نفسه،ع1508،(25/ شباط/ 1955)، ص2.

(4) الياسري، المرجع السابق، ص 300-309.

(5) المرجع نفسه، ص312-314.

ولـــم يبـــتعد كثيـــراً حزب البعث العربي الاشتراكي عما ذهب إليه الحزب الـــشيوعي فقـــد ادعى أن الحلف(صك عبودية، وبديل المعاهدة العراقية البريطانية 1930م والممهـــد للصلح مع إسرائيل)[1] وتشير صحيفة فلسطين: إلى أنه تم اعتقال 300 شاب من حزب البعث لمقاومتهم الحلف[2].

وســـاد العـــراق موجة من الاضطرابات احتجاجاً على العدوان الثلاثي على مـــصر، وكانـــت هذه الاضطرابات بمنزلة القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة لـــنوري فمـــا كان منه إلا أن أعلن الأحكام العرفية[3]، ويدعي السفير الأمريكي في بغـــداد أن هـــذه المظاهرات كانت(بوحي الدعاية الشيوعية، والبعثية التي أشعلتها إذاعات القاهرة ودمشق)[4].

غير أن هذا عارياً عن الصحة فالعدوان الثلاثي كان موجهاً ضد قطر عربي لا مـــوجهاً ضد الشيوعية أو البعثية، فليس غريباً حالة الغليان لدى الشارع العربي انتصاراً لمصر.

1. 11 فشل حلف بغداد.

أصيب حلف بغداد بهزائم متعاقبة قوضت أركانه، وشلت حركته. ومن بين هـــذه الهزائم الدعاية المصرية، وأموال السعوديين في بعض الدول العربية، وفشل انـــضمام الأردن إلى حلف بغداد، ويبدو أن لفشل العدوان الثلاثي على مصر الذي أدى إلى انحسار النفوذ البريطاني في المنطقة العربية الأثر الكبير في فشل الحلف؛ ممـــا حـــدا بالولايات المتحدة إطلاق مشروع آخر لسد الفراغ الذي خلفته بريطانيا - (أيـــزنهور)- الذي يقضي بمساعدة أي دولة بالأسلحة الأمريكية إذا ما تعرضت إلى هجوم من قبل الاتحاد السوفياتي. وآخر الهزائم التي لحقت بالحلف دعم الاتحاد

---

(1) الياسري، المرجع السابق، ص311.

(2) فلسطين،(د.ع)، (3/ تموز / 1955)، ص 3.

(3) العراق في مذكرات،المرجع السابق ، ص 236- 237.

(4) المرجع نفسه، ص221.

الـــسوفيتي لمصر وسوريا بالأسلحة والأموال، وقيام الانقلاب العسكري في العراق في14 تموز 1958 التي أنهى النظام الملكي في العراق وأسقط حلف بغداد.

ففي 24 آذار 1959م وجه النظام الجمهوري الجديد بزعامة عبد الكريم قاسم كـــتاباً إلـــى سفارات دول الحلف جاء فيه"لا يخفى على السفارة المحترمة- إيران، باكستان، بريطانيا، تركيا- أن ثورة14 تموز 1958م أحدثت تبدلاً جوهرياً في كيان العراق الداخلي كان أبرز مظاهره تغير نظام الحكم بقيام الجمهورية في البلاد، ذلك النظام الذي يعبر عن رغبته بوجوب قيام تعاون وثيق بين حكومته وبين الدول كافة علـــى أســـاس الصداقة وعلى قدم المساواة وفقاً لمصالحه المتبادلة والعمل في سبيل حفـــظ الأمـــن في العالم تمشياً مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واتباع سياسة الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز إلى أي من المعسكرين الشرقي أو الغربي"[1].

وفـــي 28 تشرين الأول 1961م قام الوفد السوفياتي في الأمم المتحدة بنشر قـــسم من الوثائق السرية الخاصة بحلف بغداد المتعلقة بإنشاء قواعد ذرية في تركيا وإيران والباكستان، لمهاجمة الاتحاد السوفياتي[2].

وبـــذلك أصبح الحلف لا يمارس شيئاً يذكر في السياسة الدولية سوى إنه أداة للتنسيق الاقتصادي والثقافي بين الدول الأربعة وتحت هذه الظروف انسحبت إيران رســـمياً مـــن الحلـــف بعد قيام الثورة فيها وذلك في آذار 1979م كما أعلنت تركيا انـــسحابها من الحلف في 6 آذار 1979م بعد تصريح الرئيس التركي بولند أجاويد بأن تركيا سوف تضع حداً للعمل باتفاقيات الحلف العسكري[3].

---

(1) الحسني، حلف بغداد،المرجع السابق، ص45.

(2) أســـود، عبد الرزاق محمد؛ موسوعة العراق السياسية، الدار العربية للموسوعات، ج5، بيروت، (د.ت)، ص 218.

(3) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي،(د.ن)،(د.ت)، ص193، .

الفصل الثاني
حلف بغداد والمملكة الأردنية الهاشمية

2. 1 تمهيد

لــم تكن المملكة الأردنية الهاشمية بمعزل عن الساحة السياسية الدولية التي ما إن انقطعت معالم حربها الثانية حتى تنازعتها حرب لم يكن للمدفع كلمة فيها بقدر ما كان للتربص والحيطة والحذر دور من قبل أقطابها.

لقد ارتبط الأردن في تلك الفترة بمعاهدة بريطانية تعود لعام 1948م التي ما برحت أن كبلت أيديه وجعلته يعتمد على معونات مالية قدرت في تلك المعاهدة ولا سيما أن الأردن فقير بإمكانياته المادية.

وفــي هــذه الظــروف المحيطة بالأردن يقف عدو شرس على أطول خط مــواجهة[1] متمــثل بإسرائيل، وكان من واجب الجيش العربي الأردني الوقوف في وجــه غاراته، والمحافظة على وحدة الضفتين، إلا أن العدو الصهيوني زاد شراسة في تلك الفترة وقد أشارت تقارير الصحف إلى أنه سقط 475 شهيداً و244 جريحاً مدنــياً ما بين عامي 1949-1954م، وقد اشتدت هذه الاعتداءات الصهيونية خلال عامي 1953-1954م ففي الشهور الخمسة الأولى في عام 1953م وقع مئتا هجوم إسرائيلي على القرى الأمامية كان أبشعها تلك التي تعرضت له قرى قضاء طولكرم وبلغ عدد الضحايا11 شهيداً[2]، وفي قضاء رام الله دمر 40 منزلاً، واستشهد وجرح أكثــر مــن 70 شخصاً، وفي بيت لحم استشهد وجرح 18 مدنياً وثمانية من حرس الحدود[3].

كانــت هــذه الاعــتداءات تلصق بقيادة الجيش العربي التي كان يتسلم زمام أمــورها قيادة بريطانية متمثلة بـــ كلوب (Glub) هذه الشخصية التي أثارت الجدل

---

(1) يــبلغ طول الحدود العربية الإسرائيلية في تلك الفترة 670 ميلاً منها الأردن 400 ميلاً ولبنان 50 ميلاً وسوريا 40 ميلاً ومصر 180 ميلاً.

(2) الدفاع،ع5423 (3/حزيران/1954)، ص 2،1.

(3) المصدر نفسه، ع5425 (5/حزيران/1954)، ص1.

حولها، غير أن هذه الاعتداءات كشفت أيضاً محدودية مقدرات الجيش العربي التي كانت تقل بكثير من مقدرات عدوه الصهيوني.

لــم يكن هذا وحده ما كان يعصف بالأردن فالكارثة الفلسطينية وما تلاها من تغيــرات ديموغرافية جذرية، واختناق اقتصادي، وأوضاع اجتماعية جديدة؛ نتيجة نزوح كبير للاجئين الفلسطينيين باتجاه الضفتين أوجب على الأردن التزامات تفوق مقدراته الاقتصادية.

مــن هنا جاءت أهمية انضمام الأردن إلى حلف بغداد من وجهة نظر مؤيدي الحلــف مــن الــساسة الأردنيين، فهذه الاعتداءات الصهيونية، والأزمة الاقتصادية الخانقــة، وضــمان حقــوق اللاجئين الفلسطينيين، ومحاولة التخلص من المعاهدة الأردنــية البــريطانية لا يمكن معالجتها إلا من خلال الانضمام إلى حلف عسكري يضمن المساندة الاقتصادية والعسكرية.

أمــا بالنسبة لبريطانيا فقد اختلفت أسباب محاولتها لجر الأردن للانضمام إلى حلــف بغداد فتشير الوثائق البريطانية إلى الأهمية التي تعلقها على انضمام الأردن، وذلــك من خلال برقية بعث بها كلوب إلى وزارة الخارجية البريطانية يقول كلوب فــيها:(يبدو أن الأردن في الوقت الحاضر يحتل على الرغم من صغره مكانة هائلة الأهمــية، فإذا ما انضم الأردن إلى حلف بغداد فإن ذلك قد يشجع لبنان على مقاومة الهيمنة المصرية، وإذا ما تحول لبنان فإن سوريا نفسها قد تجد نفسها معزولة، ومن جهــة أخرى إذا لم ينضم الأردن أو إذا هو انحاز إلى الجانب المصري فإن العراق ســيميل إلــى التخلي عن العرب، وسيهجر العرب، ويصعد علاقاته مع دول حلف بغــداد وينزوي في عزلة بالنسبة للدول العربية، ومثل هذا التطور سيرمي بالأردن ولبــنان إلــى أحــضان مصر، وستميل تدريجياً إلى خلق كتلة عربية صلبة تحت الزعامة المصرية، وبالاتفاق مع روسيا السوفيتية)[1].

ويــضيف كلــوب في ملخص برقيته (يبدو أن الشرق الأوسط وصل إلى ما يــشبه الأزمــة، وأن موقف الأردن في هذه اللحظة بالذات ذو أهمية حيوية؛ ولهذا

---

(1) وثائق الخارجية البريطانية، جريدة الدستور، ع 6644،(16/شباط /1986)، ص13.

فالاقتـــراح هو وجوب اتخاذ خطوات جريئة فعلية على الفور لإلزام الأردن بالجانب الغربي بشكل يتعذر الخروج منه)[1].

مـــن هـــنا يلاحظ الفرق ما بين ما تحيكه بريطانيا في محاولتها جر الأردن للانـــضمام، ومـــا يصبو إليه الساسة الأردنيون من خلال انضمام الأردن إلى حلف بغداد.

وفـــي الجهـــة المقابلـــة فقد تبلورت آراء معارضي حلف بغداد من الساسة الأردنيـــين حـــول أن الحلف قيد استعماري جديد بديل للمعاهدة الأردنية البريطانية، ومحاولة بريطانيا صرف الأنظار عن قضية العرب الأصيلة المتمثلة بفلسطين وأن الخطر الرئيس ليس السوفيت بقدر ما هو إسرائيل .

وقـــد عمدت الدراسة إلى تقسيم دراسة الموضوع حسب الحكومات المتعاقبة في الفترة التي واكبت محاولة الانضمام إلى الحلف يليها محاولة تفسير حالة الغليان الشعبي.

2. 2 حكومة توفيق أبو الهدى(14 تشرين الأول 1954-28 أيار 1955)[2] وحلف بغداد.

انطلاقـــاً مـــن إيمـــان جلالة الملك الحسين بأن المعاهدة الأردنية البريطانية تفـــرض علـــى الأردن قيوداً والتزامات تتجاوز حدود التحالف والصداقة والندية[3]، ومـــن هـــذا المنطلق أُوفد توفيق أبو الهدى يرافقه وزير الدفاع أنور نسيبة إلى لندن

---

(1) وثائق الخارجية البريطانية، جريدة الدستور، ع 6644،(16/شباط /1986)، ص13.

(2) الوثائـــق الأردنـــية، الـــوزارات الأردنـــية 1921- 1984م، وزارة الأعـــلام، دائـــرة المطـــبوعات والنـــشر، تشرين أول 1984م، ص 52، وسيشار إليه فيما بعد الوزارات الأردنية المصدر السابق.

(3) موســـى، ســـليمان، أعـــلام من الأردن، دراسة في التاريخ السياسي الحديث، توفيق أبو الهـــدى، ســـعيد المفتي، ج2، مكتبة الرأي، المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، (د.ت)، ص168، وسيشار إليه فيما بعد، موسى.

لمحاولـــة تعديل المعاهدة الأردنية البريطانية، في الوقت الذي سافر فيه جلالة الملك إلى لندن؛ ليرقب سير المباحثات[1].

ويشير بعض الباحثين إلى أن الدعوة إلى هذه المفاوضات جاءت انطلاقاً من التوجه البريطاني في إعادة النظر بالمعاهدات البريطانية التي ترتبط بها دول الشرق الأوســط[2]، غيـــر أن هذا يبدو عارياً عن الصحة والدليل على ذلك إرجاء بريطانيا البحث في تعديل المعاهدة الأردنية البريطانية إلى انقضاء الترتيبات المتعلقة بدفاعات الشرق الأوسط[3] (وبصورة خاصة في العراق) [4].

وكانـــت نقطة الاختلاف بين وجهتي النظر الأردنية والبريطانية حول طريقة دفـــع المـــساعدات، فقد كانت بريطانيا تدفع المساعدات- بموجب المعاهدة- لرئيس الأركـــان(كلـــوب) وهو الذي يقوم بمسؤولية إنفاقها، أما وجهة النظر الأردنية التي طالـــب بهـــا أبـــو الهدى، فهي أن تدفع الحكومة البريطانية للحكومة الأردنية بشكل مباشـــر ورفـــض عـــرض" السيطرة أو الإشراف الأوسع على نفقات الجيش؛ لأن الحكـــومة الأردنـــية لها أصلاً الحق الكامل في الإشراف على ذلك"[5] كما طالب أبو الهـــدى أن تصبح هذه المساعدات أجوراً ثابتة لقاء القواعد العسكرية الموجودة على

---

(1) R.J,VOL.9,F.O371/115463(27/9/1955)M.E weekly Political Summary by. F.O, P21.

(2) انظر: آراء كل من: الشلبي، سهيلا سليمان؛ دور توفيق أبو الهدى في السياسة الأردنية، 1938-1955، دار الـــيازوري، عمـــان، 2004، ص 176، وسيـــشار إلـــيه فيما بعد الـــشلبي، وانظـــر: البشايرة، علي إبراهيم؛ الأردن ومشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوســـط، رســـالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1994، ص 71، وسيشار إليه فيما بعد البشايرة.

(3) وثائق الخارجية البريطانية، جريدة الدستور، ع 6640،(12/ شباط/1986)، ص13.

(4) المجالـــي، هـــزاع، مذكراتـــي،(د.ن)، عمان، 1960، ص152. وسيشار إليه فيما بعد المجالي، مذكراتي.

(5) وثائق الخارجية البريطانية، جريدة الدستور، ع 6640،(12/شباط/ 1986)، ص13.

أرض الأردن[1]، إضافة إلى زيادة معونة الحرس الوطني، وتمكين الحكومة الأردنية من بناء سرب من الطائرات المقاتلة للجيش العربي[2].

لم تحظَ الطلبات الأردنية بالقبول من قبل الجانب البريطاني باستثناء زيادة معونة الحرس الوطني إلى 35 ألف جنيه إسترليني لمدة خمس سنوات، أما بالنسبة لبناء القوة الجوية فقد اعتذرت الحكومة البريطانية عن توفيرها؛ معللة اعتذارها بأن هذا الطلب ينطوي على نفقات مالية كبيرة قدرتها بربع مليون جنيه إسترليني في السنة، ورأس مال 850 ألف جنيه[3].

وقد كشفت الوثائق البريطانية مدى امتعاض الحكومة البريطانية من عدم تقدير أبو الهدى لعرض المساعدة الإضافية للحرس الوطني فقد ذكرت"أرجو أن تعلموه- السفارة البريطانية في الأردن- أن حذفه ذلك لم يمر دون أن يثير انتباهنا؛ لأن الحكومة الأردنية لم تعطِ أي شأن لهذه الزيادة الكبيرة، وإلى التضحيات الكبيرة التي يتحملها الشعب البريطاني نيابة عن الأردن"[4].

وبهذا طويت صفحة تعديل المعاهدة البريطانية، وأرجئت بناءً على طلب الحكومة البريطانية إلى ما بعد انقضاء التطورات الحالية في الشرق الأوسط. وأن تعديل المعاهدة يجب أن يكون ضمن دفاعات الشرق الأوسط.

وما أن أعلن عن إبرام الحلف العراقي التركي حتى تضاربت آراء الحكومة الأردنية تجاه الحلف خلال شهري: كانون الثاني وأوائل شباط لعام 1955م، فقد كشفت الوثائق مدى التأرجح في موقف الحكومة، ففي حين صرح وزير الخارجية وليد صلاح في 15 كانون الثاني(أن الأردن لم يستشر في الاتفاق العراقي التركي، ولم تعرض عليه تفاصيل الاتفاق، وأن السياسة الخارجية الأردنية تعتمد على دعم

---

[1] R.J,VOL.9,F.O.37/115656(24/1/1955)M.E Weekly Political Summary by. F.O. ,P26.

[2] وثائق الخارجية البريطانية، جريدة الدستور، ع 6640،(12/ شباط/ 1986)، ص 13.

[3] المصدر نفسه.

[4] المصدر نفسه.

الجامعـــة العربية، ولن تخرج عن أطرها) [1] وعاد ليطلب من الصحافة في 17 من الـــشهر نفسه التوقف عن مهاجمة الاتفاق لحين اتضاح تفاصيله[2]، إلا أن هذا البلاغ هوجم من قبل الصحافة، وعدته مخالفاً لحرية الصحافة[3].

وابـــتعد أبـــو الهدى قليلاً ؛ ففي مؤتمر صحفي عقد في عمان في 9 شباط 1955 صـــرح رئـــيس الوزراء برفض الأردن الدخول في الحلف العراقي التركي وموافقـــته علـــى اقتراح مصر بإنشاء جيش موحد، وتمسك الأردن بموقف جامعة الـــدول العـــربية[4]، وفي 28 شباط تحدث وزير الخارجية وليد صلاح عن موقف الأردن مـــن الحلـــف فقال " من المتعذر تعيين موقف للحكومة الأردنية من الحلف العراقـــي التركي قبل أن يتضح التفسير الصحيح للحلف، وأضاف أن الأردن مهتم بالاحـــتفاظ بالعلاقـــات الطيبة مع الدول العربية جميعها" [5] في الوقت الذي أسر فيه ولـــيد صـــلاح للقـــائم بأعمال المفوضية العراقية بأن "من المستحسن لو استشارت العراق الدول العربية قبل إقدامها على الاتفاق مع تركيا"[6].

إلا أن هذا الموقف لم يدم طويلاً فقد عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة لبيان مـــوقفه تجـــاه الميثاق العراقي التركي، وقد تقرر في نهاية الجلسة(أن يقف الأردن موقفاً معتدلاً، نظراً لحاجة الأردن القصوى إلى مساعدة الدول العربية جميعها على الـــسواء فلا يسمح باتخاذ أية إجراءات ضد العراق، بل نساعده ما أمكن على رأب الصدع، وتسوية القضية بالتي هي أحسن) [7].

---

(1) فلسطين، ع1468، (15/ كانون الثاني/1955)، ص1.

(2) دار الكتب والوثائق، بغداد، رقم 311/2719، وثائق المفوضية العراقية في عمان، و29 ، ص56.

(3) فلسطين، ع1462،(7/ كانون الثاني/ 1955)، ص 1.

(4) المصدر نفسه، ع1493، (10/ شباط/ 1955)، ص1.

(5) الدفاع، ع 5789، (28/ شباط/1955)، ص1.

(6) دار الكتب والوثائق، بغداد،رقم 311/2719، المفوضية العراقية، في عمان، و 58، ص 117.

(7) هزاع المجالي، مذكراتي،المصدر السابق، ص154.

ومــا أن علمــت الحكــومة المصرية من أن العراق وتركيا تعتزمان عقد التحالف حتى دعت إلى مؤتمر على مستوى رؤساء الحكومات العربية، لتأييد موقفها ضــد العــراق وقــد لبى أبو الهدى الدعوة في الوقت الذي رفض فيه طلباً عراقياً للاعــتذار عــن عدم حضور المؤتمر مؤكداً أن ذهابه سيكون في مصلحة العراق ، وعدّ هجوم الإذاعة المصرية ضد العراق ليس مسوغاً[1].

وقبل التوجه إلى القاهرة بعث السفير الأردني في القاهرة عوني عبد الهادي ببرقية إلى رئيس الوزراء، وكانت فحوى البرقية الزيارة التي قام بها السفير التركي فــي القاهرة إلى السفارة الأردنية، وقد أبلغ السفير التركي عوني عبد الهادي"أن ما تــريده مصر من وراء حربها الحاضرة هو جر الدول العربية للسير وراءها، وأن الاتفاقية التركية ستوقع حتماً شاءت مصر أم أبت"[2].

وطلــب السفير التركي من عوني أن ينقل إلى رئيس الوزراء الأردني عتبه على موقف الأردن من هذه الاتفاقية، وجاء في رد رئيس الوزراء على برقية عوني عــبد الهــادي" ليس لسفير تركيا في مصر حق توجيه العتب إذ لا علاقة رسمية له بالأردن"[3].

وقد سلك الوفد الأردني في القاهرة برئاسة توفيق أبو الهدى" سلوكاً معتدلاً فلم يشجع على اتخاذ أية إجراءات بحق العراق، ولم يناصره في خطوته التي اتخذها"[4].

وتشير الوثائق البريطانية إلى صراحة توفيق أبو الهدى حيث جاء في مجمل آرائــه "أن الأردن في وضع حرج، ولا يستطيع التنديد بالعراق ثم إن الأردن يعتمد علــى المساعدات البريطانية، كما أن البريطانيين أصروا في المفاوضات الأخيرة؛

---

(1) دار الكتب والوثائق، بغداد، رقم 311/2719، المفوضية العراقية في عمان، و 58، ص 117.

(2) مذكــرات عونــي عــبد الهادي، تقديم خيرية قاسمية، مركز دراسات الوحدة الوطنية، (د.ت)، ص 436، وسيشار إليه فيما بعد، مذكرات عوني عبد الهادي.

(3) المصدر نفسه.

(4) المجالي، مذكراتي، المصدر السابق، ص154.

لمــراجعة المعاهدة الأردنية البريطانية لعام 1948م يجب أن تكون جزءاً من نظام دفاع جديد للشرق الأوسط"[1].

يبدو ان ابو الهدى اراد التنويه الى ان الاردن يختلف عما سواه فأرائه يجب ان لا تخــرج إلا بما تمليه عليه مصلحة الاردن، ويظهر ايضاً عزم ابو الهدى على تعــديل المعاهــدة الاردنية البريطانية حتى لو كلفه هذا الانضمام الى نضام دفاعي للشرق الاوسط ترعاه بريطانيا.

ودعــا الأميــر فيصل ممثل السعودية في مؤتمر رؤساء الحكومات العربية لطــرد العــراق من جامعة الدول العربية فما كان من وليد صلاح ومن خلال رؤية الحكــومة الأردنية إلا أن عارض هذه الدعوة، وفي هذا الصدد يقول: " إننا إذا فعلنا ذلــك ســتلعننا الأجيال الحاضرة والمستقبلة نحن لم نحضر إلى هنا لنطرد العراق، وإنمــا لنعيده إلى الحظيرة العربية... إذا العراق لم يحضر فما المانع من أن نذهب إلــيه ونقــنع زعمــاءَه بالــبقاء ضمن الحظيرة العربية، وعدم الخروج على رأي المجموعة العربية"[2].

ومــن خلال توجه الحكومة الأردنية إلى رأب صدع الأمة العربية، وتقريب وجهات النظر بين المحورين: العراقي والمصري السعودي، سعى وليد صلاح إلى اقتراح يدعو إلى تزعم العراق المشرق العربي إذا كان العراق أراد من حلفه محاولة تــزعم العــالم العربي، وذلك مقابل تزعم مصر الباقي، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفــشل، ورفــض نوري السعيد التخلي عن فكرة الحلف، وأجهضت المحاولة قبل ولادتها[3].

وعــاد أبو الهدى إلى عمان، وأناب عنه وزير خارجيته وليد صلاح وتشير الــشلبي إلى أن عودة أبو الهدى إلى عمان؛ تجنباً للمشاركة في أي قرار سيتخذ[4]،

---

(1) وثائق الخارجية البريطانية، جريدة الدستور،ع6649، (21/ شباط/ 1986)، ص11.

(2) صــلاح، ولــيد عبد اللطيف، من رحلة العمر، مذكرات وزير الخارجية الأسبق،(د.ن)، (د.ت)، ص78، وسيشار إليه فيما بعد صلاح.

(3) المصدر نفسه، ص 77.

(4) الشلبي، المرجع السابق، ص178.

غيـــر أن أبـــو الهـــدى كانت قراراته وآراؤه تخرج بما يمليه عليه مجلس الوزراء الأردنـــي بهـــذا الشأن وتأكيداً لآراء مجلس الوزراء الأردني فإن أبو الهدى ما إن وصـــل إلى عمان حتى بعث ببرقية إلى السفارة الأردنية في القاهرة؛ ليؤكد موقفه، وقد جاء في هذه البرقية(أنه ليس بإمكان المؤتمر إعطاء قرار، ولكن المستطاع إبداء الاقتـــراحات التي تدرسها الحكومات سواء كان لإلغاء معاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية أو لإقامة معاهدة بدلاً منها... إننا نسير مع أكثرية الدول العربية على أن يكـــون مفهوماً أن أي قرار يتخذ يحتاج إلى تأييد من مجلس الوزراء، أو مجلس الأمة حسب ما تقتضيه الأوضاع الدستورية... الاستمرار بالسعي لأن تؤجل مصر قرارها إلى حين توقيع الاتفاق وإعلانه، وإذا اقترح إخراج العراق من جامعة الدول العربية فعلينا أن نعارض في ذلك ولا نقبله) [1].

إلا أن وزيـــر الخارجية وليد صلاح قام (بتصرفات مخالفة لتعليمات مجلس الوزراء وطالب في جلسة من الجلسات بإخراج العراق من جامعة الدول العربية)[2]، وإبعاد العراق من القيادة العربية المزمع إنشاؤها[3].

هـــذه التـــصرفات حـــدت برئيس الوزراء إلى أن يبعث ببرقية إلى السفارة الأردنية في القاهرة في الطريق الواجب اتخاذه وجاء فيها "... لقد أظهرت الحكومة الأردنـــية حـــسن نيتها بسعيها؛ لإزالة الخلاف بين الآراء المتضاربة وصرحت من جانبها بأنها لا تنوي الاشتراك في الاتفاق العراقي التركي... يأمل المجلس- مجلس

---

(1) مذكرات عوني عبد الهادي، المصدر السابق، ص 445.

(2) المجالي، مذكراتي،المصدر السابق، ص154.

(3) العـــراق، وزارة الدفاع،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، المحاضر الرسمية للجلـــسات التـــي عقدتها المحكمة لمحاكمة المتآمرين على سلامة الوطن، ومفسدي نظام الحكـــم،ج4، ص1393-1394، وسيـــشار إليه فيما بعد، محاكمات المحكمة العسكرية العلـــيا، وانظـــر: وثائـــق الخارجية البريطانية، جريدة الدستور، ع 6649،(20 شباط/ 1986)، ص11.

الـــوزراء الأردني- من معاليكم- وزير الخارجية- الجنوح إلى الحكمة بالسعي لأن تؤجل مصر إعلان موقفها إلى أن يوقع الاتفاق ويذاع[1]."

ومـــا أن عاد وزير الخارجية وليد صلاح من القاهرة حتى حدثت مشادة بينه وبـــين هزاع المجالي حول مخالفة وليد صلاح تعليمات مجلس الوزراء إلا أنه أسر إلـــى هـــزاع في منزله إلى أن ما دعاه إلى ذلك هو تشجيع أبو الهدى له من طرف خفـــي، ويضيف المجالي إلى أنه غير متأكد مما ادعاه وليد، ولكنه لا يستغرب هذا الموقف فقد اتهم المجالي أبو الهدى بأن له علاقة قوية بالسعودية[2].

ويثير موقف وليد صلاح الدهشة والاستغراب فقبل سفره إلى القاهرة اجتمع بالقـــائم بأعمال المفوضية العراقية في عمان صفي الدين عبد الوهاب وتحدث قائلاً: "إنـــي صـــديقكم، وإنـــي ذاهب إلى القاهرة، وإنك لتعلم أن قضيتكم تعوزها الدعاية والدعاية تحتاج إلى جهد"[3].

وقـــد وصـــفت الخارجية البريطانية موقف أبو الهدى بأنه محايد، أما وزير الخارجـــية الأردنـــي فقد وصفت موقفه بأنه(مخيب للآمال) [4] وعبر نوري السعيد لـــوزارة الخارجية البريطانية عن فتور الموقف الأردني طوال اجتماعات المؤتمر[5] فـــي حـــين تحدث السفير الأردني في القاهرة عوني عبد الهادي عن مؤتمر رؤساء الحكومات العربية بأنه فشل في الوصول إلى موقف موحد[6].

في هذه الأثناء ازداد الموقف العربي سوءاً، وازدادت الفجوة ما بين وجهتي النظر: العراقية، والمصرية السعودية، وانطلاقاً من حفاظ جلالة الملك الحسين على الـــوحدة العربية، ومحاولة رأب الصدع قام بزيارة إلى العراق[7] وأشار خلال هذه

---

(1) مذكرات عوني عبد الهادي،المصدر السابق، ص 446.

(2) المجالي، مذكراتي،المصدر السابق، ص 154.

(3) المصدر نفسه.

(4) R.J,VOL.9,F.O37/115461(10/2/1955)M.E Weekly Political Summary by. F.O. ,P29.

(5) وثائق الخارجية البريطانية، جريدة الدستور،ع6654، (26 شباط، 1986)، ص13.

(6) مذكرات عوني عبد الهادي،المصدر السابق، ص444

(7) الدفاع،ع 5779، (4/ شباط/ 1955)، ص1.

الـــزيارة أنه يجب التعامل مع الحلف العراقي التركي المرتقب باعتباره أمراً واقعياً، وأبـــدى جلالـــته أســـفه على الحكومة العراقية التي لم تعطَ الوقت المناسب لإعلان الحلف؛ مما أدى إلى تضييق المساحات أمام أصدقاء العراق للوقوف إلى جانبه[1].

ومـــا إن علـــم عبد الناصر بزيارة جلالة الملك إلى العراق حتى بعث برقية يدعو فيها جلالته لزيارة مصر[2]، ويشير المصري إلى أن دوافع قبول الزيارة لدى جلالـــته هـــو عدم استعداد العراق لمساعدة الأردن، وعدم الحصول على وعد من البـــريطانيين بـــتقديم أية مساعدة تحقق رغبة الملك في بناء قوة جوية جعله يشعر بالإحباط، ويضع على جدول أعماله زيارته إلى مصر[3].

وقـــوبل جلالته بحفاوة بالغة من قبل المصريين وما برحت الإذاعة المصرية تـــشيد بوطنـــية الحسين[4]، إلا أن الهدف الأساسي لجلالته لم يتحقق بالحصول على الـــسلاح، وعلى سبيل المجاملة قدمت مصر للأردن ثلاث طائرات تدريب[5]، على الرغم من تصريحه بأن حكومة الأردن لم تفاوض لعقد أحلاف[6].

وتـــشير وثائـــق وزارة الخارجية البريطانية إلى أن جلالة الملك قدر مسبقاً إمكانية أن يقوم المصريون باستغلال زيارته؛ لدعم معارضتهم للمبادرة العراقية فقد امتنع عن إحضار أي من أعضاء حكومته كما خاب ظن المصريين[7].

---

(1) R.J,VOL.8,F.O. 371/115461(9/2/1955)M.E. Weekly Political Summary by. F.O.,P25 .

(2) الدفاع، ع5779،(4/ شباط/1955)، ص1.

(3) المـــصري، محمـــد محي الدين سليمان، الأردن 1953-1957، دراسة سياسية، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1995، وسيشار إليه فيما بعد المصري.

(4) دار الكتب والوثائق، بغداد، رقم 311/4912، المفوضية العراقية، في عمان، و21، ص 56.

(5) فلسطين، ع1508،(26/ شباط/1955)، ص1.

(6) المصدر نفسه، ع1507،(25/ شباط/ 1955م)، ص1.

(7) R.J,VOL.8,F.O.371/115656(28/2/1955)M.E Weekly Political Summary by. F.O.,P25.

مـــن هنا جاءت بلورة فكر جلالة الملك في أهمية الانضمام إلى حلف بغداد؛ ليـــصبح جسراً يعبر إليه الجيش العربي نحو زيادة مقدراته العسكرية، وقد تجسدت هذه الرؤية من خلال زيارة جلالته إلى باكستان فقد أظهر إعجابه بمواءمة الأسلحة التـــي تحكم القوات المسلحة الباكستانية ما بين النظم البريطانية والأسلحة الأمريكية الحديثة[1].

إن توجـــيهات جلالة الملك، وبحثه الدؤوب عن المساعدة؛ للوقوف في وجه الخطر الصهيوني حدا بمجلس الوزراء- بعد تداول لعدة جلسات- أن يقرر استطلاع آراء كـــل مـــن بـــريطانيا وأمريكا في الفوائد التي يمكن أن تقدمها للأردن في حال انضمامه إلى الميثاق[2].

ولم يلبث رئيس الوزراء أبو الهدى أن استدعى سفراء كل من العراق وتركيا وبـــريطانيا والـــولايات المتحدة " فأطلعهم على وجهة النظر الأردنية، وطلب منهم ردود حكوماتهم"[3] وعرض أبو الهدى أثناء حديثه مع السفير البريطاني إن الموقف الأردنـــي جـــاء نتـــيجة لوضع الأردن الذي تهدده إسرائيل، والتخوف من التعرض لحملـــة إعلامـــية مـــصرية. وأضـــاف بأنـــه لا يثق بنوري السعيد[4]، جاءت هذه التصريحات في الوقت الذي أسر فيه أبو الهدى إلى القائم بأعمال المفوضية العراقية بعمـــان بأنـــه مـــستعد للانضمام للحلف شريطة أن تتعهد بريطانيا بتعديل المعاهدة الأردنـــية البـــريطانية، أو تلغـــيها علـــى ضـــوء مـــا جرى في المعاهدة العراقية البريطانية[5].

---

(1) فلسطين، ع1516، (4/ آذار/1955)، ص1-2.

(2) المجالي، مذكراتي،المصدر السابق، ص155.

(3) المصدر نفسه.

(4) R.J,VOL.9,F.O371/115461(17/3/1955)M.E Weekly Political Summary by. F.O.,P15.

(5) دار الكتب والوثائق، بغداد،رقم 311/4112، المفوضية العراقية في عمان، و24.

وفي العراق اجتمع المفوض الأردني فرحان شبيلات بعدنان مندريس ونوري السعيد اللذين سعيا مع شبيلات إلى إبراز فوائد الحلف التي يمكن للأردن أن يستفيد منها إذا اشترك في الحلف[1].

وفـــي 24 أيار 1955 دعيت الحكومة الأردنية للمشاركة في مؤتمر ضم 29 دولـــة آسيوية وإفريقية وسمي المؤتمر "باندونغ"[2] وقد تشكل الوفد الأردني من وليد صـــلاح وعـــضوية هزاع المجالي وعزمي النشاشيبي مستشاراً للوفد[3]، وقد خرج بتوصيات في مجملها احترام حقوق الإنسان والاعتراف بمساواة الدول جميعها وحق الـــدول بـــأن تدافع عن نفسها فرادى وجماعات عملاً بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعـــدم الانحـــياز لمصلحة إحدى الدول العظمى، وتسوية الخلافات الدولية جميعها بالطرق السلمية وتنمية العلاقات المتبادلة بين الدول[4].

ويصف هزاع المجالي المؤتمر بأنه من الناحية العملية لم يسفر عن قرارات إيجابـــية نظـــراً للخلاف بين أعضاء المؤتمر حول الأحلاف وعدمها وحول تحديد الـــدول الاســـتعمارية وغير الاستعمارية، وأن كل ما صدر عن المؤتمر توصيات وتمنيات سُلقت في اليومين الأخيرين تحاشياً لفشل المؤتمر[5].

في حين يرى وليد صلاح أن هذه التوصيات هي المبادئ التي أدت إلى إنشاء مؤتمر عدم الانحياز، وأصبحت فيما بعد دستوراً له[6].

ومع نهاية المؤتمر نشب خلاف بين قطبي الوفد الأردني وليد صلاح وهزاع المجالي، وفحوى هذا الخلاف أن تقدم هزاع المجالي بورقة تندد بالشيوعية مما دعا

---

(1) العراق في مذكرات، المرجع السابق، ص225.

(2) سمي كذلك نسبة إلى المدينة الأندونيسية(باندونغ).

(3) المجالي، مذكراتي المصدر السابق، ص155، وانظر: صلاح، المصدر السابق، ص82 .

(4) حـــول توصيات المؤتمر انظر: صلاح، المصدر السابق، ص90، والدفاع، ع5831(18 أيـــار/1955)، ص1-3، وانظـــر: علـــوش، ناجي؛ الثورة والجماهير، مراحل النضال العربي، 1948-1961، دار الطليعة، بيروت، 1963، وسيشار إليه فيما بعد علوش.

(5) المجالي، مذكراتي،المصدر السابق، ص156.

(6) صلاح، المصدر السابق، ص91.

رئـــيس الوفد وليد إلى رفض ورقة التنديد مسوغاً ذلك بأن الشيوعية دعمت قضايا العـــرب فـــي المؤتمـــر، وبـــالأخص قضية فلسطين(1)، فما كان من المجالي إلا أن انـــسحب مـــن الـــوفد وقفل عائداً إلى عمان، ويبدو أن هزاع أرد إبراز موقفه من الأحـــلاف بالـــضغط على رئيس الوفد؛ لتأييد المعسكر الغربي على حساب معاداة المعـــسكر الشرقي على الرغم من معرفته بميل صلاح المعادية للغرب محاولاً أن يجعل من نفسه سفيراً لحلف بغداد(2)، ويكشف النقاب عن سياسته المستقبلية.

لكن عودة المجالي إلى عمان خلقت أزمة وزارية فما إن علم المجالي بتعيين الـــشنقيطي قاضياً للقضاة بدلاً منه حتى سطر استقالته، التي ذكر فيها أن السبب في اســـتقالته"أن كثيراً من التصرفات التي اكتنفت سير العمل الوزاري قد أضرت بهيبة الحكم وكرامته وأساءت إلى سمعة الحكومة بمجموعها"(3)، وسوغت استقالة المجالي بأنه كان يروج لنفسه كرجل دولة يمكن الاعتماد عليه(4).

هـــذه الاســـتقالة أدت إلى استقالة الحكومة فيما بعد؛ وذلك بناءً على رغبة الملـــك، وقد سوغت السفارة البريطانية في تقاريرها إلى أن الاستقالة جاءت لرغبة الملك في تنحية ثلاثة وزراء وهم: وليد صلاح، ورياض المفلح، وخلوصي الخيري، معللـــة ذلـــك بتلقي هؤلاء الرشاوي من السعودية(5)، في حين يرى وليد صلاح أن استقالة الحكومة جاءت لموقفها على صعيد السياسة الخارجية مستدلاً بذلك إلى إسناد وزارة الاقتصاد إليه بدلاً من الخارجية(6).

---

(1) صلاح، المصدر السابق، ص 92-93.

(2) عكور، إيمان ناصر موسى؛ هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية 1948-1960، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، 2002، 61، وسيشار إليه فيما بعد، عكور.

(3) المجالي، مذكراتي،المصدر سابق، ص157.

(4) المصري، المرجع السابق، ص118

(5) R.J,VOL.9,F.O 371/115462 (2/6/1955)M.E Meekly Political Summary by. F.O. ,P30.

(6) صلاح، المصدر السابق، ص97.

وأيـــاً يكن سبب الاستقالة فإنها كانت عائقاً أمام أبو الهدى في متابعة سياسته تجاه الحلف، فقد وقفت عند استجداء الدول المنضمة للحلف في الفوائد التي يمكن أن يجنيها الأردن إذا ما انضم إلى الحلف.

2. 3 حكــومة ســعيد المفتي(30/أيار/1955م - 14 كانون الاول/1955) وحلف بغداد.

كُلف سعيد المفتي بتشكيل حكومته[1] التي جاء في كتاب تكليفها السامي:

1. العمل على التفاهم، والتآزر المطلق مع الدول العربية.
2. المحافظة على العلاقات الطيبة مع الدول الصديقة والحليفة.
3. رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وتعزيز السيادة القومية.
4. تنظيم أجهزة الدولة وفق أسس الكفاءة والحق والأمانة.
5. مــضاعفة الاهتمام بالشؤون العسكرية، وحشد الإمكانيات لتقوية سلاح الجو المقاتل[2].

يتــضح جلــياً من خلال كتاب التكليف السامي إصرار جلالته على الاهتمام بالــشؤون العــسكرية، وحــشد الإمكانات لبناء القوة الجوية إدراكاً من جلالته بأن محدوديــة مقــدرات الجــيش العربــي قد تقف عائقاً أمامه في التصدي إلى العدو الــصهيوني وأكــد جلالته مفهومه هذا من خلال خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية لمجلس النواب الذي جاء فيه" بأن المرحلة الدقيقة التي تجتازها البلاد اقتــضت تقوية وسائل الدفاع، وتزويد الجيش بأسلحة ثقيلة وقوة جوية فعالة"[3]وفي

---

(1) تألفــت هذه الحكومة من هزاع المجالي وزيراً للداخلية وجميل التوتنجي وزيراً للصحة والــشؤون الاجتماعية، وبشارة غصيب وزيراً للمالية وعلي حسنا وزيراً للعدلية، وسعيد عــلاء الــدين وزيــراً للمعارف، وفرحان شبيلات وزيراً للدفاع، وحمد الفرحان وزيراً للاقتــصاد، وعلــي الهنداوي وزيراً للزراعة، وعزمي النشاشيبي وزيراً للبرق والبريد والطيــران، ونعــيم عــبد الهادي وزيراً للأشغال العامة، وسمعان داوود وزيراً للتجارة والإنشاء والتعمير، انظر: الوزارات الاردنية، المصدر السابق، ص51.

(2) الجريدة الرسمية، ع1227،(1955م)، ص524.

(3) الدفاع، ع5995، (2/ تشرين الثاني/ 1955)، ص1.

ســبيل حشد الإمكانات سافر جلالته إلى لندن، وأجرى خلال هذه الزيارة محادثات حول تزويد الجيش بسرب من المقاتلات الحديثة[1].

وبهدف ضمان دعم النواب للحكومة استقبل جلالته عدداً من النواب[2] إلا أن المفتي لم يخف استياءه من هذا المجلس إذ كان ينظر إليه نظرة المستخفف به، ويذكر المجالـــي أن سعيد المفتي كان يحمل في جيبه إرادة ملكية غير مؤرخة تحل مجلس النواب؛ لاستخدامها عند الضرورة إلا أنه لم يستخدمها[3].

لـــم يخفَ على مجلس النواب عزم الحكومة الانضمام إلى حلف بغداد؛ ففي جلـــسة الرد على بيان الحكومة طالب النواب برفض الأحلاف العسكرية في الوقت الذي طالبوا فيه بتعديل المعاهدة الأردنية البريطانية [4].

وقـــد بـــرزت نقطة تحول جذرية في السياسة الأردنية؛ بإعلان مصر صفقة الأســـلحة التـــشيكية، فقـــد نبهت هذه الصفقة أعضاء حلف بغداد بأهمية الأردن في الانـــضمام إلى الحلف؛ خوفاً من أن تتكرر هذه الصفقة مع الدول العربية الأخرى، أمـــا الحكومة الأردنية فقد أصدرت بياناً جاء فيه" أن عمل مصر هذا يتعلق بصميم ســـيادتها، وأن لا حـــق لأحد أن يعترض عليه، أو يتذمر منه ولا سيما وان الدول الغربية رفضت تزويد مصر بالسلاح"[5].

وبالفعـــل لقد قدم الاتحاد السوفياتي عرضاً للمملكة الأردنية وقد تم ذلك عن طريق السفير السوفياتي في القاهرة فقد اجتمع مع القائم بأعمال السفارة الأردنية في القاهـــرة هانـــي هاشم، وأبلغه هذا العرض وقامت السفارة بدورها بإبلاغ الحكومة الأردنـــية بهـــذا العرض[6]، وتسلم البرقية نائب رئس الوزراء هزاع المجالي الذي

---

(1) R.J,VOL.9, F.O371/115463(27/9/1955)M.E Weekly Political Summary by F.O. ,P32.

(2) Ibid,P33.

(3) المجالي، مذكراتي،المصدر السابق، ص162.

(4) فلسطين،ع 1590 (25/ آب/ 1955)، ص1-3.

(5) المجالي، مذكراتي،المصدر السابق، ص163.

(6) انظـــر: مقابلة سليمان موسى للسفير الأردني في مصر هاني هاشم في: موسى، المرجع السابق،ج2، ص 183- 185.

بدوره أبلغها لسعيد المفتي، ولم يلبث أن اجتمع السفير البريطاني مع جلالته، وأبدى أسفه للرسالة التي لا تنسجم وروح الصداقة بين الأردن وبريطانيا[1].

ويبدو أن العرض السوفياتي نبه بريطانيا إلى ضرورة أخذ الإجراءات اللازمة لكبح جماح أي تعاون خارج نطاق سياسة بريطانيا تجاه الأردن.

2. 3. المساعي التركية لأدخال الاردن في حلف بغداد.

أخـــذت تـــركيا بزمام المبادرة في محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد ففي الثانـــي من تشرين الثاني 1955م وصل إلى عمان رئيس الجمهورية التركية جلال بأيار يرافقه وزير الخارجية فطين زوغلو[2] وعلى الرغم مما أُبلغت به الصحف من أن الزيارة جاءت خاصة، ورداً على زيارة جلالة الملك الحسين[3]، ومن قبله الملك عـــبد الله[4]، وأنها ليست لها علاقة بالقضايا السياسية[5]، إلا أن الرئيس التركي كان مُصرّاً على مفاتحة الحكومة الأردنية بشأن الانضمام إلى حلف بغداد، وقد مهد لذلك من خلال خطاب له عند زيارته للخطوط الأمامية المواجهة لإسرائيل، وبعدما اطلع على ما أصاب هذه القرى من دمار قال في خطابه:" إن تركيا تعمل من أجل السلام والطمأنينة والحرية في هذه المنطقة من العالم، وهي تقف دائماً ضد كل عدوان مهما كـــان مصدره وإذا وجد الشعب الأردني الشقيق نفسه يوماً ما ضحية لعدوان فليس بمستغرب أن يرى الجيش التركي يقاتل معه جنباً إلى جنب في صد هذا العدوان"[6].

---

(1) هزاع المجالي، مذكراتي، المصدر السابق، ص 164.

(2) الدفاع،ع 5996، (3/ تشرين الأول/1955)، ص1.

(3) المصدر نفسه.

(4) المجالـــي، هزاع، هذا بيان للناس، قصة محادثات تمبلر، (د.ن)، عمان، 1955، ص3، وسيشار إليه فيما بعد هزاع المجالي، محادثات تمبلر.

(5) الدفاع،ع 5996 (3/ تشرين الأول/1955)، ص1.

(6) الدفاع،ع5998، (6 /تشرين الأول/1955)، ص 1-3.

وفـــي ســـبيل توطيد العلاقات الأردنية التركية قرر جلالته أن يرفع التمثيل الدبلوماسي بين الأردن وتركيا إلى درجة سفارة[1].

وقـــد تمخـــضت هـــذه الزيارة عن اجتماع حضرة صاحب الجلالة ورئيس الـــوزراء سعيد المفتي، ووزير البلاط فوزي الملقي، ورئيس الأركان كلوب وعلى الفور بادر الرئيس التركي بعرض المغريات التي يمكن أن يحصل عليها الأردن إذا مـــا انـــضم إلى الحلف فقد أشار إلى أن الأردن"سيزداد قوة إلى درجة هائلة إذا ما أصبح شريكاً نداً في تحالف يضم أصلاً بريطانيا وتركيا وإيران والعراق وباكستان، وإن الأردن إذا ما أصبح عضواً في التحالف فإنه لن يضطر بعد إلى طلب المساعدة مـــن بـــريطانيا وحـــدها، ولكـــن المجلـــس الكامل للتحالف سيناقش حاجاته كما أن الحكومات القوية المعنية ستكون قادرة على تدبير الإجراءات الضرورية لتقويته"[2].

وادعـــى الأتـــراك بأن بريطانيا وأمريكا ستجدان أن من السهل كثيراً تقوية الأردن إذا كـــان عضواً في حلف بغداد الذي يقصد منه الدفاع ضد روسيا، أما إذا ظل الأردن خارج الحلف فإن بريطانيا وأمريكا سوف تترددان بالضرورة في معونة الأردن؛ خوفاً من أن تتعرض الدولتان لتهم تسليح الأردن ضد إسرائيل[3].

وذهـــب الأتـــراك إلى حد القول إنه: بمجرد التوقيع على الحلف فإن الجيش العربـــي يستطيع أن يرسل بعثة عسكرية إلى أنقرة لوضع أسس المساعدة العسكرية التركية في حال تعرض الأردن لعمل عدواني[4]".

وعلـــى الفور أراد جلالته الاستفادة من التلهف التركي في ضرورة انضمام الأردن إلـــى حلـــف بغداد؛ فطلب جلالته معونة عسكرية تقدر بفرقتين من المشاة، وفرقة واحدة مدرعة، إلا أن الأتراك اعتذروا عن عدم المساعدة، مشيرين إلى أزمة اقتصادية تركية[5].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) وثائق الخارجية البريطانية،جريدة الدستور، ع 6644، (16 شباط 1986) ص13.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) وثائق الخارجية البريطانية، جريدة الدستور، ع 6644، (16 شباط 1986) ص13.

وتقــرر فــي نهايــة الاجــتماع رفع مذكرة بالمطالب الأردنية إلى الحكومة البريطانية، وتأييد هذه المطالب من قبل الوفد التركي[1]، وجاء في هذه المذكرة- بعد عرض المباحثات التركية- أن سياسة الأردن تستهدف:

أولاً: المحافظــة على الضمان الجماعي العربي من حيث تمكين الأردن من القيام بالتزاماته بموجب نصوص هذا الميثاق.

ثانياً: التأييد المطلق في تحقيق المطالب والحقوق العربية في فلسطين، ودفع العدوان عن الأردن أياً كان مصدره.

ثالثاً: اعتبار القوة الآتية حداً أدنى للدفاع الأردني الذي يجب توفيره:

أ. فرقة مشاة.

ب.فرقة مصفحة.

ج. مدفعية ثقيلة.

د. لواء مظليين.

هـــ. مجموعة كوماندوز.

و. قــوة جــوية من قاذفات ومقاتلات، وتأمين ما يلزم من أجل استلام القواعد اللازمة لها تدريجياً.

ز. قوة بحرية صغيرة في البحر الميت والعقبة.

رابعــاً: الأخــذ بعين الاعتبار الوضع في الداخل والخارج، وترك الفرصة للحكومة الأردنية، لتهيئة الجو المناسب[2].

ويتــضح مــن خــلال البند الأخير في المذكرة الأردنية الأهمية التي توليها الحكومة الأردنية؛ لتهيئة الرأي العام.

2. 3. 2 المساعي العراقية

مــا إن تــسلم رئــيس الــوزراء ســعيد المفتي رئاسة الحكومة حتى أدلى بتصريحات للقائم بأعمال المفوضية العراقية في عمان مؤكداً بأنه سيكون عند حسن

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المجالي، محادثات تمبلر،المصدر السابق ص 4-5.

ظـــن إخوانه في العراق " نحن شعب واحد، وعرش، وعائلة كريمة واحدة، وأرجو أن يساعدني إخواني في العراق، وخاصة في الحقل الاقتصادي"[1]، كان يتطلع سعيد المفتـــي لمـــساعدة اقتصادية عراقية تساعد الحكومة في تخفيف الأعباء الاقتصادية المترتبة عليها.

وفـــي الرابع والعشرين من تشرين الثاني عام 1955م عقد اجتماع في بغداد ضـــم رئـــيس الـــوزراء العراقي نوري السعيد، ورئيس الوزراء التركي مندريس، والسيد فرحان شبيلات المفوض الأردني في بغداد وحمل الرئيسان رسالة إلى جلالة الملـــك الحسين تبين أن الأردن إذا اشترك في الحلف فإن تركيا والعراق سيساعدانه بالأسلحة والمعونة الاقتصادية إلى جانب المساعدات البريطانية[2].

في هذه الأثناء تقرر إيفاد هزاع المجالي على رأس وفد اقتصادي إلى بغداد، يـــرافقه نعـــيم عبد الهادي وفي الأيام الأولى من زيارة الوفد الاقتصادي لم يحالفه النجاح إذ رفضت الحكومة العراقية أي مساعدة اقتصادية ما لم يرتبط الأردن بحلف بغـــداد؛ الأمـــر الذي لم يقبله هزاع المجالي إذ كانت لديه عقيدة راسخة بأن سياسة الأردن لا تقررها حاجاته المادية[3].

تهـــيأ الـــوفد الأردني لمغادرة بغداد[4] بناءً على رغبة الملك[5] بعد ما أبدت الحكومة العراقية عدم استعدادها، لكن سرعان ما تغير الموقف العراقي فقد طلب من الـــوفد الأردنـــي حـــضور اجتماع تقرر في نهايته إقراض الأردن، ويبدو أن تغير السياسة العراقية بين لحظة وأخرى ناجم عن سببين:

---

(1) دار الكـــتب والوثائق، بغداد، رقم، 211/3718، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و 18.

(2) العراق في مذكرات، المرجع السابق، ص187.

(3) المجالي، مذكراتي،المصدر السابق، ص168.

(4) الدفاع،ع6025، (7/ كانون الأول/ 1955)، ص1.

(5) المجالي، مذكراتي،المصدر السابق، ص168.

الأول: يـــشير المجالـــي إلى احتمال معرفة الحكومة العراقية فحوى المكالمة الهاتفية لجلالة الملك الذي طلب من خلالها عودة الوفد الأردني[1]؛ لعدم قبول جلالته شروط الحكومة العراقية في تقديم المساعدة .

الثاني: وصول أخبار إلى الحكومة العراقية بإيفاد الجنرال تمبلر(Timplel) المـــبعوث البريطانـــي إلـــى الأردن؛ لإجراء مفاوضات بشأن انضمام الأردن إلى الحلف، وهذا ما سيكون له الأثر البالغ في قبول الأردن حلف بغداد من وجهة النظر العراقية .

وأياً كان سبب التراجع فقد تعهدت الحكومة العراقية بما يلي:

1. يـــتعهد العـــراق بدفـــع حصته البالغة(625) ألف دينار في تمويل مشروع الـــبوتاس الأردنـــي وفـــق ما أتفق عليه في مجلس وزراء المال والاقتصاد العربي، وذلك عند تأليف شركة البوتاس وطرح أسهمها.
2. يـــتعهد العـــراق بدفع مليون دينار سلفة ؛ لتمويل مشروع السوبر فوسفات الأردني.
3. يتعهد العراق بمبلغ عشرة آلاف دينار للحرس الوطني.
4. يتـــشاور الطرفان في الخطوات اللازمة من أجل إيجاد المال اللازم؛ لتمويل المشاريع الأردنية الاقتصادية.
5. تـــتخذ الحكومة العراقية الخطوات اللازمة لفتح فرعي المصرفين: الصناعي والزراعي في الأردن بأقرب فرصة ممكنة[2].

2. 3. 3 المساعي البريطانية

تضافرت عوامل عدة للمبادرة البريطانية في التوجه نحو مفاوضة الحكومة الأردنية لانضمام الأردن إلى الحلف.

العامل الأول يتمثل في أصداء صفقة الأسلحة التشيكية التي قامت بها مصر فقد رأت بريطانيا أن انضمام الأردن التي ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة أمرٌ لا بد منه

---

(1) المجالي، مذكراتي،المصدر السابق، ص168.

(2) الدفاع،ع6028 (11/ كانون الأول/ 1955)، ص1.

خـــوفاً من أن يتجه الأردن إلى طلب السلاح من المعسكر الشرقي كما فعلت مصر، ويتـــضح العامــل الثاني عندما أبلغ نوري السعيد(Harold makmilln) هالرولد ماكمـــيلان خـــلال الاجتماع الافتتاحي لأعضاء حلف بغداد بأنه يشعر بالعُزلة؛ لأنه العـــضو العربي الوحيد في الحلف، وإن القوة السياسية والعسكرية والمالية متحالفة ضده[1].

أمـــا العامـــل الـــثالث فهو ما نقله السفير البريطاني في عمان (Duke) إلى الحكـــومة البـــريطانية عـــن حـــديث دار بينه وبين جلالة الملك الذي أبلغه استعداد الحكومة الأردنية للانضمام إلى الحلف شريطة تقديم الدعم اللازم[2].

ويقـــف العامل الرابع عند الزيارة التركية التي تمخض عنها مذكرة بعث بها إلـــى الجانـــب البريطاني مؤيدة من قبل الجانب التركي للمتطلبات الأردنية في حال الانضمام إلى الحلف[3].

هـــذه العوامل سالفة الذكر حدت بالسياسة البريطانية وجوب أن يكون الأردن ضـــمن حلـــف بغـــداد، حينها تذكرت مطالب جلالته أثناء زيارته إلى لندن وعندها قـــررت منح الأردن عشر طائرات من طراز (Famper) على أن يتسلم أربع منها على الفور، والست الباقية عندما تكون القوة الجوية الأردنية قادرة على احتوائها في الـــوقت الذي طلبت فيه الحكومة البريطانية نشر هذه المنحة للرأي العام الاردني[4]، وقوبلت هذه المنحة بسرور[5] بعد انتظار طويل من قبل جلالة الملك، في حين أكدت الحكـــومة الأردنـــية للـــسفير البريطاني(Duke) حاجتها إلى مضاعفة قوة الجيش العربي[6].

---

(1) مذكرات إيدن، المصدر السابق، ق2، ص121.

(2) وثائق الخارجية البريطانية،جريدة الدستور، ع 6644،(16/ شباط/1986)، ص 13.

(3) انظر ما سبق في ص 52.

(4) نشر خبر الهدية في الصحف اليومية انظر: الدفاع،ع6019 (30/ تشرين الثاني/ 1955 م)، ص1، وانظر: فلسطين،ع 1686، (30/ تشرين الثاني/ 1955م)، ص1.

(5) R.J,VOL.9,F.O.371/1154(27/9/1955)M.E Weakly Political Summary by F.O. ,P25.

(6) وثائق الخارجية البريطانية، جريدة الدستور، ع 6644،(16/ شباط/1986)، ص13.

وتقـــرر إيفـــاد الجنـــرال (**جيرالد تمبلر**) رئيس هيئة الأركان البريطانية إلى عمـــان؛ لإقـــناع الحكـــومة الأردنية في الانضمام إلى الحلف، ويبدو أن اختيار هذه الشخصية بهذه الرتبة العسكرية عائد إلى عدة أسباب:

1. المفاوضـــات التـــي يجـــريها تمبلر مع الحكومة الأردنية ستكون بشأن حلف عسكري.
2. المتطلبات الأردنية في أساسها عسكرية بحتة.
3. العلاقات الوطيدة بين جلالة الملك و تمبلر[1].
4. ظنت بريطانيا انه يمكن لهذه الرتبة العسكرية أن تؤثر في الحكومة الأردنية بضرورة الانضمام إلى الحلف.
5. الفوائد التي تعلقها الحكومة البريطانية لانضمام الأردن إلى حلف بغداد[2].

ولتـــضمن الحكـــومة البـــريطانية نجاح مهمة تمبلر دون شن هجوم من قبل الإذاعـــة المـــصرية أوعـــزت إلـــى الـــسفيرها فـــي القاهـــرة همنفري تريفليان (Hemphry Trephilian) ليبلغ عبد الناصر بأن مهمة تمبلر في الأردن لن تكن مـــن أجل الضغط على حكومة الأردن للانضمام إلى حلف بغداد وإنما هي ببساطة بحـــث تزويده بالأسلحة، لكن عبد الناصر كان مقتنعاً بأن بريطانيا لا يمكن أن تبعث هذه الرتبة لمجرد شحنات من الأسلحة[3].

وفـــي الخـــامس مـــن كانـــون الأول بعث (شكبره) وكيل وزارة الخارجية البـــريطانية رســـالة إلى (الجنرال تمبلر)[4]، تتضمن بنود المهمة التي أوكلت له في عمـــان(إن الغاية من مهمتك هي إقناع الأردن بالانضمام إلى حلف بغداد، وسوف تقـــوم بإجراء المفاوضات نيابة عن جلالة الملكة، وبمساعدة السفير، يجب أن تهدف

---

(1) محافظة، علي؛ العلاقات الأردنية- البريطانية، منذ تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، 1921- 1957م، دار الـــنهار، بيـــروت، 1973م، ص234، وسيـــشار إلـــيه فيما بعد محافظة.

(2) R.J,VOL.9,F.O371/115655(2/12/1955)M.E Weakly Political Summary by. F.O,P52.

(3) وثائق الخارجية البريطانية، جريدة الدستور، ع 6647،(19/ شباط/1986م)، ص11.

(4) وثائق الخارجية البريطانية، جريدة الدستور، ع 6647،(19/ شباط/1986م)، ص11.

إلى حمل الأردنيين على إلزام أنفسهم بإصدار بيان علني قبل أن تغادر الأردن، وإذا فعلـــوا ذلـــك فـــإن حكومة صاحبة الجلالة ستكون مستعدة في الوقت ذاته أن تعلن الخطـــوات التي هي على استعداد لاتخاذها عند انضمام الأردن إلى الحلف من أجل زيادة قوة الجيش العربي، وإعادة النظر في المعاهدة البريطانية الأردنية)[1].

وعرضت الرسالة مجموعة من الحجج السياسية والاقتصادية التي يجب على الجنـــرال اتخاذها في المفاوضات(في مناقشاتك مع ملك الأردن وحكومته يجب أن تـــبدأ مـــن افتـــراض أنهـــم حريصون على الانضمام إلى الحلف، وأن الغاية من مفاوضـــاتك هي العمل معاً وكشركاء لتحديد الحجج والحوافز التي ستمكنهم من أن يعرضوا بنجاح مثل هذا القرار على الشعب ومجلس النواب، لإقناعهم بأن هذا هو أفضل ما يخدم مصالح الأردن)[2].

عندها أوردت رسالة شكبره الحجج السياسية المقدمة إلى(تمبلر) يقول شكبره: "مـــنذ إيجـــاد دولـــة الأردن التي لعبت فيها الحكومة البريطانية دوراً كبيراً، وعدت الحكومة البريطانية الأردن صديقاً، وحليفاً، وثيقاً لها في الشرق الأوسط، وكجزء من هـــذا التحالف أعلنا التزامنا بالدفاع عن الأردن إذا ما تعرض إلى هجوم وقد ساعدنا في بناء الجيش العربي، وجعله أكثر القوات المقاتلة في الشرق الأوسط كفاءة. وإن عملـــية الاحتفاظ به الآن تكلف عشر ملايين جنيه إسترليني سنوياً، وهدفنا أن نوفر للأردن الأمن، وإمكانية تنميته وازدهاره سلمياً"[3].

واســـتطردت الرسالة فيما يشغل تفكير كل عربي، وبالأخص الأردني وهي قـــضية فلـــسطين الأصـــلية التي كان الأردنيون ينظرون من خلالها في توجهاتهم الـــسياسية تقول الرسالة: "إننا نفهم تماماً الانشغال العربي بإسرائيل؛ لكونها مصدر الخطـــر الأكثـــر مباشرة من الروس، ولكننا نطلب من الأردنيين أن يدركوا مخاطر

---

(1) R.J,VOL.9,F.O371/115655(5/12/1955) Telegram From F.O to Amman. ,P47.

(2) وثائق الخارجية البريطانية،جريدة الدستور، ع 6640، (12/شباط/1986)، ص13.

(3) المصدر نفسه.

التغلغل السوفياتي ليس في الأردن وحده، بل وفي العالم العربي كله، ونحن نأمل في أن يثقوا في خبرتنا الطويلة في الشؤون الدولية في هذا الصدد"[1].

وأعطت الرسالة حجة واهية فأوردت أن للحلف التصدي لأي هجوم أياً كان مصدره سواء أكان سوفيتياً أم إسرائيلياً[2].

واستكملت الرسالة بعرض الحجج السياسية المقدمة لتمبلر مشيرة إلى إن الأردن بانضمامه إلى الحلف سينضم شريكاً مساوياً ونداً في مجموعة قوية من الدول، ولوحت الرسالة بخطر عدم الانضمام إلى الحلف" إذا لم يقرر الأردن الآن الوقوف إلى جانب أصدقائه الحقيقيين فإنه لا يجازف بأمنه الداخلي والخارجي فحسب، بل وبنظامه الحالي، ووجود نفسه دولة مستقلة"[3] ولم يتبادر إلى ذهن شكبره إلى أن النظام الذي يتحدث عنه وضع وفق أسس لا يمكن زحزحتها متآزرين حكومة وشعباً تحت ظل القيادة الهاشمية.

وبدأ شكبره بعرض الحجج الاقتصادية التي يمكن للجنرال أن يتسلح بها" سيتم تطوير اللجنة الاقتصادية للحلف لكي تكون بمنزلة مركز جهودنا المشتركة من أجل تحسين الأحوال الاقتصادية للدول المشتركة في الحلف"[4].

وينتقل شكبره إلى شرح المزايا العسكرية المكتسبة من جراء الانضمام إلى الحلف وهي:

1. إيجاد مقر قيادة للواء مشاة مع سرية نقل، وكتيبتي مشاة مجهزتين بأسلحة صغيرة، ومدافع مضادة للدبابات عيار 17 رطلاً، وهاونات عيار 3 بوصات.
2. إنشاء كتيبة مدفعية متوسطة المدى مجهزة بثمانية عشر مدفعاً عيار (5.5) بوصة.

---

(1) وثائق الخارجية البريطانية،جريدة الدستور، ع 6640، (12/شباط/1986)، ص13.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

3. تحويل كتيبة عربات مصفحة، إلى كتيبة دبابات مجهزة بـــ 62 دبابة كوميت وأربع عربات مصفحة وثماني سيارات استكشاف[1].

وأخيـــراً اختـــتمت الرسالة الاسترشادية المبعوثه إلى تمبلر بالتلويح بسحب المساعدة المالية للأردن إذا لم ينضم إلى الحلف تقول الرسالة: "إذا لم تنجح في إقناع الأردن بالمـــوافقة على أن ينشروا فوراً عزمهم على الانضمام إلى الحلف يجب أن تـــرجع إليـــنا للحـــصول على تعليمات وفي هذه الحالة يجب أن تنظر في الجدوى الممكـــنة لتوجيه تهديد مبطن بأننا قد نسحب دعمنا الحالي لهم، وأن توضح لهم بأننا نعد هذه اللحظة لحظة أزمة إذ أمامنا نحن قرارات حيوية ينبغي اتخاذها. إذ سيتعين عليـــنا اتخـــاذ إجراءات كثيرة، وصرف أموال طائلة؛ لمساندة أصدقائنا في المنطقة الذين نعلم أنهم أوفياء لنا"[2].

لم يعلم شكبره بأن أعلى رتبة عسكرية في بريطانيا ستعود تجر أذيال الخيبة وأن الأردنيـــين لـــن يـــسمحوا بتهديد سواء أكان مبطناً أم ظاهراً يمس كيان الدولة الأردنـــية وأنه ستمضي أشهر قليلة، ويتبنى جلالة الملك إعفاء قائد الجيش الأردني (كلوب) من منصبه.

وفـــي الـــسادس من كانون الأول 1955م وصل الجنرال تمبلر يرافقه مايكل روز رئـــيس دائـــرة الشرق الأوسط عمان، ونشرت الصحافة حينها أن الهدف من زيارة الجنرال البحث في شؤون تخص الجيش العربي[3].

وفي اليوم التالي اجتمع تمبلر بالرئيس المفتي، ووزير الدفاع فرحان شبيلات ووكـــيل وزارة الخارجـــية بهـــاء الدين طوقان ، وقد أجمل تمبلر الفوائد السياسية والاقتـــصادية والعسكرية التي يمكن للأردن أن يستفيد منها حالما ينضم إلى الحلف وأعـــرب عن استعداد الحكومة البريطانية في استبدال المعاهدة البريطانية الأردنية باتفاق بموجب حلف بغداد، وعرض عندها الجنرال المساعدات العسكرية بشيء من التفصيل، فقد أبدى استعداد الحكومة البريطانية زيادة إمكانيات الجيش العربي بحيث

---

(1) وثائق الخارجية البريطانية، جريدة الدستور، ع 6640، (12/شباط/1986)، ص13.

(2) المصدر نفسه.

(3) الدفاع،ع 6025، (7/ كانون الأول/1955)، ص1.

يــصبح فــرقة مشاة، وما يقارب فرقة مدرعة على الطراز الحديث مع تأييد دراسة عاجلــة لمتطلبات الأردن العسكرية تقوم بها اللجنة العسكرية لحلف بغداد، وتعزيز القــوات البــريطانية في الأردن إذا كان الأردن يريد ذلك عن طريق إضافة قوات أرضـــية تابعـــة لسلاح الجو البريطاني، وقد أكد تمبلر في معرض حديثه على أن إســرائيل مستبعدة من الانضمام إلى الحلف وادعى أن بريطانيا ستدافع عن الأردن إذا ما تعرض إلى هجوم أياً كان مصدره[1].

وتبلورت آراء رئيس الوزراء المفتي في أن حلف بغداد فيه مصلحة للأردن إلا أنــه شــكك فـــي أساليب تأمين قرار عام في الانضمام منوهاً إلى وجوب تقديم عرض بريطاني يطلع عليه الرأي العام في الأردن والدول العربية[2].

وقـــدم تمبلـــر انطـــباعاً من خلال حديثه مع رئيس الوزراء الأردني، ومن الاجــتماع الأول بـــأن رئـــيس الـــوزراء ضعيف كالماء، وأنه بذل قصارى جهده لتشجيعه[3] ويبدو أن انطباع الجنرال لم يكن في مكانه؛ فتردد المفتي لا يعني ضعفه فهو يميل في أغلب الأحيان إلى التأني[4]، والصبر ولا يحبذ إصدار قرار إلا بإجماع أعضاء وزارته، وبالأخص في موضوع كهذا يترتب عليه تداعيات كبيرة لدى الرأي العام الأردني والعربي.

وفي مساء اليوم نفسه اجتمع تمبلر في الديوان الملكي بجلالة الملك بحضور ســعيد المفتي وفوزي الملقي وزير البلاط وبهجت التلهوني رئيس الديوان وفرحان شبيلات وزير الدفاع وكلوب، وأعاد تمبلر طرح الحجج المسوغة لدخول الأردن في حلــف بغداد التي ذكرها للمفتي، ونقل تمبلر رأي لجلالته من خلال برقية بعث بها إلـــى وزارة الخارجية البريطانية قوله:" فاجأ العراقيون العالم العربي بتوقيعهم على الحلف ولم يمهدوا السبل لذلك ولم يفعلوا شيئاً ذا شأن لكسب تأييد الرأي العام، فثمة

---

(1) R.J,VOL.9,F.O371/115657 (6/12/1955)Telegram From Templer to F.O. ,P33.

(2) Ibid,P37.

(3) Ibid,P42.

(4) موسى، المرجع السابق، ج2، ص198.

خطر من انضمام الأردن إلى الحلف قد يؤدي إلى فقدان الحكومة الأردنية السيطرة على الرأي العام، وبناءً على ذلك فإن من الأمور الأساسية أن يعرض على الأردن شيء ما من أجل تسويغ الانضمام"[1].

وأوضح تمبلر أن أمام الحكومة الأردنية ثلاثة خيارات وهي:

1. رفض الانضمام.
2. إصدار بيان يتضمن قرار بالانضمام.
3. التوصل إلى اتفاق سري من أجل الانضمام، وعدم الإعلان عنه في الوقت الحاضر[2].

وانطلاقــاً مــن عقــيدة المفتي بأن لا يمكن إقرار مسألة بهذه الخطورة دون إجماع من أعضاء الوزارة سيما وأن أربعة خارج البلاد بادر المفتي بالاتصال هاتفياً برئيس الوفد الأردني في بغداد هزاع المجالي، وطلب إليه الحضور بعدما أعلمه أن تمبلر شرع في محادثاته، وما إن وصل هزاع المجالي عمان حتى انضم إلى الحفل الذي أقيم على شرف تمبلر[3].

أمــا نعيم عبد الهادي الذي كان يرافق المجالي في زيارته إلى بغداد فاعتذر عن عدم الحضور وقال إنه يود أن يواصل مسيره إلى نابلس، وإنه سيحضر جلسة مجلس الوزراء المرتقبة [4].

بعد انقضاء حفل العشاء الذي اقيم على شرف تمبلر طلب المفتي من هزاع الاجتماع مع تمبلر، وبالفعل اجتمع تمبلر و المجالي يرافقه عزمي النشاشيبي وبهاء الــدين طوقان وكيل الخارجية، وبادر تمبلر بالاستفسار عن رأي هزاع فأجابه بأنه ســيعرف رأيه حالما يجتمع المجلس[5]، مؤكداً المجالي أن رأي أي وزير يجب أن

---

(1) R.J,VOL.9, F.O371/115655(7/12/1955)Telegram From Templer to F.O. ,P42

(2) Ibid,P43

(3) المجالي، محادثات تمبلر،المصدر السابق، ص6.

(4) عــبد الهادي، نعيم؛ حقيقة ما وقع في محادثات محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد عام 1955م، مخطوط، دمشق 1960م، ص2 وسيشار إليه فيما بعد نعيم عبد الهادي.

(5) المجالي، محادثات تمبلر،المصدر السابق، ص6.

يخـــرج بمجمـــوع الوزارة، ومن خلال هذا الاجتماع يتضح أنه لم تتبلور بعد آراء عزمي المناؤة للحلف إذ لم يعترض في هذا الاجتماع على ما جاء به تمبلر.

وفي صبيحة اليوم التاسع من كانون الأول توجه تمبلر لزيارة رئيس الوزراء فـــي منـــزله، وقـــد أشار المفتي خلال هذه الزيارة أن المعضلة الرئيسة تكمن في جانبين، الأول: مجلس النواب ويمكن التغلب عليه بحله دون الإقدام على ذلك فعلياً، والجانب الآخر الرأي العام، وبالأخص سكان الضفة الغربية. وكان يظن المفتي أن الصحافة هي الوسيلة الوحيدة للتأثير في الرأي العام، وهذا لا يتم إلا بالمال[1] وأبلغ المفتـــي تمبلـــر أن المصريين والسعوديين ينفقون بسخاء على الصحافة، وفي وسع الحكـــومة البريطانية أن تقابلهم بالمثل خاصة أن الصحافة تقبل مبالغ أقل إذا جاءت من الحكومة الأردنية كما يدعي أيدن[2].

وفي هذا اليوم وصل نعيم عبد الهادي إلى عمان عائداً من نابلس. وكان أول إجـــراء قام به أن اجتمع بعزمي النشاشيبي وزير البرق والبريد؛ ليعلمه بما جاء به تمبلـــر، وعـــندما استوضـــح الأمر اجتمع الوزيران بسياسيين أردنيين وهم سليمان النابلـــسي، وعـــبد الحمـــيد السائح، وحكمت المصري، وعبد الحليم النمر، وشفيق إرشـــيدات، واطلع الوزيران على فحوى زيارة تمبلر، وأجمل الحضور موقفهم بأن الحلـــف حـــيلة استعمارية، ولا مصلحة للأردن فيه مهما كانت الإغراءات ولتأمين المـــساندة في عملية الرفض اتصلوا بوزيري الضفة الغربية الآخرين وهما سمعان داود وعلي حسنا[3].

مـــن هـــنا بدأت بلورة المناهضة للحلف، وبدأت الخطوط العامة والعريضة تتضح لسياسة وزراء الضفة الغربية في رفضهم وهذا ما سيترتب عليه لاحقاً وضع العراقيل التعجيزية أمام الوزارة؛ لثنيها الدخول في الحلف.

وفـــي الـــساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق 10 كانون الأول عُقِد مجلس وزاري؛ لمناقشة أمر الانضمام فتصدر الحديث وزير الدفاع فرحان شبيلات

---

(1) R.J,VOL.9,F.O371/11565(9/12/1955) From Templer to F.O. ,P41

(2) مذكرات أيدن، المصدر السابق، ق 2، ص 125.

(3) موسى، المرجع السابق، ج2، ص201-202.

وعرض المقترحات البريطانية للأردن إذا ما انضم إلى الحلف وظهرت وجهة النظر المناهـضة للحلـف ولأول مـرة بشكل علني من قبل وزراء الضفة الغربية الذين فوضوا عوني عبد الهادي للحديث عنهم، وقد كانت وجهة نظر عوني بأنه يجب أن يكون للدول المتاخمة لإسرائيل موقف موحد. وبما أن مصر وسوريا رافضة للحلف ومـع قبول الأردن الحلف يحدث انقسام بين هذه الدول، وأن المميزات المعروضة علـى الأردن يحـصل علـيها بفعل التصريح الثلاثي 1950م والمعاهدة الأردنية العراقية وأن الخطر الأساسي يكمن بالدرجة الأولى في الصهيونية[1].

وخلال الاجتماع تلقى رئيس الوزراء اتصالاً هاتفياً مفاده أن جلالة الملك في طريقه لحضور جلسة مجلس الوزراء[2]، ولما رأى جلالته أن الحديث يتمحور حول رفض مصر وسوريا الحلف وجه حديثه لنعيم عبد الهادي بأن مصر أبدت موافقتها على انضمام الأردن إلى حلف بغداد عندما كان اللواء عبد الحكيم عامر في زيارة للأردن أثناء وجود الرئيس التركي إلا أن نعيم عبد الهادي عزا موافقة اللواء عامر مـوافقة ليـست مرتبطة بمصر، مشيراً إلى أن صلاح سالم وافق على الحلف في مؤتمـر(سرسـنك) لكـن الحكومة المصرية نفت هذه الموافقة، وبقيت مصرة على رفضها للحلف[3].

وتقـرر فـي نهاية الجلسة الموافقة على اقتراح هزاع المجالي الذي يطلب عرضاً محدداً، ومكتوباً من الجانب البريطاني في حال انضمام الأردن[4] إلى الحلف ويبدو أن الملك والوزراء المؤيدين للحلف كانوا وراء هذا الاقتراح شعوراً منهم بأن عـرض كهذا سوف يدفع المجلس إلى حوار عملي، وبذلك يكون مجلس الوزراء قد

---

(1) نعيم عبد الهادي، المصدر السابق، ص4.

(2) R.J,VOL.9,F.O71/115656(9/12/1955)Telegram From Amman to F.O. ,P43

(3) موسـى، المـرحع السابق، ج2، ص202، انظر المقابلة التي أجراها سليمان موسى مع نعيم عبد الهادي.

(4) نعيم عبد الهادي، المصدر السابق، ص5.

وصــــل عبر هذا القرار إلى حالة توفيقية بين الطرفين[1]، وكُلف فوزي الملقي وزير البلاط بإبلاغ تمبلر هذا الاقتراح.

وفي مساء يوم 10 كانون الأول اجتمع تمبلر برئيس الوزراء الذي شرح له ظـــروف الاجـــتماع الـــوزاري، وانقـــسام الوزراء بين مؤيد ومعارض وفي نهاية الاجـــتماع أبـــرق تمبلـــر إلـــى وزارة الخارجية البريطانية، وطلب الإذن باستخدام تهديــدات صريحة(Full Threat)[2] إلا أن وزير الخارجية هارلود ماكميلان أبلغ تمبلر أنه لا يوافق على توجيه التهديدات الصريحة في هذه المرحلة، ويجب عليه أن يــستخدم الــتهديد المبطن(Veild Threat) ويعد ماكميلان هذه الطريقة الأفضل، وفــيها يجــب أن يقول للملك والحكومة بأنه سيجد نفسه مضطراً للسفر بعد يومين، وأنه قلق جداً من الوضع إذا عاد فارغ اليدين مشيراً إلى اهتمام الحكومة البريطانية بالموضوع، وأنها أحرص ما تكون على مساعدة الحكومة الأردنية بكل ما تستطيع، ولكنها ستكون عاجزة عن تقديم المساعدة إذا لم تساعد الحكومة الأردنية نفسها[3].

ونزولاً عند رغبة مجلس الوزراء الأردني تقدم تمبلر بعرض بريطاني محدد ومكــتوب(Text of Draft of Secret Agreement)(نص مسودة اتفاقية سرية) وهي على النحو التالي:

1. الحكــومة الأردنية تتعهد بالموافقة على توقيع حلف بغداد وتوافق بأن يبلغوا باقي أعضاء الحلف بذلك.
2. حالمـــا تعطى وثيقة موافقة الأردن لحلف بغداد حكومة جلالتها تتعهد بالنسبة لمسؤوليات الأردن الجديدة بأن تقرر ما يلي:

1. تجهيز الوحدات التالية من الجيش العربي:

أ. زيادة عدد قوات الجيش العربي بنسبة 65%.

ب. أسلحة متنوعة ثقيلة ومتوسطة قيمتها ستة ملايين دينار ونصف.

---

(1) المصري، المرجع السابق، ص124.

(2) R.J,VOL.9,F.O71/115656(9/12/1955) From Templer to F.O. ,P42

(3) R.J,VOL.9,F.O371/115656(10/12/1955)Telegram From F.O to Amman. ,P44

ج. معاضـــدة في حالة كشف مستعجل لمتطلبات الأردن العسكرية لحلف بغداد.

د. بأن تدخل في مفاوضات حالاً لاستبدال المعاهدة البريطانية- الأردنية لعام 1948م باتفاقية خاصة تحت المادة الأولى من الحلف[1].

2. وهذه الاتفاقية الخاصة ستشمل الشروط الآتية:

أ. إعادة تأكيد نية البلدين لحفظ السلام والصداقة.

ب. إنهاء المعاهدة البريطانية – الأردنية لعام 1948م.

ج. الموافقة بالمساعدة بين الحكومتين للدفاع عن الأردن، وما يشملها من خطط مشتركة مع تدريب، ومساعدة متبادلة.

3. المساعدة المتبادلة تشمل ما يلي:

1. تــزويد المــساعدات المالية من حكومة جلالتها للأردن لمثل هذه القوات التي سيتفق عليها من وقت إلى آخر.
2. التعاون في بناء وصيانة قوة الأردن الجوية الملكية.
3. تزويد التسهيلات من قبل الأردن للقوات البريطانية في الأردن.
4. على الأردن أن تتعهد حسب الاتفاقية الجديدة بعدم دخولها في التزامات خارج نطاق حلف بغداد.
5. تعهــد مــن قبل حكومة جلالتها بأن تجند للأردن في حالة هجوم مسلح على الأردن، وتزويد المشورة له في حال اعتداء وشيك الوقوع يهدد الأردن .
6. تسهيل استقبال وطيران الطائرات الحربية للبلدين في بلديهما.
7. الاتفاقية الخاصة ستكون مدتها اثنتي عشرة سنة[2].

بعــدما إن تسلمت الحكومة الأردنية العرض البريطاني دُعي إلى عقد جلسة وزاريـــة؛ لبــيان العــرض البريطاني ، وتقرر في نهاية الجلسة تقديم مذكرة مقابلة تتــضمن الــشروط والمطالــب الأردنية مقابل الانضمام إلى الحلف؛ وتشكلت لجنة

---

(1) المجالي، محادثات تمبلر، المصدر السابق، ص7.

(2) R.J,VOL.9,F.O371/115656(11/12/1955) From Templer to F.O. ,P42

وزاريـــة قـــوامها هزاع المجالي، وعزمي النشاشيبي، ونعيم عبد الهادي، و سمعان داود؛ لوضع صيغة المذكرة الأردنية[1].

ويتـــضح مـــن خـــلال تكوين اللجنة أنها تشكلت من ثلاثة وزراء من الضفة الغـــربية معارضـــين للدخول في الحلف إلى جانب المجالي المؤيد ومعنى هذا أنهم موافقـــون على الدخول في الحلف مقابل المطالب الأردنية، وأن رفضهم ليس نابعاً من أن الحلف يمكن أن يكون قيداً استعمارياً، أو أنه يهدد بصرف الأنظار عن قضية فلسطين.

وقد تضمنت المذكرة الأردنية التي صاغها هؤلاء الوزراء ما يلي:

1. تؤمن حكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا الوحدات العسكرية الآتية:
   أ. زيادة عدد قوات الجيش العربي بنسبة 65%.
   ب. أسلحة متنوعة ثقيلة ومتوسطة قيمتها ستة ملايين.
2. تـــؤيد حكـــومة صـــاحبة الجلالة البريطانية وجهة نظر الأردن لدى اللجنة العـــسكرية بالنـــسبة لحاجاته، وذلك من أجل تمكينه من القيام التام بمسؤولية الدفاع عن الأردن وفق برنامج عسكري يوضع لذلك.
3. تـــشرع حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بالبدء في مفاوضات مع حكومة صـــاحب الجلالة الأردنية، وذلك من أجل استبدال معاهدة 1948م الأردنية البـــريطانية باتفاقية خاصة، وذلك بموجب المادة الأولى من ميثاق بغداد على أن تتضمن الاتفاقية ما يلي:
   أ. توكيد الصداقة والسلم بين البلدين المتعاقدين.
   ب. إنهـــاء المعاهـــدة الأردنـــية وملاحقهـــا والرسائل المتبادلة بموجبها والمعقودة عام 1948م.
   ج. قـــيام تعاون بين الحكومتين المتعاقدتين للدفاع عن الأردن، ويشمل ذلك وضـــع الخطـــط العـــسكرية، والمساعدات المتبادلة، والتدريب المشترك وتتضمن هذه المساعدات ما يلي:

---

[1] المجالي، محادثات تمبلر،المصدر السابق، ص8.

1. تدفــع حكــومة صــاحبة الجلالة البريطانية لخزينة حكومة صاحب الجلالة الأردنية مساعدة مالية لا تقل عن أربعة عشر مليوناً سنوياً من أجل نفقات القوات الأردنية، وتأمين مستلزماتها، ويتفق على حد أدنى لها.
2. تقــدم لحكــومة صاحب الجلالة الأردنية التسهيلات اللازمة؛ لإقامة وحدات الطيران البريطانية في عمان والمفرق.
3. تــتعاون الحكومــتان فــي إنــشاء وصيانة سلاح الطيران الأردني وصيانته.

د. الاعتــراف بــأن الاتفاقية الجديدة لا توجب على حكومة صاحب الجلالة التزامات خارج حدود المملكة.

هــ. تــتعهد حكــومة صاحبة الجلالة البريطانية بأن تبادر فوراً لمساعدة حكــومة صاحب الجلالة في حال وقوع اعتداء مسلح عليها، وأن تتشاور الحكومتان في احتمال وقوع خطر، أو أعمال عدوانية تهدد حكومة صاحب الجلالــة الأردنــية دون المــساس بالتــزامات الأردن مع ميثاق الضمان الجماعي العربي.

و. توفيــر التــسهيلات اللازمة لطائرات الدولتين المتعاقدتين داخل بلد كل منهما.

ز. لا تخــل هذه الاتفاقية بالالتزامات المترتبة، أو التي ستترتب على أي من الطــرفين المــتعاقدين وفقاً للاتفاقات الدولية المرعية والمعاهدات، وميثاق الأمم المتحدة.

ح. يبقى هذا الاتفاق نافذ المفعول طيلة مدة بقاء الطرفين المتعاقدين أعضاء في ميثاق بغداد[1].

وقــبل تقديم المذكرة الأردنية إلى بريطانيا، طلب تمبلر من حكومته الإجابة على المذكرة الأردنية باعتدال؛ لضمان انضمام الأردن إلى حلف بغداد[1].

---

(1) المجالي، محادثات تمبلر،المصدر السابق، ص9-10.

ومــع نهايــة الجلــسة الوزارية طلب عوني عرض المذكرة الأردنية على الحكــومة المــصرية؛ لــيكون الموقف الأردني منسجماً مع آراء مصر[2]، ويذكر المجالــي أن الوزراء اتفقوا من حيث المبدأ على مشاورة الدول العربية ليس مصر وحــسب بل والدول العربية جميعها، إلا أنهم اختلفوا في أن مشاورة الدول العربية قــبل أو بعــد تقديم المذكرة الأردنية لبريطانيا، فعوني اشترط المشورة قبل تقديمها لبــريطانيا أمــا هــزاع المجالــي وبقية الوزراء فقد اشترطوا تقديم العرض أولاً لبــريطانيا، ومن ثم الدول العربية للعلم فقط؛ لكون الأردن دولة مستقلة تقرر ما هو فــي مــصلحتها كبقية الدول العربية[3]، وانتهى الاجتماع الوزاري مع ازدياد شقي الخلاف بين الوزراء.

وفــي الــيوم نفسه اجتمع الوزراء مع تمبلر في بيت السفير البريطاني، وقد تغــيب عــن الاجتماع رئيس الوزراء والمجالي وعلل تمبلر غيابهم بأنهم يقفون إلى جانب العروض البريطانية[4]، فلا حاجة للاجتماع بهم.

وتــصدر الحديث خلال الاجتماع تمبلر الذي أسهب في فوائد الانضمام إلى حلف بغداد، وحث الوزراء على الاجتماع، وإصدار قرارهم، قبيل سفره على أن يتم ذلــك خلال يومين[5]، وأكد تمبلر من خلال حديثه، أن دخول الأردن حلف بغداد لن يؤثر في تسوية مشكلة فلسطين لافتاً النظر إلى الرسائل المتبادلة بين العراق وتركيا بشأن فلسطين، ومنوهاً إلى أن إسرائيل لا تستطيع الانضمام إلى الحلف. وأكد تمبلر أيــضاً أنــه بمجــرد الانــضمام سوف يصبح بالإمكان البدء بمفاوضات؛ لمراجعة المعاهــدة بين الأردن وبريطانيا[6]، إلا أن آراء وزراء الضفة الغربية تبلورت حول

---

(1) R.J,VOL.9,F.O 371/115657(13/12/1955) Telegram From Amman to F.O. ,p52.

(2) نعيم عبد الهادي، المصدر السابق، ص7.

(3) المجالي، محادثات تمبلر،المصدر السابق، ص11-12.

(4) R.J,VOL.9, F.O 371/115656(11/12/1955) Telegram From Amman to F.O. ,P49.

(5) Ibid,P43.

(6) Ibid,P45

أن الحكومة الأردنية لن تصدر أي قرار بشأن الانضمام إلا بعد الاطلاع على رأي مــصر وســوريا وقــادة الرأي العام في الأردن، وهذا يتطلب على الأقل عشرين يوماً"[(1)].

يبدو أن شروط الوزراء الأربعة تعجيزية إذا كانوا يعرفون أن مصر وسوريا تحــارب حلــف بغــداد، وأن قادة الرأي العام الأردني اجتمع بهم نعيم عبد الهادي وعزمــي النشاشيبي من قبل، وقرروا عدم الانضمام، ولم يقف هؤلاء الوزراء عند حد معارضتهم، بل تعدوها إلى إفشال فكرة دخول الاردن في الحلف.

علــى أن تمبلر كان يعلق آمالاً كبيرة على اجتماع مجلس الوزراء المرتقب، فقد بعث رسالة للمفتي جاء فيها: " لقد اتضح لي والسفير بصورة قوية خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية بأن أحد مزعجاتكم الرئيسة هو خوف بعض الوزراء بأن الانضمام إلى ميثاق بغداد، سيضعف بطريقة ما وضع الأردن بالنسبة إلى أية تسوية لقضية فلسطين في المستقبل، أنني مفوض بالنيابة عن حكومة جلالتها البريطانية بأن أعلمكــم بأنه بالنسبة لحكومتي فإن انضمام الأردن إلى حلف بغداد سوف لا يؤثر، ولا بــشكل مــن الأشــكال فــي وضــع الأردن بالنسبة إلى الحل النهائي لقضية فلسطين"[(2)].

إلا أن تأكــيد تمبلــر لــم يثنِ الوزراء الأربعة في رفضهم الحلف، ولم يدفع المفاوضات إلى أي تقدم يذكر.

وبعــد ظهــر يوم الاثنين 12 كانون الأول 1955م عقد تمبلر ومعه السفير البريطانــي اجــتماعاً فــي الديوان الملكي مع جلالة الملك، حضر الاجتماع المفتي وهــزاع المجالي، وانتهى الاجتماع بدعوة جلالة الملك اجتماعاً لمجلس الوزراء من أجــل التوصل إلى قرار نهائي، ودعي مجلس الوزراء بعد غروب الشمس، وترأس الجلسة جلالة الملك[(3)].

---

(1) موسى، المرجع السابق،ج2، ص212.

(2) المجالي، محادثات تمبلر، المصدر السابق، ص12.

(3) موسى، المرجع السابق، ج2، ص212.

تـــصدر الحديث جلالته مستوضحاً عن المرحلة التي وصلت إليها المحادثات مع تمبلر ومبدياً رغبته في وجوب اتخاذ قرار نهائي في الموضوع وطلب من فوزي الملقي وزير البلاط قراءة المذكرة المرسلة من الحكومة الأردنية إلى بريطانيا عقب زيـــارة الـــرئيس التركي جلال بايار في 26 تشرين الثاني 1955[1]، وما إن انتهى الملقي من تلاوة المذكرة حتى بادر النشاشيبي بالسؤال مستوضحاً عن تاريخ المذكرة واســـم مـــوقعها وأظهـــر دهشته من إرسال مذكرة رسمية باسم الحكومة دون علم الـــوزراء المـــسؤولين إلا أنه لم يحظَ بجواب عن سؤاله[2]، إذ إن المذكرة لم تحمل توقـــيع أحـــد، عـــندها بادر المجالي بالحديث قائلاً: إن الخلاف بين وزراء الضفة الغربية، وزملائهم الآخرين ما هو إلا خلاف شكلي إلى من تقدم المذكرة أولاً، الدول العـــربية أم بـــريطانيا فـــوزراء الضفة الغربية يصرون على وجوب تقديم المذكرة الأردنية للدول العربية أولاً في حين زملاؤهم يصرون على إرسال المذكرة للجانب البريطاني أولاً[3].

يـــبدو أن المجالـــي أراد أن يؤكد أن الأردن دولة ذات سيادة، ولها أن تقرر مـــصيرها بـــيدها بعيداً عن المؤثرات العربية الخارجية، سيما وأن في هذه المرحلة اخـــتلاف فـــي وجهتـــي النظر الأردنية والبريطانية قد تؤدي إلى عدم التوصل إلى اتفاق، ولذلك لن تكون هناك ضرورة لعرض المشروع على أية دولة عربية[4].

ويـــدرك المجالي إدراكاً جيداً إمكانية الأردن المحدودة التي تختلف اختلافاً كبيـــراً عن إمكانيات مصر وسوريا والسعودية. ويعي أيضاً موقع الأردن المجاور لإسرائيل على أطول خط مواجهة.

---

(1) عبد الهادي، المصدر السابق، ص10.

(2) المصدر نفسه، ص11.

(3) نعيم عبد الهادي، المصدر السابق، ص11-12.

(4) المجالي، محادثات تمبلر، المصدر السابق، ص2.

ويــرى نعــيم عبد الهادي أن الخلاف بين الوزراء خلاف في الجوهر، وأنه لــيس أمامــه إلا أن يــصر على موقفه في مشاورة الدول العربية، ومن ثم عرض النتائج على مؤتمر وطني ليقول كلمته التي تبلغ للجانب البريطاني[1].

كــان يرى نعيم أن حلف بغداد حلف دولي ذو أهمية لا يقتصر على الأردن فحسب، بل على دول أخرى مثل دول الطوق المحيطة بإسرائيل؛ مما يمنع تفرد أي دولة في قرار مصيري كهذا على التسوية النهائية للقضية الفلسطينية.

وحقيقة الأمر أن تعنت نعيم عبد الهادي وزملائه في الرأي، لم يكن أكثر من مــناورة لتحقيق مقررات الاجتماع الذي نظمه عبد الهادي بعد عودته من بغداد في 9 كانــون الأول 1955م وزميله عزمي النشاشيبي مع عدد من السياسيين[2]، وهم سليمان النابلسي، وعبد الحميد السائح، وحكمت المصري، وعبد الحليم النمر، وشفيق إرشيدات[3]، ومع نهاية الاجتماع تقرر عقد مجلس الوزراء في اليوم التالي.

أمــا تمبلر فقد اقترح في اليوم نفسه وثيقتين للتوقيع عليهما الأولى من ثلاث فقرات وهي:

أ. تعبيــر الأردن عــن عزمه على الانضمام إلى الحلف وإعطاء هذه المعلومة بصورة سرية إلى الدول الموقعة على الحلف.

ب.بيان بالعروض العسكرية التي قدمتها، وما يترتب عليها من أمور مالية.

ج. تأكــيد بريطانيا عزمها على التعاون من أجل اتفاق جديد يحل محل المعاهدة الحالية بمجرد أن يعبر الأردنيون عن عزمهم على التوقيع.

أمــا الوثيقة الثانية التي عرضها تمبلر للتوقيع عليها فهي ورقة تبين خطوط الاتفــاق العريــضة مــن أجــل مفاوضات مفصلة ستكون ضرورية من أجل تنفيذ الفرع(ج) أعلاه[4].

---

(1) عبد الهادي، المصدر السابق، ص12.

(2) عكور، المرجع السابق، ص 87.

(3) انظر ما سبق ذكره في ص 56 .

(4) R.J,VOL.9,F.O 371/115656(12/12/1955) Telegram from Templer to F.O. ,P49

ورد رئـــيس الـــوزراء على مقترحات تمبلر بأن الأزمة في مجلس وزرائه حالـــت دون الـــتمكن من التوقيع بالأحرف الأولى على أية اتفاق بالمرة في الوقت الحاضر، وأنه في وضع لا يستطيع فيه أن يوقع حتى على رسالة يتضح فيها إعلان النيات[1].

وفـــي تقرير تمبلر إلى وزارة الخارجية البريطانية أوضح أنه بلغ نهاية مداه وأن بقاءه أكثر من هذا لن يخدم أية غاية مفيدة[2].

وفـــي صبيحة يوم 13 كانون الأول توافد الوزراء إلى رئاسة الوزراء لعقد الاجـــتماع المـــتفق عليه وإذا بالوزراء الأربعة قدموا استقالتهم. ويرى المجالي أن دهشته كانت بالغة لأنهم كانوا موافقين على مبدأ الدخول في الحلف، ولأن استقالتهم فـــي هـــذه الآونـــة تجعل الموقف حرجاً، ولا سيما وأنهم من الضفة الغربية فكأنهم باستقالتهم يدعون إلى تفريق صفوف الأمة وقد ذكر لهم المجالي أنه كان من الممكن اســـتقالة الجميع لإفساح المجال أمام حكومة أخرى تتولى إدارة المفاوضات دون أن تكـــون فـــي طريقها صعوبة كهذه التي اصطنعوها[3]، ويشير نعيم عبد الهادي أن المجالي خرج في عتابه عن هدوئه المشهود ودماثته التي لا تنكر[4].

تباينت وجهات النظر في تفسير سبب استقالة هؤلاء الوزراء وهي كالتالي:-

1. يـــرى هزاع المجالي أن استقالة الوزراء على إثر استشارتهم لرئيس وزراء مـــصر[5]، وأن اســـتقالة نعـــيم عبد الهادي بسبب العريضة التي قدمها 27

---

(1) Ibid,P54.

(2) Ibid,P53.

(3) المجالي، محادثات تمبلر، ص12.

(4) انظـــر: مقابلـــة سليمان موسى لنعيم عبد الهادي في موسى، المرجع السابق، ج2، ص 206.

(5) R.J,VOL.9,F.O 371/115657(16/12/1955) Telegram From Amman to F.O. ,PP59-60.

نائـــباً[1] لحجب الثقة عنه منفرداً لأسباب تتعلق بتصريف أمور وزارته، فلجأ إلـــى قضية المفاوضات، واتخذ منها ذريعة يخرج بها من الوزارة قبل جلسة الثقة[2].

في حين ترى وثائق المفوضية العراقية أن استقالة الوزراء، جاءت لتهديدهم بالاغتيال إذا وافقوا على الانضمام إلى الحلف[3]، وفي رواية احمد الطراونة رئيس مجلـــس النواب، أن استقالة الوزراء جاءت بعد أن اجتمعوا مع السفير المصري في بيته[4].

2. مـــن جهـــة أخرى يرى نعيم عبد الهادي أن استقالته جاءت من خلال رفض الحكـــومة بأن تعرض المذكرة الأردنية على الدول المحيطة بفلسطين لما لها من أهمية، ورفضها أيضاً مشاورة القيادات السياسية في الأردن، ويعلل أيضاً بأن سبب استقالته جاءت لتدخل القصر والضغط على الوزراء بالموافقة[5].

صـــعد المفتـــي إلـــى الديوان الملكي لمقابلة جلالة الملك، ويحمل في جعبته اســـتقالة أربعة وزراء، وتحدث لجلالته قائلاً: إن هذه الاستقالة تعني أنه لم يبقَ في مجلس الوزراء نصاب قانوني، وقفل عائداً إلى دار الرئاسة، ولم يمض وقت طويل

---

(1) قـــدم الاستجواب في 1955/11/29 وحدد يوم الثلاثاء 12/13 /1955 موعد لمناقشة، انظـــر: مذكرات مجلس النواب الرابع، الدورة العادية الثانية، الجلسة الخامسة(11/29/ 1955)، ص 457.

(2) المجالـــي، مذكراتي،المـــصدر السابق، ص170، وانظر النشاشيبي، ناصر الدين ، ماذا جـــرى فـــي الشرق الأوسط؟، المكتب التجاري، بيروت، 1961، ص305.وسيشار اليه فـــيما بعـــدً النشاشيبي، ماذا جرى في الشرق الاوسط. وطالب عوني عبد الهادي إرجاء جلـــسة توجـــيه المـــساءلة له إلى يوم آخر، انظر: الدفاع،ع6031، (14/ كانون الأول/ 1955)، ص1-3.

(3) دار الكـــتب والوثائـــق،بغداد، رقم 311/27119، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و 69.

(4) الطراونة، أحمد؛ رحلتي مع الأردن، مطابع الدستور التجارية، عمان، 1997م، ص59، وسيشار إليه فيما بعد، الطراونة.

(5) نعيم عبد الهادي، المصدر السابق، ص13، والمصري، المرجع السابق، ص131.

حتـــى وصل بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي إلى دار رئاسة الوزراء، ويحمل رســـالتين: الأولـــى قـــدمها إلى سعيد المفتي وفيها اقالته والثانية إلى هزاع وفيها تكليفه[1].

4.2 حكـــومة هزاع المجالي(15/كانون الأول/1955) - (20/كانون الأول/1955) وحلف بغداد.

وقد جاء في كتاب تكليف المجالي:

1. إن تقـــوم سياســـة الأردن الخارجية على التفاهم والتآزر المطلق مع الدول العربية.
2. المحافظة على العلاقات الطيبة مع الدول الصديقة والحليفة جميعها.
3. ومما يتعلق بالشؤون الداخلية:

أ. تمكين السيادة القومية.

ب. العمل المتواصل لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

ج. تنظيم جهاز الدولة على أسس في الحق والكفاءة والأمانة.

د. مضاعفة الاهتمام بالشؤون العسكرية بصورة عامة، وحشد الإمكانيات؛ لتقوية سلاح الجو الملكي بصورة خاصة[2].

وقبـــيل تـــشكيل الحكومة طلب المجالي من تمبلر العودة حتى يتاح له تشكيل حكومته في جو هادئ[3].

كـــان على هزاع المجالي تشكيل حكومته في ظروف أصبغت عملية التشكيل بصعوبة كبيرة، فمن جهة يقف التحدي المصري في عدم قدرة المجالي على تشكيل الحكومة[4] ومن جهة أخرى تقف ظروف استقالة الوزراء الأربعة الفلسطينيين الذين

---

(1) دار الكـــتب والوثائـــق، بغداد، رقم 311/2720، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و 56.

(2) الدفاع، ع6032 ،(15 / كانون الأول/ 1955)، ص3.

(3) مذكرات إيدن،المصدر السابق ،ق2 ص125.

(4) R.J,VOL.9,F.O 371/115657(16/12/1955) Telegram From Amman to F.O. ,P59

وضعوا حجراً أمام كل فلسطيني يريد أن يشترك في الوزارة ووصفته بأنه(خائن)[1] في الوقت الذي كان على هزاع أن يختار نصف أعضاء وزارته من الضفة الغربية وفقاً لتقليد عمل به منذ قيام الوحدة عام1950م.

اتجهــت أنظــار المجالي نحو مجلس النواب، ليشكل حكومته وبادر المجالي باستــشارة 30 نائـباً[2]، فــشرح لهم سياسة حكومته المستقبلية الرامية إلى إدخال الأردن في حلف بغداد إلا أن النواب المجتمعين رفضوا الاشتراك معه في الوزارة[3] عندها أجابهم المجالي: "إذا ضمنت الخلاص منكم فيسير كل شيء على ما يرام"[4].

لم يتراجع المجالي عن فكرته في ضم عدد من النواب إلى وزارته فعمد إلى الاجــتماع مع رئيس مجلس النواب أحمد الطراونة، والنائب مصطفى خليفة وتحت إصـــرار المجالي جمع رئس مجلس النواب الطراونة النواب في منزل النائب توفيق قطـــان، وفي نهاية الاجتماع استطاع المجالي اشراك نائب واحد في الحكومة، وهو عمر الصالح البرغوثي[5].

واستطاع المجالي أن يكسب خمسة أشخاص آخرين من أبناء الضفة الغربية كان لهم شعبية لا بأس بها في مواطن سكنهم، لكن لم يكن لهم خبرة وزارية سابقة[6] وهـــم: محمـــد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل، وجليل بدران رئيس بلدية رام الله وعـــارف العارف رئيس بلدية القدس السابق، وفريد إرشيد زعيم عشيرته في جنين وعمـــر صـــالح البرغوثي النائب المستقل من رام الله [7] إلى جانب وزراء احتفظوا

---

(1) دار الكـــتب والوثائق،بغداد، 311/2720، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و 56، ص76.

(2) المجالي، مذكراتي،المصدر السابق، ص171.

(3) R.J,VOL.9,F.O 371/115657(16/12/1955) Telegram From Amman to F.O. ,P60.

(4) النشاشيبي، ماذا جرى في الشرق الأوسط،المرجع السابق، ص 306.

(5) الطراونة، المصدر السابق، ص60.

(6) عكور، المرجع السابق، ص 95.

(7) R.J,VOL.9,F.O 371/115657(16/12/1955) Telegram From Amman to F.O. ,P60.

بحقائــبهم الــوزارية مــن الضفة الشرقية وهم: فرحان شبيلات، وجميل التوتنجي، بــشارة غــصيب، وتسلم عباس ميرزا وزارة الداخلية، في حين احتفظ المجالي إلى جانب رئاسة الحكومة بوزارة الخارجية والاقتصاد[1].

اطّلــع المجالــي أعــضاء وزارته على سياسته المستقبلية، وحقيقة مباحثات تمبلــر، ولم يخف عليهم عزمه على الانضمام إلى حلف بغداد، وأخذ منهم تعهدات مكــتوبة علــى أن لا يعارضوه ويقبلوا الحلف[2]، وكان إجراء المجالي على سبيل الإجــراء الاحترازي خوفاً مما يختمر إليه في المستقبل، أو تعاد الكرة فيستقيلوا كما فعل الوزراء الأربعة الفلسطينيين المستقيلون من وزارة سعيد المفتي.

أراد هزاع المجالي أن يحصل على الدعم المالي لحكومته؛ ليصبغها بالنجاح فــي الحصول على هذا الدعم، لذا اتصل بالقائم بالأعمال العراقية في عمان وأبلغه بــضرورة مخاطبة الحكومة العراقية لتنفيذ الالتزامات المالية التي وعدت بها خلال زيارة المجالي في 11/كانون الاول/1955م[3].

وحظيت حكومة هزاع المجالي بدعم بريطاني فقد أوعز السفير البريطاني في الأردن إلــى الــسفير البريطاني في العراق بطلب الحكومة العراقية تأييد مطالب المجالي بضرورة تنفيذ المقررات الاقتصادية في اجتماع بغداد[4].

وأوعــزت الحكــومة البريطانية أيضاً إلى سفيرها في القاهرة أن يحذر عبد الناصر من مغبة ممارسات إذاعة صوت العرب في تهجمها على الأردن إلا أن عبد الناصر رد على السفير بأنه" يعول على إرادة الشعب الأردني"[5]، في المقابل دعمت

---

(1) الوزارات الاردنية، المرجع السابق، ص 53.

(2) R.J,VOL.9,F.O 371/115657(16/12/1955) Telegram From Amman to F.O. ,P60.

(3) R.J,VOL.9,F.O 371/115657(14/12/1955) Telegram From Amman to F.O. ,P57.

(4) R.J,VOL.9,F.O 371/115657(14/12/1955) M.E Wekley Political Summary.،P58.

(5) R.J,VOL.9,F.O 371/115657(14/12/1955) From F.O to Amman. ,P59.

الحكــومة البريطانية مطالب الوفد المالي الأردني في لندن، ووعدت بتعديل الاتفاق المالــي البريطانــي الأردني لعام 1951[1]، كما طالبت بريطانيا الحكومة الأردنية بإصدار بيان علني يوضح المكتسبات الأردنية من جراء الانضمام إلى الحلف[2].

وقــد اتخذ المجالي إجراءات عدة في أغلبها احترازية للتصدي إلى أي جهة مناوئة للحكومة، ومشروعها المنوي إبرامه وهذه الإجراءات:

1. عمــد المجالي إلى عقد مؤتمر صحفي أعلن فيه حقيقة مباحثات تمبلر، وظروف اســتقالة الوزراء الأربعة من الحكومة السابقة، وتحدث عن القضية الفلسطينية من وجهة نظر الحكومة بأنه "لا يمكن التفريط بها مؤكداً أنه لن يقوم بأي خطوة لن تكن في مصلحة الأردن والقضية الفلسطينية"[3] ويبدو أن المجالي أراد أن يواجه الدعاية المــناوئة للحكــومة بالأسلوب نفسه، وفي هذا الصدد منع المجالي دخول الصحف والمجلات المصرية والسورية إلى الأردن[4].

2. ورد لــدى المجالي تقارير تدين مصر، والسعودية، وسوريا في تحريك الشارع الأردنــي ضــد الحكــومة. وعلى هذه التقارير وجه تحذيراً شديد اللهجة إلى سفير القاهرة في عمان على ما يذاع من صوت العرب في التهجم على الحكومة الأردنية، وعــد ذلــك تــدخلاً فــي الشؤون الأردنية الخاصة، ووجه تحذيراً آخر إلى سفارة الرياض في عمان، والملحق العسكري المصري، وبعض الضباط المصريين الذين دخلــوا الأردن بدعــوى مــراقبة الإخــوان المسلمين، وبدأوا يتدخلون في الشؤون الأردنية[5]، كما وضع قيوداً استثنائية على القادمين من مصر، وسوريا، والسعودية، سواء أكانوا أردنيين أم غيرهم[6].

---

(1) R.J,VOL.9,F.O 371/115658(11/12/1955) Telegram From Duka to F.O. ,P63.

(2) Ibid,P46.

(3) الدفاع، ع 6032، (15/ كانون الأول/1955)، ص1، 3.

(4) R.J,VOL.9,F.O 371/115658(17/12/1955) Telegram From Duka to F.O. ,P57.

(5) Ibid,P63.

(6) Ibid,P62.

3. حـــاول المجالـــي تأكـــيد أهمـــية مؤسسات الدولة الديمقراطية من مجلس نواب وحكـــومة، وذلـــك من خلال ما أكده لوفد من نابلس التقى جلالة الملك مطالباً بعدم الدخول إلى حلف بغداد حيث أكد لهم المجالي بأنه يجب عليهم أن ينقلوا آراءهم إلى ممثلـــيهم فـــي مجلس النواب، وهم بدورهم ينقلون هذه الصورة إلى الحكومة، وأكد أيضاً أن مكتبه مفتوح أمام أي آراء معارضة لسياسته[1].

4. اتخـــذ المجالي، وبالتعاون مع قيادة الجيش العربي بعض الإجراءات الاحترازية لمواجهة أي أمر طارئ يهدد أمن الأردن الداخلي[2].

إلا أن حكومة المجالي لم تحض بالتأييد الشعبي فقد قوبلت بسخط شعبي مناوٍ للحكـــومة، وبرنامجها الرامي إلى ضم الأردن إلى حلف بغداد فنشطت اضطرابات الشارع الأردني بشكل متزايد أدى في نهاية المطاف إلى تعذر السيطرة على الشارع وسط مظاهرات صاخبة شملت أرجاء المملكة[3].

في هذه الأثناء بدا واضحاً ضرورة استقالة الحكومة مع وضوح رغبة جلالة الملك في الاستقالة إزاء عوامل عدة:

1. التقاريـــر التي وصلت إلى الملك تؤكد أن حركة في مدينة اربد تهدد بإعلان نفـــسها جـــزءاً مـــن ســـوريا إذا أصرت الحكومة على الانضمام إلى حلف بغداد[4].

2. ورود الكثيـــر مـــن المذكرات الرافضة للحلف، والحكومة القائمة لدى جلالة الملك[5].

---

(1) المصري، الأردن،المرجع السابق، ص60.

(2) R.J,VOL.9,F.O 371/115657(16/12/1955) Telegram From Amman to F.O. ,P63.

(3) سيأتي لاحقاً شرح مفصلاً لردود الفعل الشعبية تجاه الحلف.

(4) R.J،VOL.9,F.O 371/115658(17/12/1955) Telegram From Amman to F.O. ,P65.

(5) دار الكـــتب والوثائـــق،بغداد، 311/2719 تقاريـــر المفوضية العراقية في عمان، و55.

3. تهديــد عدد كبير من كبار الموظفين، ووكلاء الوزارات بتقديم استقالاتهم إذا ما استمرت الحكومة في إصرارها الدخول إلى الحلف[1].
4. مشاركة موظفي الحكومة في المظاهرات، وإعلانهم الإضراب[2].
5. تهديــد وزيــري الأشغال العامة و الداخلية تقديم الاستقالة إذا ما ظل رئس الحكومة هزاع المجالي مصراً على دخول الحلف[3].

فــي وسط هذه الظروف خلص جلالته، وبالتشاور مع رئيس حكومته، وقائد الجيش أن أمام جلالته خيارين الأول: تعطيل الدستور، والاتجاه نحو حكومة عرفية تكــبح جمــاح المتظاهرين. وهذا الخيار الذي لم يحبذه جلالته والثاني: حل مجلس الــنواب، وإجــراء انــتخاب جديد، وبالتالي استقالة الحكومة بالضرورة وفق أحكام الدستور، وبذلك تخرج الحكومة من مأزقها[4].

وتناقــضت آراء المجالي حول حل مجلس النواب فيذكر في كتيبه "هذا بيان للناس" إن الذي دعاه إلى طلب حل مجلس النواب هو الأحداث المهمة التي تمر بها البلاد التي تستوجب استفتاء الأمة من جديد[5].

وعاد المجالي ليؤكد في مذكراته أن مجلس النواب لم يكن يمثل الأمة[6] تمثيلاً صــحيحاً[1]؛ لــذا وجــب الحل، إلا أنه ناقض نفسه حين ذكر أن قضية حل مجلس النواب حيلة دستورية تسوغ استقالة الوزارة[2].

---

(1) R.J,VOL.9,F.O 371/115658(2/12/1955) Telegram From Amman to F.O. ,P71.

(2) الــدفاع، ع 6034، (19/كانــون الأول/ 1955)، ص 1، 3، وانظــر الأحمد، نجيب؛ فلــسطين تاريخــاً ونــضالاً، دار الجليل، عمان، 1985، 634، وسيشار إليه فيما بعد الأحمد.

(3) R.J،VOL.8,F.O 371/115658(19/12/1955) Telegram From Amman to F.O. ,P73.

(4) R.J,VOL.8,F.O 371/115658(19/12/1955) Telegram From Amman to F.O.,P74.

(5) المجالي، محادثات تمبلر،المصدر السابق، ص20.

(6) المجالي، مذكراتي،المصدر السابق، ص 173.

وفـــي 19 كانـــون الأول 1955م أصـــدر جلالـــته إرادة ملكية بحل مجلس الـــنواب[3]، وفي اليوم التالي رفع المجالي كتاب استقالته إلى جلالة الملك كي يفسح المجـــال أمام حكومة جديدة تجري الانتخابات[4]، وفي اليوم نفسه كلف إبراهيم هاشم بتـــشكيل حكـــومة للإعـــداد للانـــتخابات، وقد ضمت وزارته فوزي الملقي وزيراً للداخلية، وسمير الرفاعي وزيراً للخارجية[5].

وما إن تسلم إبراهيم هاشم رئاسة الحكومة حتى أدلى بتصريح للصحافة بين فـــيه سياســـة حكومـــته حين قال:" بأن الانتخابات ستكون نزيهة، وبعيدة عن تدخل الحكـــومة التي ليس لها فئة أو جماعة من المرشحين، وسيقتصر تدخلها في حالات الإخـــلال بـــالأمن، وأن حكومـــته انتقالية مهمتها إجراء الانتخابات"[6]وحدد رئيس الوزراء يوم 15 نيسان موعداً للانتخابات[7].

إلا أن مجلس النواب طعن في شرعية حل المجلس مستندين في ذلك إلى أن الحل لم يستوفِ الشروط الدستورية بما أن بعض الوزراء استقالوا قبيل توقيع الحل وخصوصاً وزير الداخلية، الأمر الذي اوجب إحالة طعن النواب إلى المجلس العالي لتفسير الدستور[8]، وفي 4 كانون الثاني 1956م أصدر المجلس العالي قراراً يقضي

---

(1) انظـــر انتخابات 1954 وما رافقها من مقاطعة الأحزاب المعارضة لها في اللصاصمة، أحمـــود حـــرب بـــشير ، الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية 1929- 1967م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، بغداد، 1985م، ص122.

(2) المجالي، مذكراتي،المصدر السابق، ص173.

(3) المجالـــي، محادثات تمبلر،المصدر السابق، ص20، وانظر أيضاً الدفاع، ع 6040،(22/كانون الأول/1955)، ص1، 3.

(4) المجالي، محادثات تمبلر، ص20.

(5) الوزارات الأردنية، المصدر السابق، ص54.

(6) الدفاع، ع 6043، (25/ كانون الاول/ 1955)، ص1.

(7) المصدر نفسه، ع 6048، (4 /كانون الثاني/1955)،ص2.

(8) المصدر نفسه، ع6044 ،(26/ كانون الأول/1955)، ص1.

بـــأن الحـــل لـــم يـــستوفِ الشروط التي نص عليها الدستور، نظراً لتقديم الوزراء استقالتهم قبيل الحل[1].

ويـــرى المصري أن عدم الحل جاء لرغبة جلالة الملك في عدم إدخال البلاد فـــي أتـــون انـــتخابات جديـــدة في هذه الظروف مستنداً في ذلك إلى رفضه إجراء انـــتخابات أثـــناء حكـــومة سعيد المفتي[2]، ويؤكد هذا هزاع المجالي بأن الحل كان مهمته تسويغ استقالة الوزراء[3].

عندها تقدم إبراهيم هاشم باستقالته[4] عندما تلاشت أسباب قيام وزارته بقرار المجلس العالي لتفسير الدستور[5].

وفـــي اليوم التالي عُهدَ إلى سمير الرفاعي بتشكيل حكومته،[6] التي جاء في بـــيانها الـــوزاري بأن الأردن لن يدخل، أو يرتبط بأي أحلاف جديدة، وأن القضية الفلـــسطينية هي قضية الحكومة الكبرى، والأولى إضافة إلى تقوية الجيش وصيانة الحريات العامة[7]، وأضاف الرفاعي إلى مهام وزارته إحلال النظام والضرب على أيدي مدبري الفتنة، واعتقال من تبين أنهم شجعوا المظاهرات، وحرضوا عليها[8].

وفـــي جلسة الثقة لوزارة الرفاعي تحدث المجالي بصفته أحد أعضاء مجلس النواب عن أهمية الحلف، وبقي متمسكاً برأيه[9].

---

(1) المصدر نفسه، ع6049، (5/ كانون الثاني/ 1956)، ص1.

(2) المصري، المرجع السابق، ص146-147.

(3) المجالي، مذكراتي،المصدر السابق، ص173.

(4) الدفاع، ع6050، (6/ كانون الثاني/ 1956)، ص1.

(5) المصدر نفسه، ع 6050، (6/ كانون الثاني/ 1956)، ص1.

(6) الوزارات الأردنية، المصدر السابق ص55.

(7) الدفاع، ع 6059، (15/ كانون الثاني/ 1956)، ص1.

(8) جورج لينشوسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، مكتبة دار المتنبي، بغداد، 1965م، ج2، ص191.

(9) المجالي، مذكراتي، المصدر السابق، ص177.

وبــذلك أســدل الستار على حلف بغداد في المملكة الأردنية الهاشمية تحت ضغط جماهيري حسم الأمور لصالحه، وقضى الرفاعي على آخر محاولة لانضمام الأردن لأي أحلاف أخرى بإعلان حكومته ورفض الأحلاف.

2. 5 ردود الفعل الشعبية الأردنية تجاه حلف بغداد.

قبل الشروع في عرض يوميات الانتفاضة الشعبية ضد الحلف لابد من بيان ماهــية المظاهرات، فقد انقسمت الروايات حول من يقف وراء هذا السخط الشعبي العارم وهي على النحو الآتي:

أولاً: رواية مؤيدي الحلف.

أ. يشير جلالة الملك إلى أن السبب الرئيس وراء هذه المظاهرات إذاعة القاهرة التي لم تتوانَ في كيل الكثير من الاتهامات الباطلة، ويشير أيضاً جلالته إلى الــسفارة المــصرية التــي كانــت تعمــل لــيلاً نهاراً في الإعداد إلى تلك الاضطرابات، وإن المتظاهرين رأوا في عبد الناصر منقذاً هبط من السماء، ولم يخطر ببالهم بأن عبد الناصر سيرتبط بالشيوعيين[1].

ب. هــزاع المجالي: لم يبتعد المجالي عما كان يراه جلالته فقد أشار إلى إذاعة (صــوت العرب) التي كانت تثير الجماهير، وإلى الدور الذي لعبته السفارة المــصرية، فما أن تولى رئاسة الحكومة حتى وجه تحذيراً شديد اللهجة إلى ســفارة كــل من مصر وسوريا، ووضع قيوداً على القادمين من هذه الدول العربية[2] ووصف المجالي الرأي العام الأردني بأنه مستغفل، ولم يكن رأيه حراً خالصاً، وأن للعوامل الخارجية الأثر الأكبر في تحريكه[3].

---

(1) الحسين بن طلال، ليس سهلاً أن تكون ملكاً، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة عواد علي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص94-110.

(2) R.J,VOL.9,F.O 371/115657(17/12/1955) Telegram From Amman to F.O. ,P42.

(3) المجالــي، مذكراتي،المصدر السابق، ص172- 175، وانظر المجالي، محادثات تمبلر، المصدر السابق، ص10-11.

ج. يرى أنتوني إيدن أن الدعاية المصرية المحرضة والأموال السعودية تعرض الــشرق الأوسط في تلك الفترة إلى التقويض السريع، وقد ذكر إيدن تزامن المظاهرات ووجود قوة سعودية تتراوح ما بين ألف وخمسمائة، وألفي جندي بمعــداتها العسكرية تحركت نحو الحدود الجنوبية من الأردن[1]، بمعنى انها حاولــت اســتغلال مــوجة غضب الشارع الاردني بمحاولة تنفيذ عمليات عسكرية على الحدود الاردنية.

ثانياً: رواية معارضي الحلف.

يــرى معارضو الحلف أن هذه المظاهرات كانت نابعة من قلوب المشاركين فيها وحناجرهم وعقولهم، وأن رفضهم للحلف جاء من أنهم كانوا ينظرون إليه بأنه يهــدف لجر العرب إلى عداوة وهمية مع الاتحاد السوفيتي، والتمهيد لتصفية قضية فلــسطين وعزل مصر والمغرب العربي عن بقية البلاد العربية، وقتل فكرة الوحدة العــربية بتقسيم الوطن العربي إلى معسكرات[2]، وأن الحلف يراد منه تحقيق سياسة دالس التي أعلنها في صيف 1953م التي تستهدف تحويل أنظار العرب عن أخطار إســرائيل الواقعة إلى أخطار المعسكر الشرقي المتوقعة إضافة إلى أن إشاعة الفساد والــشقاق بين العرب[3] واستدل بعضهم في أن الانتفاضة أردنية شعبية خالصة في اكتــسابها صفة الشمولية فهي شاملة لطبقات المجتمع الأردني جميعها، وشارك فيها الــسياسي، والموظف، والمهني، وغيرهم وشملت أرجاء المملكة جميعها من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها، ورأوا في تنظيم المظاهرات التنظيم العالي جاء لتعاون أفراد الشعب في رفضهم الحلف[4].

بعــد دراسة متفحصة ليوميات الانتفاضة، ولوجهات النظر المتناقضة سالفة الذكر يمكن الخروج بوجهة نظر تجاه هذه المظاهرات وهي:

---

(1) مذكرات إيدن، المصدر السابق، ق2، ص122- 128.

(2) علوش، المرجع السابق، ص 68.

(3) الدفاع،ع 6039،(21/كانون الأول/1955)، ص1.

(4) الحورانــي والطــراونة، المرجع السابق، ص 149- 151. وانظر: المصري، المرجع السابق، ص 145.

أولاً: إن التنظيم العالي للمظاهرات من اضطرابات شملت الموظفين، وعلى اخـــتلاف مـــستوياتهم،من أطباء ومحامين وأصحاب محال تجارية وعمال وطلاب، وتنظـــيم المؤتمرات والمهرجانات الشعبية بتوقيت متقارب جداً، ومتزامن في بعض الأحيان لا يمكن أن يكون نظم بهذا التنظيم الرفيع المستوى خلال ستة أيام امتدت ما بـــين 15 كانـــون الأول حتى 21 كانون الأول 1955م إذ لابد أن يكون هناك جهة جمعـــت إلـــيها الكتل الحزبية والجبهة الشعبية، ووجهت إليها منهاج السير نحو هذه الاضطرابات،وهذا ما يؤيد تدخل مصر والسعودية في الشؤون الاردنية الداخلية.

ثانـــياً: لا يمكـــن أن يخفى التأثير الكبير لإذاعة(صوت العرب) في تحريض الجماهيـــر واســـتغلال مـــشاعرهم بإدعاءات بعيدة عن الصحة مثل ضياع القضية الفلـــسطينية اذا الاردن انضم الى حلف بغداد. ويشير المجالي إلى أنه لم يكن هناك

أي بوادر للمظاهرات في اليومين الأولين لحكومته[1] وهذا ما تؤكده الصحف[2] إلا أن مظاهــرات شاعت بعد ما أذاعت صوت العرب ادعاءات بقيام مظاهرات، وأن هــنالك قتلى وجرحى وكأنما كان إيذاناً من صوت العرب ببداية المظاهرات[3]وهو أسلوب اعتادت عليه في تنفيذ سياسات عبد الناصر[4].

ثالثاً: تشير الصحف إلى أن بداية المظاهرات كانت في الضفة الغربية ويبدو أن ذلك يعود لسببين:

أ. استقالة الوزراء الفلسطينيين الأربعة أثناء حكومة سعيد المفتي وما روج من أن استقالتهم جاءت لنصرة القضية الفلسطينية.

ب. عانـــى أبناء الضفة الغربية من المؤامرات الاستعمارية البريطانية مثل وعد بلفور؛ الأمر الذي خلق لديهم الريبة تجاه أي علاقة تربطهم ببريطانيا.

رابعـــاً: لــم تحــوِ المملكة الأردنية آنذاك أي مؤسسة تعليمية تمنح الشهادة الجامعية فكان أبناء الأردن يتوجهون إلى الدول المجاورة من بينها: مصر وسوريا، وعاد هؤلاء حاملين أفكاراً لا تعي مقدرات الأردن المالية والعسكرية مندفعين بأفكار الدول التي جاءوا منها.

خامساً: لعبت الأحزاب السياسية الأردنية دوراً بارزاً في المظاهرات[5]، فقد مثلت الاحزاب السياسية الاردنية في تلك الفترة اربع اتجاهات: القومية، والاسلامية، والقطــرية، والماركــسية.ومــثل الــتجاه القومي حزب النهظة العربية، والحزب

---

(1) المجالي، مذكراتي، المصدر السابق، ص172.

(2) انظر الدفاع 15-16 كانون الأول 1955، وفلسطين 15-16 كانون الأول 1955.

(3) هزاع المجالي، مذكراتي،المصدر السابق، ص172.

(4) حمروش، أحمد؛ قصة ثورة 23 يونيو، ج3، عبد الناصر والعرب، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ت)، ص20، وسيشار إليه فيما بعد حمروش.

(5) للاطــلاع علــى الــدور الــذي قامت به الأحزاب الأردنية تجاه رفض الحلف انظر: الــشرعة، إبــراهيم فاعــور صــيتان؛ الأحــزاب الأردنية والقضايا الوطنية والقومية (1950-1957م)، رســالة ماجــستير غيــر منشورة، جامعة اليرموك، اربد، 1995م، ص 129-141. وسيشار إلية فيما بعد الشرعة.

الحر،وحـــركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب العربي الدستوري، اما الاتجاه الاسلامي فقد مثله حزب الاخوان المسلمين، وحزب التحرير، ومـــثل الـــتجاه القطري حزب الامة، وحزب الاتجاه الوطني، في حين مثل الاتجاه الماركـــسي الحزب الشيوعي والجبهة الوطنية، وبالرغم من تشعب الاهداف وتعدد مصادر الافكار التي اعتنقتها هذه الاحزاب؛ الا أنها كانت مجتمعة على رفض حلف بغداد[1].

وفـــي طليعة الاحزاب التي ناهظت الحلف الحزب الشيوعي، متخذاً اساليب عدة، ومن بين هذه الاساليب تنظيم المضاهرات ونشر البيانات الرافضة للحلف،ولم يتوانَ عن كيل الاتهامات للقائمين عليه[2].

كما عارض حزب البعث حلف بغداد، فرفض زيارة جلال بايار، كما رفض ايـــة مباحـــثات تستهدف جذب الاردن الى حلف بغداد؛ لان ذلك يؤدي الى معادات السياسة العربية التحررية، واضعاف الطوق حول اسرائيل[3].

وعـــدة حـــركة القومين العرب حلف بغداد استمراراً للنفوذ البريطاني على العراق، وهدفه السيطرة على الشرق الاوسط، وان اسرائيل ستنظم الى الحلف[4].

وحضر الاخوان المسلمون من خطر حلف بغداد على وحدة الامة، وتحررها كما القوا اللوم على نوري السعيد في قيام هذا الحلف.[5]

كمـــا حـــذر حزب الجبهة الوطنية مجلس النواب من قبول الحلف، ووصف الحزب الحلف بأنه عسكري عدواني كما اعتبره وسيلة من وسائل الاستعمار، وبين أعضاء الجبهة الوطنية بأن المصلحة العربية العامة ومصلحة السلام العالمي تحتمان عدم الدخول في حلف مع أي معسكر غير المعسكر العربي[6].

---

(1) البشايرة، المرجع السابق، ص92.

(2) المقاومة الشعبة،ع12،(12/تشرين الثاني/1955)، ص1 .

(3) الشرعة، المرجع السابق، ص130.

(4) انظر مقابلة إبرهيم الشرعة لحمد الفرحان، المرجع نفسة، ص131.

(5) الكفاح الاسلامي،ع4،(11/كانون الثاني/1957)، ص9.

(6) الشرعة، المرجع السابق، ص138ـــ139.

سادساً: جهود بعض السياسيين الأردنيين في الخارج الذين عارضوا الدخول إلى الحلف أمثال: وليد صلاح وزير الخارجية السابق الذي اتخذ لبنان مكاناً لمقاومة دخول الأردن في الحلف[1].

1.5.2. يوميات المظاهرات

(اليوم الأول 16 كانون الأول 1955م)

عقــد في هذا اليوم اجتماع في دار بلدية نابلس، وتقرر في نهايته العمل على مقاومة الحلف، وانتخب وفد من الحاضرين للتوجه إلى القدس، وبيت لحم وبيت جالا وعمــان لإبلاغ الفعاليات الشعبية بمقرراتهم عندها تقرر تشكيل لجنة في كل مدينة تــشرف على عملية المظاهرات، وعاد الوفد إلى نابلس ليعلن أن المدن جميعها التي استــضافها ســتعمل بــيد واحدة في وجه الانضمام إلى الحلف[2]ودعت الأحزاب الأردنــية في هذا اليوم إلى المظاهرات؛ فاستجابت كل من نابلس، ورام الله والقدس وجنين وطولكرم والخليل إلا أن الجيش فرقها[3].

وفــي هذا اليوم احتج الطلبة الأردنيون في لبنان لدى السفارة الأردنية، وفي القاهرة تظاهر الطلبة الأردنيون أمام السفارة الأردنية في القاهرة[4].

(اليوم الثاني 17 كانون الأول 1955م)

كان هذا هو اليوم الأول لانتشار المظاهرات، فقد عمت أرجاء المملكة؛ ففي عمــان قام طلبة مدارس تراسانطة والكلية الإسلامية بمظاهرات سارت في المدينة هاتفة بسقوط الحلف والحكومة وقد أحاط الجيش بالسفارات والمفوضيات تحسباً لأي اعتداء عليها[5].

---

(1) صلاح، المصدر السابق، ص 95.

(2) الدفاع، ع 6039، (21 /كانون الأول/ 1955)، ص3.

(3) دار الكــتب والوثائق، بغداد، رقم 311/2719، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و 71، ص105.

(4) الدفاع، ع 6039، (21 /كانون الأول/ 1955)، ص3.

(5) الدفاع، ع 6039،(21/ كانون الأول/ 1955م)، ص3.

وعقـد فـي مديـنة رام الله مؤتمر تحضيري حضره سبعون سياسياً يمثلون رؤسـاء الـبلديات، وبعـض النواب، وممثلون عن الأحزاب في القدس، ورام الله، والبيرة، ونابلس، وطولكرم، وجنين، وأريحا، والخليل، وبيت لحم. واتفق المجتمعون على:

أولاً: تألـيف لجـنة تمـثل لـواء نابلس مهمتها تنسيق الجهود داخل اللواء والاتصال بالمواطنين في أنحاء البلاد جميعها لتوحيد العمل.

ثانـياً: إرسال البرقيات والعرائض إلى الجهات المختصة تنقل إرادة الشعب، وعزمه على مقاومة الحلف.

ثالـثاً: التـشاور مع المناطق الأخرى في الضفتين؛ لإيجاد الوسائل لإحباط عملية الانضمام إلى الحلف.

رابعـاً: الاتـصال بالـنواب، وتوجيههم في عدم الموافقة على الحلف حين يعرض عليهم[1].

ووقفـت المرأة مع الرجل جنباً إلى جنب في المظاهرات فقد خرجت سيدات نـابلس فـي مظاهـرة انضمت إليها معلمات وطالبات المدينة كما أغلقت المدارس جمـيعها أبـوابها[2]، وأبرقت جمعيات الاتحاد النسائي، والهلال الأحمر، والرعاية بالطفل إلى رئيس الوزراء تستنكر الانضمام إلى الحلف[3].

وفـي أريحـا التقى طلاب مدرسة مخيم النويعمة بطلاب مدرسة مخيم عين الـسلطان، وساروا في مظاهرة واستدعي الجيش لتفريقها إلا أنه فشل في ذلك؛ مما دفع الحكومة إلى طلب قوة مساندة من رجال الجيش في الوقت الذي انضم فيه لاجئو مخـيم عـين السلطان، والنويعمة إلى المتظاهرين وساروا في مظاهراتهم إلى مقر

---

(1) دار الكـتب والوثائق، بغداد، رقم 311/2719، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و 63، ص109 - 111.

(2) الدفاع، ع 6039، (21/كانون الأول/1955)، ص3.

(3) دار الكـتب والوثائق، بغداد،رقم 2719/ 311، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و 62، ص105.

وكالة الغوث، وأتلفوا محتوياتها[1] وفي الكرك قامت مظاهرات عدة نظمتها البعثيون والــشيوعيون، والفعاليات الشعبية من بينها مظاهرة نظمها الطبيب الشيوعي يعقوب زيــادين بمــشاركة إبراهيم الحباشنة ضمت مئات من الشباب، والطلاب، والتجار، والمعلمــين، ونادت بسقوط الحلف والحكومة إلا أن اعتقال زيادين أدى إلى تفريق المظاهرة[2].

عــندها بــادر هزاع المجالي إلى عقد اجتماع فوق العادة أسفر عنه إصدار وزيــر الداخلية وصفي ميرزا بياناً رسمياً يمنع التجمعات والمظاهرات، وقام وزير المعارف عمر صالح البرغوثي بتعطيل الدراسة اعتباراً من 18 كانون الأول 1955 م حتى إشعار آخر حرصاً على سلامة الطلاب[3].

(اليوم الثالث الأحد 18 كانون الأول 1955م)

شهدت عمان في هذا اليوم أربع مظاهرات في جبل عمان، واللويبدة، والقلعة والــتاج. وتجمعــت المظاهــرات الأربــع، وكــونت مظاهرة واحدة ضمت آلاف المتظاهرين[4]

وفــي مديــنة رام الله دخل الإضراب يومه الثالث، وكان إضراباً عاماً شمل مــرافق الحياة جميعها، ورجعت إلى المدينة جموع غفيرة من شبان القرى، وما إن أزفت الساعة الثامنة صباحاً حتى ازدحمت الشوارع بالمتظاهرين، وسار الجميع في مظاهرة كبيرة جابت شوارع المدينة، وهتف الجميع بسقوط الحكومة والأحلاف وقد رابطــت قــوات الجيش في شوارع المدينة منذ الصباح الباكر، ووضعت الأسلاك الــشائكة فــي الشوارع، إلا أن قائد مقاطعة رام الله أصدر أمراً بسحب هذه القوات

---

(1) الدفاع، ع 6039، (21/ كانون الأول/ 1955)، ص3.

(2) زيــادين، يعقوب ؛ البدايات، أربعون سنة في الحركة الوطنية، دار بن خلدون، بيروت 1980م، ص 67-68، وسيشار إليه لاحقاً زيادين.

(3) دار الكــتب والوثائق، بغداد، رقم 311/2179، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و 66، ص311.

(4) الدفاع، ع 6039، (21/ كانون الأول/ 1955)، ص3.

لتلافـــي مـــا قد ينجم من وجودها، ولرغبة الأهالي في سحبها الأمر الذي أدى إلى تفريق المتظاهرين دون حدوث ما يعكر صفو الأمن[1].

فـــي نـــابلس أصرت إحدى المظاهرات على إنزال العلم البريطاني عن دار القنصلية البريطانية كما دمرت حديقة القنصلية، وكسر العديد من نوافذها وفي أريحا زادت حدة التظاهر من قبل اللاجئين، وأغلقت الطرق المتوجهة إلى القدس كما هاجم المتظاهرون المشروع الإنشائي العربي[2].

وفي طولكرم دخل الإضراب العام يومه الثالث، وشمل المدارس والمخيمات وخـــرج الجميع بمظاهرة كبرى اخترقت الحواجز والأسلاك الشائكة متجهة إلى دار الـــبلدية. ووقعت بعض الإصابات بين أفراد الجيش وأتلفت ثلاث سيارات عسكرية، وقـــد تـــشكلت لجـــنة فـــي مدينة نابلس، أصدرت بياناً لتوحيد الجهود، والصفوف، والمطالب التي ينشدونها[3].

وفـــي هذا اليوم عقد مجلس الوزراء اجتماعاً حضره كلوب قائد الجيش وأكد المجالي في هذا الاجتماع تصميمه على وقف المظاهرات واقترح أن تأخذ الحكومة موقف الهجوم باعتقال المتظاهرين، غير أن وزير الداخلية وصفي ميرزا رفض هذا الاقتراح، وعندما عرضت عليه أسماء منظمي المظاهرات دافع عن كل اسم[4].

(اليوم الرابع 19 كانون الأول 1995م)

شـــملت المظاهرات في هذا اليوم طبقات المجتمع الأردني جميعها فقد خرج المتظاهـــرون فـــي اللـــيل والنهار طلاباً ونساء ورجالاً وعمالاً ومزارعين وأطباء ومهندســـين، ومحامـــين، ورجال الدين الإسلامي والمسيحي، والأحزاب في طليعة المتظاهرين[5].

---

(1) الدفاع ، ع 6039، (21/ كانون الأول/1955م)، ص5.

(2) R.J,VOL.8, F.O 371/115639(18/12/1955) Telegram From Amman to F.O. ,P74.

(3) الدفاع، ع 6039، (21/كانون الأول/ 1955)، ص5.

(4) R.J,VOL.8,F.O 371/115639(19/12/1955) Telegram From Amman to F.O.،P71.

(5) الأحمد، المرجع السابق، ص 634،.

وفي عمان خرجت مظاهرة توجهت نحو دار رئاسة الوزراء، ووصلت إلى المصرف البريطاني والعثماني، ورشقوه بالحجارة وخرجت مظاهرة أخرى أراد المتظاهرون من خلالها الوصول إلى المفوضيات الأجنبية فمنعهم الجيش[1].

وأما في القدس قامت مظاهرات عديدة داخل المدينة وخارجها اشترك فيها العديد من الطلاب والسكان على اختلاف طبقاتهم، ونادى المتظاهرون بسقوط الحكومة وحيوا الوزارة المفتية التي استقالت لامتناعها عن الدخول في مفاوضات حلف بغداد، من هنا يتضح عدم إطلاع الرأي العام الاردني على ملابسات استقالة حكومة المفتي، وتوجهت هذه المظاهرات إلى حي(الشيخ جراح) حيث القنصليات العربية والأجنبية وكانت تلازمهم قوات الجيش، وقد أصيب في هذه المظاهرات عدد من رجال السلك السياسي الأجنبي، ومن موظفين هيئة الأمم المتحدة[2]، وقتل في هذه المظاهرات أربعة من بينهم فتاة عمرها 16 سنة اسمها(رجاء حسن أبو عماشة) وفتى يدعى (يعقوب نجيب يوسف) وعمره 14 سنة[3]، وسقطت غالبية الجرحى والقتلى أمام القنصلية التركية التي رشقت بالحجارة ثم اقتحمت، وأنزل العلم التركي عنها[4].

وقامت في مدينة جنين مظاهرة تجاوز عدد من شارك فيها 15 ألف شخص واتجهت المظاهرة إلى منزل الوزير فريد رشيد وكادت أن تشعل النار في بيت الوزير لولا تدخل زوج الوزير التي تعهدت بتقديم زوجها الاستقالة[5]،ويتضح من هذه الحادثة تاثير المتضاهرون على آراء الوزراء، ومحاولة منعهم من الموافقة على مشروع يربط الاردن بحلف بغداد.

---

(1) دار الكتب والوثائق، بغداد، رقم 311/2719، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و 62، ص107.

(2) الدفاع، ع 6036، (21/ كانون الأول/ 1955م)، ص1، 3.

(3) المصدر نفسه، ع 6036، (21/ كانون الأول/ 1955م)، ص1، 3.

(4) التنداوي، سمير ؛ إلى أين يتجه الأردن؟ الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت)، ص60، وسيشار إليه فيما بعد التنداوي.

(5) الأحمد، المرجع السابق، 634.

وفـــي مديـــنة السلط حاول المتظاهرون السيطرة على دوائر الحكومة، فأمر كلوب الجيش بقصف مدينة السلط بالمدافع، ولكن الضباط رفضوا تنفيذ أوامر كلوب وقالـــوا: نحن ننفذ أوامر جلالة الملك حسين شخصياً، واتصلوا مع جلالة الملك في قصره الذي أمرهم بعدم قصف المدينة[1].

أمـــا فـــي البيرة فقد عقد مؤتمر في قاعة بلدية البيرة اجتمعت فيه وفود من نابلس، والخليل، والقدس، ورام الله، وجنين، وطولكرم، وبيت لحم. وتقرر في نهاية الاجـــتماع تأليف لجنة مركزية قوامها رشاد مسودي(الوطني الاشتراكي)، وعبد الله الـــريماوي(بعثـــي)، وعـــبد الله نعواس(بعثي)، وعلي صالح، وكمال ناصر(بعثي)، وعيـــسى عقـــل(الوطني الاشتراكي)، وعبد الله جودت، وحكمت المصري(الوطني الاشـــتراكي)، وأنـــور الخطيب(الوطني الاشتراكي) وغيرهم لتتولى اللجنة الاتصال بممثلـــي مناطق الضفة الشرقية لاتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد مؤتمر وطني عام في عمان[2].

واتصلت في هذا اليوم الحكومة بممثلي بلدية القدس والغرفة التجارية، ووجوه المدينة وطلبت إليهم تهدئة الحالة فدعى أمين محج رئيس بلدية القدس، بالوكالة إلى اجتماع حضره تسعة عشر من وجهاء مدينة القدس، وقرر المجتمعون:

1. مقاومة حلف بغداد مهما كان وضعه بجميع الطرق المشروعة.
2. الطلب من الحكومة إعادة فتح المدارس في المدينة.
3. الطلـــب من محافظ القدس، وقائد المنطقة اقتصار الحراسة على المؤسسات والقنصليات الأجنبية، وسحب قوة الجيش إلى مراكزها.
4. الطلـــب مـــن الحكـــومة إطـــلاق سراح المعتقلين جميعهم الذين اعتقلوا في الحوادث الأخيرة.
5. تألـــيف لجـــنة مـــن(14) عضواً لمقابلة ممثلي الحكومة؛ لإبلاغها ببنود هذا الاجتماع[3].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) الدفاع، ع 6039، (21/ كانون الأول/ 1955)، ص3.

(3) الدفاع، ع 6039، (21/ كانون الأول/ 1955)، ص3.

(اليوم الخامس: 2 كانون الأول 1955م)

في هذا اليوم أصدر جلالته مرسوماً يقضي بحل مجلس النواب، ووفقاً لأحكام الدستور ينبغي استقالة الحكومة القائمة ليتاح لحكومة جديدة إجراء الانتخابات.

إلا أن هــذا لم يمنع قيام بعض المظاهرات الصغيرة في بعض مدن المملكة التـــي ســـرعان ما تفرقت، وفي اليوم التالي الموافق 21 كانون الأول عادت عمان وكبقــية مـــدن المملكة إلى حياتها الطبيعية، وأقفل بذلك ملف حلف بغداد في عمان بتـــصريح رئيس الوزراء الرفاعي أنه ليس من سياسة الحكومة الانضمام إلى أي أحلاف[1].

---

(1) المصدر نفسه، ع 6059، (15/كانون الثاني/ 1956)، ص1.

الفصل الثالث

الموقف العربي تجاه حلف بغداد

رفضت الدول العربية الحلف، إلا أنها اختلفت في أسباب رفضها له، وذلك تمشياً ومصالحها المتنافية مع الحلف، وفيما يلي ردود بعض الدول العربية المؤثرة تجاه الحلف.

3. 1 مصر وحلف بغداد

تميــزت العلاقات العراقية المصرية في هذه الفترة بالخلاف الحاد الذي بلغ درجة كبيرة من التحدي والتعنت كلاً إلى سياسته.

ولمــا أحــس نوري السعيد أن فكرة أي حلف بمعزل عن مصر لن ترضى مــصر عنه، وأن عبد الناصر سيضع العراقيل أمامه، حزم نوري أمتعته وطار إلى القاهرة محاولاً أن يقنع عبد الناصر بوضع العراق الذي يهدده الروس، ولما لم يكن الــسبيل فــي الوقوف أمام هذا المد السوفيتي إلا بالتحالف مع الغرب لإمداد العراق بالــسلاح الــلازم، إلا أن عبد الناصر عارض فكرة نوري السعيد مؤكداً أن الخطر الرئيــسي بالنــسبة إلى مصر هو إسرائيل والروس بعيدون عن مصر ولا يجمعهم حدود[1].

لم يعلم عبد الناصر أن نوري عازم على عقد حلفه بعيداً عن مباركة مصر، وإنه سيزاحمه على الساحة العربية.

ومــا إن أعلــن عن عقد التحالف العراقي التركي حتى ثارت ثائرة مصر، وبــدأت إذاعــة صوت العرب تشن الهجوم على نوري السعيد وتصفه بالعميل وبدأ عبد الناصر يعمل على الأصعدة جميعها؛ لثني العراق عن الاستمرار في هذا الحلف

---

(1) هيكل، ملفات السويس، المرجع السابق، 318- 320.

فـــي ســـبيل محاصرة الحكومة العراقية فراح عبد الناصر يعد العدة لمنع أي دولة عربية للالتحاق بركب نوري السعيد[1].

وقـــد تناقضت وجهتا النظر العراقية والمصرية في مفهوم الحلف، ففي حين يرى نوري السعيد أن ميثاق الضمان الجماعي العربي أساس سياسته الدفاعية، ولكن تحقـــيق أهـــداف هـــذا الميثاق ودعمه بالقوة يقتضيان مراعاة الوضع الدولي القائم والقوى المؤثرة، وأن تركيا دولة قوية تجاور ثلاث دول عربية، وتؤلف حصناً منيعاً بين الدول العربية والاتحاد السوفيتي، ومن واجب الجهاز العربي الدفاعي أن يتعاون مـــع تركيا للدفاع عن السلامة المشتركة، وأن يستفيد في الوقت نفسه من تعاونه مع الغرب ليدخل مجال التسلح الواسع وفق المستوى الغربي، وبهذه القوة تستطيع الدول العربية تحقيق أهدافها القومية، والتغلب على العدو الصهيوني[2].

ويـــؤكد نوري وجهة نظره هذه بأنه ليس للدول العربية القدرة على التسليح دون التعامل مع الغرب، وأن تركيا وإيران والباكستان يجمعهم رباط الإسلام وسوف يساعدون العرب على حل القضية الفلسطينية[3].

وفـــي الجهة المقابلة يرى عبد الناصر أن على العرب أن يقيموا نظاماً عربياً شـــاملاً لهم على أساس وحدة الأمة مصلحة وأمناً، وأن العرب قادرون على إرغام الاحتلال الأجنبي على أن يحمل عصاه، ويرحل، ولن يكن في المنطقة العربية فراغ بعـــد رحـــيله؛ لأن المنطقة ليست فضاءً عارياً وإنما تسكنها أمة عربية قادرة على الأخذ بالأسباب[4].

---

(1) السويدي، توفيق؛ مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكتاب العربي، 1969، ص553ــ555.وسيشار إليه فيما بعد السويدي.

(2) الحسني، الوزارات العراقية،المرجع السابق، ج9، ص222- 223.

(3) السويدي، المصدر السابق، ص538ــ547.

(4) هيكل، محمد حسنين؛ لمصر لا لعبد الناصر، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2003م، ص 127.

أمـــا بالنسبة للروس فقد كان يرى عبد الناصر أنهم لو اقتربوا خطوة واحدة فستتـــشب حرب"أكبر من العرب؛ لأنهم لا يملكون أسلحتها؛ لأنها ستكون ذرية"[1]، وانــــه لا يستطيع القبول بهذا المشروع؛ لان الشعوب العربية ضد أي نظام من هذا النوع، وعد عبد الناصر حلف بغداد نوعاً من الاستعمار المقنع[2].

وخلص السفير الأمريكي في القاهرة(بايرود) وذلك من خلال حديثه مع عبد الناصـــر إلـــى أن الصراع المصري العراقي شجار عربي محلي خالص، وإن كان خافــياً وأنه لا علاقة له برغبة محلية لدفاع ملائم للشرق الأوسط، ويرى أن تخوف عبد الناصر جاء من دعوة الأقطار العربية إلى الحلف؛ لأن ذلك يكمن وراءه تحقيق أطمـــاع قديمـــة لحكام العراق في الوحدة معها وتزعمها؛ وأن سياسة نوري السعيد مـــصره على مثل هذا التحالف، ويرى أيضاً(بايرود) أن اتحاد أردني سوري لبناني مقبول لدى عبد الناصر لطالما كان نوري السعيد بعيداً عنه[3].

ويـــؤيد الصحفي المصري أحمد أبو الفتح السفير الامريكي (بايرود) في أن عبد الناصر اتخذ مهاجمته للحلف سلماً ليصل إلى زعامة الشعوب العربية[4].

ادعـــى عـــبد الناصـــر الحياد، على أن حياد عبد الناصر لم يكن إلا مناورة سياسية؛ لكسب الشعوب العربية، ويتضح ذلك من خلال الحديث الذي دار بين أحمد أبو الفتح وعبد الناصر الذي أكد من خلاله عبد الناصر"أنه لابد أن يكون لك حليف يساندك ويعاونك"[5].

---

(1) هيكل، ملفات السويس،المصدر السابق، ص309.

(2) المجمـــوعة الكاملـــة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر،ج1،تحرير احمد يوسف أحمد، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995 ،ص297.

(3) جيفـــري ارونسون، العلاقات المصرية- الأمريكية 1946- 1956م، ترجمة السيد أمين شلبي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص171.

(4) أبـــو الفـــتح، أحمـــد ؛ جمال عبد الناصر، المكتب المصري الحديث، القاهرة، (د.ت)، ص 443.

(5) المصدر نفسه، ص237.

انــتهج عبد الناصر في معارضته للحلف أساليب عدة قوضت أركان الحلف وكانـــت هـــذه الأســـاليب إحدى المسببات الرئيسة التي أسقطت الحلف في المحيط العربي وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: مؤتمر سرسنك

بادر عبد الناصر لحل الخلاف المصري العراقي بالحسنى؛ فأوفد صلاح سالم وزيـــر الإرشـــاد القومي المصري إلى العراق؛ لثني الحكومة العراقية عن الإعداد للحلـــف المـــزمع إنشاؤه، وما إن وصل صلاح سالم مصيف سرسنك العراقي حتى اجتمع برئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، وبادر صلاح سالم بشرح وجهة النظر المـــصرية في عدم تسرع العراق في عقد الحلف المقرر، وأشار صلاح سالم خلال الاجتماع إلى أن اتفاقية الجلاء المصرية البريطانية متناولاً التطورات التي دعت إلى توقـــيعها، فـــرد عليه نوري السعيد موضحاً وضع العراق الراهن، وصلاته بتركيا وإيران والمعاهدات التي تربط العراق بهما[1].

وانتهى الاجتماع بتوقيع محضر جاء فيه:

1. إعادة النظر في ميثاق الضمان الجماعي، وذلك للعمل على تقويته وجعله أداة قوية فعالة تمكن البلاد العربية من مواجهة أي خطر يهددها.
2. مكافحة الأفكار الهدامة بكل الوسائل الممكنة.
3. إعادة النظر في جهاز أمانة جامعة الدول العربية؛ لتقويته وجعله قادراً على القيام بالغرض السامي الذي أسس من أجله.
4. يتـــبادل الطـــرفان دعوة رؤساء أركان حرب الجيشين: العراقي والمصري لـــزيارة بلديهما مع وفد من الضباط بقصد التعرف والاطلاع على الأحوال العسكرية[2].

ويتضح جلياً من خلال المحضر سالف الذكر، أن حنكة نوري السعيد جذبت إلـــيه صـــلاح سالم، وأقنعته بالبنود الأساسية المبتغاة من الحلف، وبذلك أقنع نوري

---

(1) الجمالي، المصدر السابق، ص 65 .

(2) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ج9، ص214-215.

السعيد صلاح سالم أن مشاريع الدفاع العربية داخل جامعة الدول العربية"لا تساوي حتى ثمن الحبر والورق الذي كتبت عليه"[1].

وينظر خالد العظم وزير الخارجية السوري إلى أن عدم وجود وثيقة ثابتة لما دار في المحادثات فإن المؤرخ الحيادي يستطيع استنتاج من طبيعة الحوادث، وتباين آراء الساسة المصريين في عدم الجزم سلباً أو إيجاباً إلا عند الحشر[2].

ومهمـــا كانـــت طبيعة المحادثات التي جرت في سرسنك فإن عبد الناصر لم يـــرحب بالنتائج التي ترتبت عنه، وخاصة المؤتمر الصحفي الذي أجاب فيه صلاح سالم عن سؤال حول موقف عبد الناصر تجاه أي وحدة ثنائية تعقد بين الدول العربية يقـــول:" إذا رغـــبت أي دولتـــين عـــربيتين فـــي الوحدة فإن مصر لن تكون من المعارضـــين لهذا"[3] هذا التصريح أثار غضب السوريين واللبنانيين؛ مما دفع مصر إلى نشر تكذيب بأنها أيدت العراق في مشروع سوريا الكبرى[4].

ثانياً: مؤتمر رؤساء الحكومات العربية

فـــي سبيل حشد القوى العربية من أجل معارضة الأحلاف دعا عبد الناصر إلـــى مؤتمر على مستوى رؤساء الحكومات العربية طالباً التأييد في مسعاه، وتوافد رؤســـاء الحكـــومات العربية إلى القاهرة، واعتذر نوري السعيد عن عدم الحضور

---

(1) النشاشيبي، أنا من الشرق الأوسط، احداث واحاديث، دار اخبار البلد، القدس1996، ص 9.

(2) العظم، خالد؛ مذكرات خالد العظم، مج 2، ط1، الدار المتحدة للنشر والتوزيع، (د.ت)، 331، وسيشار إليه فيما بعد العظم.

(3) الـــدفاع، ع 5232، (21/ آب/ 1954)، ص4، وانظـــر الروســـان، ممـــدوح ؛ العراق وقـــضايا الشرق العربي القومية، 1941- 1958م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيـــروت، 1979، ص 257، وسيـــشار إليه فيما بعد الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي.

(4) سيل، المصدر السابق، ص 278.

متعللاً بالمرض[1]، وسرعان ما غير رأيه، فأوفد فاضل الجمالي بدلاً منه[2].

دارت مناقشات مطولة في المؤتمر، وظهر خلاله مدى اتساع شقي الخلاف بين العراق ومصر[3]، ولخص عوني عبد الهادي السفير الأردني في القاهرة اجتماعات المؤتمر بأنها دارت حول سؤال واحد وهو هل يحق للعراق أن يعقد حلفاً مع تركيا قبل أخذ موافقة الدول العربية الموقعة على ميثاق الدفاع المشترك؟ يقول الجانب العراقي: إن العراق دولة مستقلة، وله حق عقد أحلاف مع أي دولة تشاء لضمان سلامته، ويقول الجانب المصري: إن هذا الحق مقيد، وتأرجح باقي المتكلمين بين هذا الجانب وذاك[4].

وعندها سارع عبد الناصر بعدما لاحظ أن مبتغاه بدأ يتلاشى أمام عينيه، وذلك بعدم قدرته على إرغام العراق على العودة عن هذا الحلف سارع إلى الضغط على رؤساء الحكومات العربية بإعلانه خروج مصر من معاهدة الدفاع المشترك التي أصبحت كما وصفها عبد الناصر "حبراً على ورق"[5] إلا أن عبد الناصر لم يفلح بإرغام رؤساء حكومات الدول العربية على مناصرته ضد العراق، وبهذا انتهى المؤتمر بالفشل، ولم يصدر عنه بيان رسمي.

ويرى محمود رياض أن المؤتمر أحرز كسباً سياسياً؛ إذ برز من خلاله وحدة الفكر المصري السعودي في مواجهة الأحلاف[6].

---

(1) هيكل، ملفات السويس،المصدر السابق، ص 327، وانظر مذكرات عوني عبد الهادي،المصدر السابق، ص444.

(2) المصدر نفسه، ص328.

(3) للاطلاع على فحوى المناقشات العراقية المصرية خلال المؤتمر انظر: رياض، محمود؛ مذكرات محمود رياض، الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل، ج2، دار المستقبل، (د.م)، (د.ت)، ص 68-73، وسيشار إليه فيما بعد، رياض.

(4) مذكرات عوني عبد الهادي،المصدر السابق، ص444.

(5) رياض، المصدر السابق، ص72، وانظر الدفاع، ع 5769، (3/ شباط/1955)، ص1، 3.

(6) رياض، المصدر السابق، ص73.

ثالثاً: الوحدة السورية المصرية.

لاحـــظ عبد الناصر سياسة نوري السعيد الرامية إلى جذب سوريا إلى حلف بغـــداد بتـــشجيع الساسة الموالين للحكومة العراقية، فعمد عبد الناصر إلى مواجهة سياســـة نوري بالأسلوب نفسه الذي انتهجه نوري السعيد؛ الأمر الذي تمخض عنه تحقـــيق مكاســـب لعـــبد الناصر بإمكانية الوحدة المصرية السورية تحت ظل شعار الوحدة العربية(1).

ونـــص ميـــثاق هـــذه الوحدة على توحيد الأغراض الدفاعية، وإنشاء جهاز عسكري موحد مع قيادة موحدة تتولى تدريب القوات المسلحة، وإقامة منشآت الدفاع وتمويلها(2).

رابعاً: الإعلام المصري.

أوعـــز عبد الناصر للإعلام المصري من صحف وإذاعة بشن هجوم على الحكـــومة العـــراقية، وكانـــت فحوى الدعاية المصرية أن الحلف يتعارض وميثاق جامعـــة الـــدول العربية، وأن نوري السعيد أصبح آلة بيد الاستعمار، وقدم مصالح إســـرائيل وتجـــاوزت الدعايـــة المصرية ذلك إلى تحريض العراقيين على الثورة والإطاحة بنوري السعيد(3).

فـــي المقابـــل كان العراق يرد على اتهامات الإعلام المصري بأن الميثاق العربـــي لا يـــتعارض وعقد الأحلاف للدفاع عن أراضي الدول العربية، وأن قرب العـــراق مـــن روسيا السوفيتية، ووجود الأقلية الكردية على الحدود يتطلبان منه أن

---

(1) سيأتي لاحقاً بيان ذلك.

(2) حـــافظ، محمود؛ استراتيجية الغرب في الوطن العربي، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1967، ص230.

(3) فلـــسطين،ع 1550، (6/ أيـــار/ 1955)، ص1، وانظر: وثائق الخارجية البريطانية، جريدة الدستور، ع 6654، (26/شباط/1986)،ص 13.

ينـــشد ضـــمانات خاصـــة ويزود نفسه بالسلاح ليجعل المعسكر العربي أقوى تجاه إسرائيل[1].

وبدأت الأمور تتفاقم مع ازدياد الإعلام العراقي و المصري كيل الاتهامات لبعض حتى وصل الأمر إلى إنشاء العراق إذاعة خاصة أسمتها(صوت مصر الحر) كما أنشأت مصر إذاعة مقابلة أسمتها(صوت العراق الحر)[2].

خامساً: الميثاق العسكري الثنائي، المصري، السوري، السعودي.

ســـعى عـــبد الناصـــر لدى سوريا والسعودية إلى إنشاء حلف عربي دفاعي عسكري يقابل حلف نوري السعيد، ووضع في أولى بنوده عدم الانضمام إلى الحلف العراقي التركي، وأي أحلاف أخرى[3].

سادساً: صفقة الأسلحة التشيكية.

ســـعى عـــبد الناصـــر إلى تسليح مصر عبر الغرب إلا أن محاولاته باءت بالفشل، ويبدو أن امتناع الغرب عن بيع الأسلحة لمصر كان يرمي إلى الضغط على مصر للانضمام إلى حلف بغداد ثمناً لهذه الأسلحة.

إلا أن عبد الناصر خرج من مأزقه فاتجه إلى المعسكر الشرقي لطلب السلاح الذي بدوره أجابه[4]، إذ رأى السوفيت أن تسليح مصر كسب سياسي لهم في المنطقة العـــربية، أمـــا فيما يخص عبد الناصر فقد رجحت صفقة الأسلحة التشيكية ميزان القـــوى لـــدى عـــبد الناصر ليس في الميزان العسكري فقط، بل تعداه إلى مكاسب سياســـية؛ إذ رأى الـــشارع العربي في عبد الناصر المخلص من براثن الاستعمار الغربـــي وهـــذا بحد ذاته ما يبحث عنه عبد الناصر إلا أن الشعوب العربية لم تعلم بأنها ستوضع بين شقي رحى ما بين الاتحاد السوفيتي بأفكاره الشيوعية والغرب في سلب مقدراتهم.

---

(1) الروســـان، ممـــدوح، علاقـــة العراق السياسية مع أقطار المشرق العربي، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر، إربد، 2000، ص 264.

(2) وثائق الخارجية البريطانية، جريدة الدستور، ع 6654، (26/ شباط/ 1986)، ص13.

(3) للاطلاع على هذا المشروع انظر الدفاع، ع 5765، (17 آذار/ 1955)، ص1، 3.

(4) الدفاع، ع 5965، (28/ أيلول/ 1955)، ص1، 3.

3. 2 سوريا وحلف بغداد

كانـــت ســـوريا في هذه الفترة إحدى جبهات الصراع ما بين الدول المؤيدة والمعارضة للحلف، تزاحمت لتثبت وجودها على الساحة السياسية السورية، يناصر هذا الصراع الأحزاب السياسية السورية التي ما إن وجدت فرصة مواتية في رفض، أو تأيـــيد الحلـــف إلا واستثمرتها للوقوف في وجه الأحزاب الأخرى معتمدين على الدعم الخارجي.

علـــى أن موقـــف الحكومة السورية تجاه الحلف تغير من حكومة إلى أخرى وفقـــاً لمعتقدات رئيس الوزراء المتولي سدة الحكم، ولبيان تناقض مواقف الحكومة الـــسورية تجاه الحلف يجب الوقوف أمام حكومتين الأولى: حكومة فارس الخوري، والثانية:حكومة صبري العسلي.

3. 2. 1 حكومة فارس الخوري[1] وحلف بغداد

عهـــد إلـــى فـــارس الخوري بتشكيل حكومته وسط تضارب آراء الأحزاب السياسية السورية تجاة الحكومة الجديدة، فقد رفض حزب البعث، وبعض الأحزاب الصغيرة الاشتراك فيها وآزرهم في ذلك خالد العظم عندها تطلع الخوري إلى حزب الشعب، والحزب الوطني لتشكيل حكومته[2].

وتقدم الخوري ببيانه الوزاري إلا أن مجلس عارضه، وطلب رفض الأحلاف العسكرية ومن ضمنها حلف بغداد[3]، على الرغم من شمول البيان الوزاري رفض الأحـــلاف التـــي تـــتعارض ومصلحة الدولة غير أن المعارضة رأت في هذا البند الوزاري قولاً عاماً لا يستبعد فكرة الأحلاف بصورة نهائية، بل ترك المجال فسيحاً

---

(1) فـــارس الخوري، مسيحي الديانة برتستنتي المذهب وهو أحد السياسيين السوريين الذين وقفـــوا ضد الدولة العثمانية والاحتلال الفرنسي في سوريا عرف عنه الاعتدال والحكمة السياسية، انظر: سيل، المرجع السابق، ص282.

(2) المرجع نفسه، ص282.

(3) فلسطين،ع 1497، (14/ شباط/ 1955)، ص1.

إلـــى دخـــول بـــاب الأحلاف تحت ستار المصلحة القومية العليا[1]، وتحت إصرار الأحـــزاب المعارضة في مجلس النواب، ورغبة من الخوري في حصوله على الثقة صدع أمام هذه المطالب، وأضاف إلى بيانه رفض الحلف العراقي التركي[2].

وفـــي مطلـــع كانـــون الثاني لعام 1955م وصل إلى دمشق رئيس الوزراء التركـــي عدنان مندريس، وأشاعت الحكومة السورية أنها فوجئت بمرور هذا الوفد فمـــا كان أمامها سوى دعوته على سبيل المجاملة إلا أن أحزاب المعارضة لم تقتنع بحجة رئيس الوزراء[3].

أمـــا على المستوى الشعبي فقد وقفت الجماهير الشعبية وقفة استنكار للزيارة التركية، ورفضت أي تعاون سوري تركي، وهتفت بسقوط الحلف[4].

وأخـــذ موقف رئيس الوزراء السوري يتضح بوصوله إلى القاهرة للمشاركة في مؤتمر رؤساء الحكومات العربية فكانت آراؤه تتمحور حول(وجوب جعل الوحدة العـــربية حقـــيقة واقعة، وأن سوريا تدعو إلى حياد العرب أيام السلم، أما في حالة الحرب فعليهم أن يتبعوا ما يتفق ومصالحهم، وما ينجي قاربهم من الغرق)[5]وطالب الخوري الدول العربية بأن تتخذ الموقف الذي تراه مناسباً، وتقدر فيه ميثاق الضمان الجماعـــي العربـــي[6]، ولم يؤيد الوفد السوري موقف مصر في إدانة نوري السعيد مـــشيراً إلى أنه لا يجوز أن يعامل العراق فريقاً متهماً، وأن الوفد السوري لم يأتِ إلى القاهرة لاتهام أحد[7].

أثـــار موقـــف ســـوريا خـــلال المؤتمر حفيظة مصر عندها أوعز للإعلام المـــصري بـــشن حملـــة إعلامية غير مسوغة ضد رئيس الوزراء السوري فارس

---

(1) العظم، المصدر السابق، مج 2، ص333.

(2) فلسطين،ع1499، (16/ شباط/ 1955)، ص3.

(3) العظم، المصدر السابق، مج2، ص336.

(4) الحسني، الوزارات العراقية،المرجع السابق، ج9، ص221.

(5) العظم، المصدر السابق، مج2، ص 336.

(6) الدفاع، ع 5769، (3/ شباط/ 1955)، ص2.

(7) سيل، المرجع السابق، ص 283.

الخـــوري؛ الأمـــر الذي أوجب على الخوري العودة إلى سوريا لتسويغ موقفه أمام مجلـــس الـــنواب إلا أن مـــساعيه باءت بالفشل فعمدت الأحزاب السياسية المؤلفة للبرلمان إلى تأليف كتل حزبية؛ لإسقاط الثقة في حكومة الخوري[1].

3. 2. 2 حكومة صبري العسلي وحلف بغداد

وبهـــذا أجبر رئيس الجمهورية السورية فيضي الأتاسي إلى أن يعهد بالحكم إلـــى خـــصوم الأحـــلاف؛ لذا تشكلت في 12 شباط 1955م حكومة جديدة برئاسة صـــبري العـــسلي، وجـــاء معـــه خالد العظم نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدفاع والخارجـــية[2]، هـــذه الشخـــصية التي سيكون لها الدور الفاعل في سياسة الحكومة المستقبلية مستنداً إلى الحزب الوطني مع فريق من الكتلة الديمقراطية التي يتزعمها، وبعـــض العشائر والمستقلين،[3] وبذلك وقف حزب الشعب المؤيد للعراق، وصاحب الخمسة والأربعين نائباً في صفوف المعارضة.

إن الأساس الذي قامت عليه هذه الحكومة هي معارضة الأحلاف، وبالأخص حلف بغداد لذلك بدأت بمغازلة عبد الناصر[4].

وراح العـــسلي ونائـــبه خالـــد العظـــم يدليان الآراء للصحف في موقف الحكومة السورية، ورفضها للحلف[5].

ويـــبدو أن هـــناك عوامل خارجية أثرت في اتخاذ القرار السياسي السوري بشأن الأحلاف سواء أكان لرفضها أم قبولها وهي:

---

(1) رياض، المصدر السابق، ص 92.

(2) سيل، المرجع السابق، ص 287.

(3) عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 345- 346.

(4) الـــشناق، عـــبد المجيد؛ التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السوريةمنذ الاستقلال حتى 1976،منشورات لجنة تاريخ الاردن، مؤسسة ال البيت،1997، ص 204.وسيشار اليه فيما بعد الشناق.

(5) الـــدفاع، ع 5786، (23/ شـــباط/ 1955)، ص2. وانظـــر فلـــسطين،ع 1505، (23/ شباط/1995)، ص4.

أولاً: الدور المصري.

كـــان علـــى عـــبد الناصر أن يجد لنفسه أرضية صالحة لتنفيذ سياساته على الأراضــــي الـــسورية، لذا قرر إسناد مهام السفارة المصرية في سوريا إلى محمود ريـــاض الـــذي رأى أن المهمة الملقاة على عاتقه هي"خلق تيار سياسي يتعاون مع مـــصر في سياستها التي طرحتها في اجتماعات مؤتمر رؤساء الحكومات والمتمثلة فـــي مقاومـــة الأحلاف الأجنبية، وإقامة جبهة عربية موحدة"[1]. وكان على محمود ريـــاض أن يواجه مشكلتين: الأولى الوقوف أمام حملة التشكيك في الثورة المصرية التي أخذت مكانها في الأوساط السورية، وفحوى هذا التشكيك أن السلطة المصرية جـــاءت بمـــساندة أمـــريكية، وأنها ستعمل على تنفيذ أهداف السياسة الأمريكية في المـــنطقة[2]، ويبدو أن محمود رياض استطاع أن يغير اتجاه التيار؛ فأصبح التعاون الـــسوري المـــصري مستـــساغاً فيما بعد، أما المشكلة الثانية التي كان على السفير المـــصري أن يواجهها هي النفوذ المتزايد للإخوان المسلمين الذين أثاروا الأحزاب الـــسورية للوقـــوف معهم، ونجحوا في تنظيم مظاهرة اشترك فيها رؤساء الأحزاب الـــسورية، وكانـــت هذه المظاهرة على أثر إصدار الأحكام بحق الإخوان المسلمين على خلفية محاولة اغتيال عبد الناصر في الإسكندرية[3]، ونجح رياض في هذا أيضاً إذ أقدمت السلطات السورية على وضع حد للإخوان المسلمين[4].

أما الشخصية السياسية الثانية التي أوكل إليها أمر تهيئة الساحة السورية فهي صـــلاح سالم وزير الإرشاد القومي الذي أوعز للإعلام المصري بشن حملة دعائية ضد فارس الخوري، وفي رسالة بعث بها صلاح سالم إلى صاحب مؤلف الصراع علـــى سورية ذهب صلاح في حماسته إلى حد القول: إنه السبب في استقالة حكومة الخـــوري، وذلـــك حينما نشر تسجيلاً سرياً لخطاب الأتاسي خلال مؤتمر لرؤساء الحكـــومات، وكان يتحدث فيه الأتاسي و الخوري في موقف الحكومة السورية تجاه

---

(1) رياض، المصدر السابق، ص93.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) الشناق، المرجع السابق، ص204.

الأحـــلاف فآتـــى هذا التسجيل أكله حينما أجبرت الحكومة على الاستقالة كما يدعي صلاح سالم[(1)].

ثانياً: الدور العراقي

كـــان على نوري السعيد أن يجد لنفسه مكاناً على الساحة السياسية السورية أمام تنامي شعبية السياسة المصرية في سوريا، وبدا لنوري أن هذه المهمة ضرورية بعد سقوط حكومة فارس الخوري، وحزب الشعب المناصرين للسياسة العراقية.

إن مـــا شجع نوري في التوجه نحو محاولة التدخل في السياسة السورية هو أن الحكومة العسلية لم تكن متضامنة في أفكارها بالنسبة للأحلاف، ويتضح هذا جلياً من خلال الزيارة التي قام بها الوفد السوري إلى بغداد الذي طرح رئيسه خالد العظم فكرته في معارضة حلف بغداد والوحدة السورية العراقية، إلا أن أحد أعضاء الوفد الـــسوري(ميخائـــيل إليان) عارض ما جاء به العظم، وأبدا عدم قناعته بهذا الرأي، وكان ذلك بحضور نوري السعيد[(2)].

عندها رأى نوري السعيد أن الوقت قد حان للعمل فأرسل توفيق السويدي إلى سوريا؛ لإقناع المسؤولين هناك بالانضمام إلى الحلف، إلا أن توفيق وجد أن انضمام سوريا إلى الحلف أمر غير ممكن في هذا الوقت[(3)].

وبـــذلت الحكـــومة العراقية جهوداً كبيرة لتوجيه السياسة السورية من خلال إســـناد الفعالـــيات الداخلية إلى الملحقين العسكريين، ولم تسلم الأحزاب والتكتلات السورية من تدخلات الحكومة العراقية[(4)].

أصيبت محاولات الحكومة العراقية بفشل ذريع لحمل الحكومة السورية على تغير وجهتها بالانضمام إلى الحلف؛ الأمر الذي أوجد قناعة لدى نوري السعيد وعبد

---

(1) سيل، المرجع السابق، ص 290.

(2) رياض، المصدر السابق، ص106.

(3) محاكمات المحكمة العسكرية العليا، ج6، ص 2444- 2451.

(4) المصدر نفسه، ج6، ص 2452.

الإله ولي العهد العراقي وجوب استخدام الجيش العراقي لغزو سوريا إلا أن الجمالي رفض الفكرة بحجة عدم إمكانية تنفيذها عملياً ودولياً[1].

ثالثاً: الدور التركي

لــم تخــفِ تركيا استياءها من التحولات التي طرأت على سير الحوادث في دمــشق فقد صدرت عن الأتراك سلسلة من المذكرات والخطب تتهم سوريا باتباع سياسات معادية لهم[2].

ففي 13 آذار 1955 قدمت الحكومة التركية مذكرة إلى سوريا بشأن موقفها تجاه الميثاق العراقي التركي قالت فيها: " إن مشروع عقد الاتفاق المصري السوري خــرج حيــز الوجود نتيجة مباشرة لجهود مصر الرامية إلى منع الدول العربية من دخــول الميثاق العراقي التركي، وعزل تركيا والعراق عن العالم العربي وإذا أمكن عزل تركيا بعد فصل العراق عنها، أن سوريا بهذا الاتفاق تكون قد سلمت مصيرها وسياســتها لمــصر التــي تحاول بسلبيتها وعدائها لتركيا تعكير الهدوء في الشرق الأوســط كافــة؛ لــذلك لا تستطيع تركيا الوقوف مكتوفة الأيدي أمام هذه الوقائع، ويــستحيل اعتــبار الاتفاق المقترح سواء من حيث الشكل الذي اتخذه أو من حيث جوهــره عملاً غير موجه ضد تركيا، ولابد من اعتباره ذا أهداف غير سلمية، ولا يمكــن لــسوريا التذرع بالاعتداءات الإسرائيلية للدخول بالاتفاق مع مصر فللاتفاق المنوي عقده أهداف أخرى على رأسها الاتفاق على عدم التفاهم مع تركيا، ولا عقد اتفاق معها وفي ذلك عداء واضح ضد تركيا"[3].

عــندها بــدأت التحرشات التركية على الحدود السورية، وبدأ الجيش يحتشد استعداداً لأي عمل عسكري[4]، فوجد السوفيت أن الفرصة سانحة لجذب سوريا أكثر

---

(1) محاكمــات المحكمــة العسكرية العليا، ج1، ص 40، وانظر:المصدرنفسه، ج 3، ص 1079 -1083.

(2) عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 347.

(3) العقــاد، صــلاح؛ المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1983، ص 161-162.

(4) فلسطين، ع1536، (24/ آذار/ 1955م)، ص1.

فـــأعلن الاتحاد السوفيتي تأييده لسوريا، وذلك حينما أعلم مولوتوف وزير الخارجية الـــسوفيتي سفير سوريا في موسكو أن الاتحاد يؤيد موقف سوريا"ويرغب في تقديم أنواع المساعدات جميعها بهدف حماية استقلالها وسيادتها"[1].

وبهـــذا بقـــيت سوريا تسبح في فلك مصر، وعلى الرغم من تذبذب العلاقات المصرية السورية - في بعض الأحيان- إلا أن مصر بقيت تمسك بزمام الأمور.

3. 3 السعودية وحلف بغداد

عارضـــت السعودية حلف بغداد، وحاربته على الأصعدة جميعها، كما وقفت أمام دخول أي دولة عربية فيه.

ويبدو أن للسعودية دوافع في عرقلة مسيرة الحلف في المنطقة العربية وهي:

أولاً: المخاوف السعودية من تقارب عراقي أردني؛ أي تحالف هاشمي يعزز احتمالـــية اتجاه الهاشميين لاسترداد حقوقهم في شبه الجزيرة العربية وهذا بحد ذاته خطر بالنسبة لنفوذها[2].

ثانـــياً: الخـــلاف القـــائم بين البريطانيين والسعوديين حول واحة البريمي[3] -الغنية بالنفط- وقد اشتد هذا الخلاف خلال فترة حلف بغداد.

ثالـــثاً: محاولة السعوديين أن يجدوا لأنفسهم زعامة عربية، وتأييد جماهيري فكان الحلف الذي وصفه الإعلام المصري بالاستعمار هو المناخ الملائم لمبتغاهم.

وعندما بدأت الحكومة العراقية نشاطها في التمهيد إلى عقد الحلف أصدرت المملكة العربية السعودية في 18 كانون الثاني 1954 بياناً جاء فيه أنها تؤيد موقف مـــصر بمعارضتها لميثاق بغداد، وتأسف على اتخاذ العراق هذا الموقف الانفرادي

---

(1) سيل المرجع السابق، ص 306.

(2) منـــسي، محمـــد؛ العلاقـــات العراقية- السعودية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983م، ص 7-12.

(3) حـــول قضية البريمي، انظر: وثائق الخارجية البريطانية، جريدة الدستور، ع 6682، (26/ آذار/1986)، ص13.

دون أخـــذ مـــوافقة الجامعة العربية، وأنها لا تؤيد، ولا تقر أي اتفاق لم يبحث في الجامعة العربية[1].

ووجـــه الملك سعود في 14 شباط 1954 نداءً إلى الأمة العربية حذرها من الحلف ووعد بمواصلة الوفاء لميثاق الجامعة العربية والضمان الجماعي[2].

أمـــا وزيـــر الخارجية السعودي الأمير فيصل فقد أبدى خلال مؤتمر رؤساء الحكـــومات العـــربية معارضته للحلف، ولم يتهاون مع الحكومة العراقية، إذ طالب بطرد العراق من الجامعة العربية[3] فكشفت اجتماعات رؤساء الحكومات في القاهرة وحدة الفكر السعودي المصري[4].

أمـــا الأساليب التي اتخذتها السعودية في حمل الدول العربية على معارضة الحلف فهي:

أولاً: الإعلام

استعانت الحكومة السعودية في نشر أفكارها على الإعلام فأخذت أقوال وزير الخارجية فيصل والملك سعود تملأ الصحف، وكلها تعادي الحلف، ومن بين ما نشر فـــي الصحافة الأردنية تهديد السعودية بإنشاء علاقة دبلوماسية مع روسيا، وأنها قد تذهب إلى قبول الأسلحة[5] وعادت وأكدت من الشهر نفسه أنها تقدمت بطلب شراء 18 دبابة أمريكية، ولم ينظر في طلبها، وأنها لا تقتصر على طلب السلاح من دولة واحدة[6].

---

(1) المميز، أمين ؛ المملكة العربية كما عرفتها، دار الكتب، بيروت، 1963م، ص 290.

(2) فلسطين،ع1498، (15/ شباط/ 1955م)، ص1.

(3) صلاح، المصدر السابق، ص 78.

(4) رياض، المصدر السابق، ص 73.

(5) الدفاع، ع 5771، (7/ شباط/ 1956)، ص1، 3.

(6) المصدر نفسه، ع 6072، (19/ شباط/ 1956)، ص1.

ثانياً: عقد الأحلاف.

عمـــدت الحكـــومة السعودية إلى عقد تحالفات عربية لمجابهة الحلف فعقدت ميثاق تعاون عسكري مع سوريا ومصر[1].

ثالثاً: المساعدات المالية.

اســـتغلت الحكومة السعودية في هذه الفترة مردودات النفط في تنفيذ سياستها في المنطقة العربية، ومن أمثلتها: القرض الذي أعطته للبنان لإنفاقه في مشروع نهر الليطانـــي[2]، والمعـــونة المالـــية التي عرضتها مع مصر وسوريا للأردن بدلاً من المعونة البريطانية[3]، إلا أنهم لم يكونوا جادين في ذلك سوى أنهم أرادوا أن يضيفوا متاعب جديدة لجلالة الملك[4]، وبقيت معونتهم حبراً على ورق.

وفـــي ســـوريا تقدمت السعودية بقرض مالي للحكومة السورية يقدر بثلاثة ملايين دولار[5].

رابعاً: الحشد العسكري.

حاولت السعودية أن تترجم سياستها على الساحة السياسية العربية من خلال الـــتدخل العسكري، ووجدت أن فرصتها في التدخل العسكري قد اقتربت في الفترة التـــي اجتاحت فيها الأردن مظاهرات عارمة على خلفية انضمام الأردن إلى حلف بغداد، فراحت السعودية تحشد بعض قواتها على الحدود الأردنية السعودية، إلا أنها قـــوبلت بـــتهديد بريطاني[6] لارتباط الأردن بمعاهدة تعود لعام 1948م، تحتم على البـــريطانيين الـــوفاء بالتزاماتها تجاه الأردن فما كان من السعوديين إلا أن انسحبوا على الفور[7].

---

(1) للاطلاع على بنود الميثاق، انظر الدفاع ، ع 5799، (1/ آذار/1955)،ص3،1.

(2) المصدر نفسه، ع 6028، (17/ كانون الأول/ 1955)، ص1.

(3) المصدر نفسه، ع 6044، (26/ كانون الأول/ 1955)، ص1.

(4) المصدر نفسه، ع 5700، (4/ آذار/ 1956)، ص1.

(5) المصدر نفسه، ع 6060، (16/ كانون الثاني/ 1956م)، ص1.

(6) مذكرات إيدن، المصدر السابق، ق2، ص128.

(7) المصدر نفسه.

4.3 لبنان وحلف بغداد

فـــي ســـبيل حشد تأييد أكبر للحلف العراقي التركي إن لم يكن الانضمام إلى الحلـــف، وصـــل رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس بيروت، ودفع للمسؤولين اللبنانيـــين بوثيقة الحلف طالباً إليهم الانضمام، وبعد اجتماع الوفد التركي والحكومة اللبنانية خرج رئيس الحكومة اللبنانية ليدلي بآرائه تجاه الحلف فقد قال:" إن الغرض من الحلف يتفق وميثاق الأمم المتحدة كما أنه يضمن للعرب ما يساعدهم في صد أي اعتداء تتعرض له بلادهم سواء من الداخل أو الخارج"[1].

وقـــد انقـــسم الشعب اللبناني من أحزاب، وهيئات، وشخصيات وطنية حول الـــرفض أو القـــبول بالحلف ففي العاشر من آذار لعام 1955م عقد مؤتمر وطني طالـــب الحكـــومة بعدم الدخول في حلف بغداد أو أي أحلاف أخرى[2]وفي الثالث والعـــشرين مـــن الـــشهر نفسه لعام 1955م دعت بعض الأحزاب إلى التعاون مع الغـــرب للمحافظة على كيان لبنان، وجعله منطقة حرة تضمن حدوده الدول الكبرى الثلاث[3].

وبهـــذا وجدت الحكومة العراقية أن الفرصة قد حانت لضم لبنان إلى الحلف فأوعـــزت إلـــى ســـفيرها في بيروت بالاتصال مع رئيس الجمهورية اللبنانية كميل شـــمعون للتداول حول تنسيق الدفاع المشترك بين العراق ولبنان، والسبيل إلى ذلك الانـــضمام إلـــى الحلف[4]، في حين صرح وزير الخارجية اللبناني(ألفرد نقاش) أن انضمام باكستان إلى الحلف قد عزز الحلف[5].

إلا أن الموقف اللبناني أخذ يتغير جذرياً فاتجه نحو الحياد، وبدا ذلك واضحاً مـــن خـــلال مؤتمـــر رؤساء الحكومات العربية فقد انصبت مساعيه لرأب الصدع

---

(1) عبد الفتاح، المرجع السابق، ص366.

(2) كرامـــي، ناديـــا ونـــواف؛ مـــن واقـــع الـــثورة اللبنانـــية، (د.ن)، بيروت، 1959م، ص13.

(3) فلسطين،ع1537، (25/ آذار/1955)، ص4.

(4) محاكمات المحكمة العسكرية العليا، ج4، ص1291.

(5) فلسطين،(د.ع)، (5/ تموز/ 1955)، ص4.

العربـــي، وراح شـــمعون رئيس الجمهورية اللبنانية يطلق المبادرات لحل الخلاف المصري العراقي، وفي أحد اقتراحاته دعا عبد الناصر ونوري السعيد إلى الاجتماع في لبنان؛ لتسوية الخلافات غير أن عبد الناصر رفض الاقتراح بحجة أن "الأمر لا يتعلق به أو بنوري، وإنما بالأمة العربية بأسرها"[1].

ولـــم يقـــف شمعون عند هذا الحد، بل راح يؤكد حياد لبنان والسعي إلى حل النـــزاع القـــائم بين مصر والعراق بإطلاق المبادرات، وأكد شمعون حياد لبنان من خلال رفضه الاشتراك في أحلاف مصر وسوريا والسعودية[2].

وقد تضافرت عوامل عدة لاتخاذ الحكومة اللبنانية الحياد نهجاً لسياستها ومن بين هذه العوامل ما يلي:

أولاً: رغبة الحكومة اللبنانية في الحصول على المعونات المالية من السعودية المعارضة للحلف والحكومة العراقية التي تبنت الحلف، وهذا فعلاً ما نجحت به فقد حصلت على قروض مالية من السعودية والعراق[3]، وحافظت أيضاً على العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفيتي حيث أبقت صفقاتها التجارية جارية معه[4].

ثانـــياً: رغـــبة الحكـــومة اللبنانية في خلق شيء من التوازن تجاه الأحزاب اللبنانـــية، فـــالخلاف بـــين الأحـــزاب والحكومة اللبنانية سببه في الأساس السياسة الخارجية للحكومة.

---

(1) رياض، المصدر السابق، ص72.

(2) فلسطين،(د.ع)، (24/ تموز/ 1955)، ص3.

(3) الدفاع، ع 6034، (17/ كانون الأول/ 1955)، ص3.

(4) المصدر نفسه، ع 6092، (1/ آذار/ 1956)، ص2.

الخاتمة:

- تبـــنت الحكـــومة العـــراقية حلف بغداد تحسباً لأي اعتداء سوفيتي على العراق؛ مـــستفيدةً مـــن عـــداء الغرب للاتحاد السوفيتي، ورغبة الحكومة العراقية أيضاً في التملص من المعاهدة العراقية البريطانية، واستبدالها باتفاق خاص ضمن الحلف.

- حاولت الحكومة الأردنية الانضمام إلى حلف بغداد؛ لضمان المساعدة العسكرية، والـــتخلص مـــن المعاهدة الأردنية البريطانية (1948م)، إلا إنها فشلت أمام ضغط جماهيري رافض للحلف.

- ســـادت العلاقات المصرية العراقية موجة عداء واضح إبان فترة الحلف على اثر تبنـــي العراق الحلف، وأمام إصرار العراق على تبني الحلف، ومصر على رفض الحلف ازداد شقي الخلاف بينهما.

- رفـــضت الدول العربية حلف بغداد على الرغم من اختلافها في أسباب الرفض، وأمام هذا التحدي العربي سقط حلف بغداد.

المصادر والمراجع

أ. المصادر:

أولاً:الوثائق الغير منشورة:

عبد الهادي، نعيم(1960)، **حقيقة ما وقع في محادثات ضم الأردن إلى حلف بغداد عام 1955**، دمشق.

وثائق البلاط الملكي العراقي المحفوظة في دار الكتب والوثائق، بغداد:

ملف رقم 311/2719، **تقارير المفوضية العراقية في عمان لعام 1955.**

ملف رقم 311/2720، **تقارير المفوضية العراقية في عمان لعام 1955.**

ثانيا: الوثائق المنشورة:

ـ **حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد في وثائق الممثليات الدبلوماسية العراقية في أنقرة واستنبول(1945-1957)**، تحقيق ناظم توفيق،(د.ن)،بغداد،2002.

ــــ **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر**،ج1،تحرير احمد يوسف أحمد، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

ــــ **محاكمـــات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**، ج(1، 3، 4، 6) وزارة الدفاع، بغداد، 1959م.

ـ **مذكرات مجلس النواب الأردني، (1955م)**، عمان، (د.ن).

الوثائـــق الأردنـــية، **الـــوزارات الأردنية(1921م-1984م)**، وزارة الإعلام، دائرة المطبوعات والنشر، 1984م.

ثالثاً: المذكرات الشخصية

ـ إيدن، انتوني،(1958)، **النص الكامل لمذكرات السير انتوني ايدن، رئيس وزراء بريطانيا**، ترجمة خيري حماد، 3ق، مكتبة دار الحياة، بيروت.

ـ الجمالي، محمد فاضل،(د.ت)، **ذكـــريات وعبر من العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي**، دار الكتاب الجديد، بيروت.

ــــ الحسين بن طلال،(1999)، **ليس سهلاً أن تكون ملكاً**، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة عواد علي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

ـ رياض، محمود،(د.ت)، **الأمن القومي بين الإنجاز والفشل**، ج2، دار المستقبل، (د.م).
ـــ زيادين، يعقوب،(1980) **البدايات، أربعون سنة في الحركة الوطنية**، دار ابن خلدون، بيروت.
- السويدي، توفيق،(1969) **مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**، دار الكتاب العربي.
ـ صلاح، وليد عبد الطيف،(1992) **من رحلة العمر**،(د.ن)، عمان.
ـ الطراونة، احمد،(1997) **رحلتي مع الأردن**، مطابع الدستور التجارية، عمان،.
ـــ العظم، خالد،(د.ت) **مذكرات خالد العظم**، مج2، ط1، الدار المتحدة للنشر والتوزيع.
ـــ **العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب**، ترجمة نجدة صفوة، ط2، مطبعة منير، بغداد 1984.
ـ كبة، محمد مهدي،(1965) **مذكراتي في صميم الأحداث (1918-1958)**، ط1، (د.ت)، بيروت.
ـ المجالي، هزاع،(1960) **مذكراتي**،(د.ن)،عمان.
ـــ **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم خيرية قاسمية، مركز دراسات الوحدة، (د.م)، (د.ت).

سادساً: الصحف:

- **الجريدة الرسمية**، عمان، عدد 1227،(1955)
- **الدفاع**، يافا، وهي محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية، وقد أفادت الدراسة من الأعداد التالية:

ع5423، (3/حزيران/1953)، ع 5454، (5/حزيران/1953)، ع 5768، (2 / شباط/1955)، ع 5769، (3/ شباط/ 1955)، ع 5770،(4/ شباط/ 1955)، ع 5781 ،(17/ شباط/1955)، ع 5786، (23/ شباط/ 1955)، ع 5788، (27/ شباط/1955)، ع 5789، (28/ شباط/1955)، ع 5797، (1/ آذار/1955)، ع 5804،(17آذار/1955)،5831ع(18/أيار/1955)،

ع 5965،(28/ أيلــول/ 1955)، ع 5995، (2/ تشرين الأول/ 1955)، ع 5996، (3/ تشرين الأول/1955)، ع 5998، (6/تشرين الأول/1955)، ع 6019،(30/ تــشرين الأول/1955)،ع 6028، (11/كانونالأول/1955)، ع 6025،(7 كانون الأول/ 1955)،ع 6034،(17/ كانون الأول/ 1955)، ع 6031،(14/ كانون الأول/1955)،ع 6032،(15/ كانون الأول/1955)، ع 6036،(19/كانــون الأول/1955)، ع 6039،(21/كانون الأول/1955)، ع 6043، (25 / كانـــون الاول/ 1955)، ع 6044،(26/ كانـــون الأول/ 1955)، ع 6047، (8/ كانون الثاني/ 1956)، ع 6048،(4 /كانون الثاني/ 1955)، ع 6049، (5/ كانــون الثانـــي/ 1956)، ع 6050، (6/ كانـــون الثانــــي/ 1956)، ع 6059، (15/كانــــون الثانــــي/ 1956)، ع 6060، (16/ كانون الثاني/ 1956)،ع 6084، (19/ شباط/ 1956)، ع 6072، (7/ شـــــباط/ 1956)، ع 6092، (1/ آذار/ 1956) ع 6094، (4/ آذار/ 1956).

- **فلسطين**، القدس، وهي محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية على الميكروفيلم، وقد أفادت الدراسة من الأعداد التالية:

ع1462،(7 /كانـــون الثانــــي/1955)، ع1498، (15/شـــباط/1955)، ع1492، (9/ شباط/1955)، ع1493، (10/شباط/1955)، ع1497، (14/شباط/1955)، ع 1501، (16/ شـــباط/1955)،ع 1505،(23/شباط/1995)،ع 1507، (25/شباط/ 1955)، 1508، (26/شـــباط/1955)، ع1509،(27/شباط/1955)، ع1513، (1 /آذار/1955)، ع1516، (4/آذار/1955)، ع1536،(24/آذار/1955)، ع1537،(25/آذار/1955)، ع1590،(25آب/1955)،ع1686، (30/ تشرين الثاني/ 1955).

ـــ **الكفاح الاسلامي**،العدد4،(11/كانون الثاني/1957).

ـــ **المقاومة الشعبية**، العدد 12،(12/ تشرين الثاني/1955).

ب. المراجع:

ـ أبو الفتح، احمد،(د.ت) **عبد الناصر**، المكتب المصري الحديث، القاهرة.

ـــ ارونسون، جيفري،(1996) **العلاقات المصرية - الأمريكية، (1946-1956)**، ترجمة السيد أمين شلبي، مكتبة مدبولي، القاهرة.

ـ اسود، عبد الرزاق محمد،(د.ت) **موسوعة العراق السياسية**، ج5، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

ـ الأحمد، نجيب،(1985) **فلسطين تاريخاً ونضالاً**، دار الجليل، عمان.

ـــ الأمير، ليلى ياسين حسن،(2002) **نوري السعيد ودورة في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية العربية(1946-1957)**، مكتبة الفكر العربي، البصرة.

- التـنداوي، سمير،(د.ت) **إلى أين يتجه الأردن؟**، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة.

ـــ الروسـان، ممدوح،(1979) **العراق وقضايا الشرق العربي القومية، 1941-1958م**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

ـ الروسان، ممدوح،(2000) **علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق العربي**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر، إربد.

ـــ الـشلبي، سهيلا سليمان،(2004) **دور توفيق أبو الهدى في السياسة الأردنية (1938-1955)**، دار اليازوري، عمان.

ـــ الشناق، عبد المجيد،(1996) **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال حتى عام 1976م**، منشورات لجنة تاريخ الأردن، مؤسسة آل البيت، عمان.

ـــ العقـاد، صلاح،(1983) **المشرق العربي المعاصر**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

ـ المجالي، هزاع،(1955) **هذا بيان للناس، قصة محادثات تمبلر**، (د.ن)، عمان.

ـ المميز، امين،(1963) **المملكة العربية كما عرفتها**، دار الكتب، بيروت.

ـــ النـشاشيبي، ناصـر الدين،(1961) **ماذا جرى في الشرق الأوسط؟**، المكتب التجاري، بيروت.

ــ النشاشيبي، ناصر الدين،(1996) **أنا في الشرق الأوسط، أحداث وأحاديث**، ط1، دار أخبار البلد، القدس.

ــ الياسري، قيس عبد الحسين،(د.ت) **الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة 14 تموز 1958**، ط1، العراق.

ــــ حـــافظ، محمود،(1967) **إستراتيجية الغرب في الوطن العربي**، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة.

ــ حمروش، احمد،(د.ت) **قصة ثورة (23 يونيو)**، ج3، عبد الناصر والعرب، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة.

ــ دروزة، محمد عزة،(1957) **الوحدة العربية**، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت.

ــــ سيل، باتريك،(د.ت) **الصراع على سورية**، دراسة للسياسية العربية بعد الحرب (1945-1958)، تـــرجمة ســـمير عـــبدة ومحمـــود فلاحة، فراس للدراسات والترجمة، دمشق.

ــ عبد الفتاح، فكرت نامق،(1981) **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (1953-1958)**، دار الرشيد، بغداد.

ــــ عكـــور، أيمـــان ناصر،(2002) **هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية (1948-1960)**، وزارة الثقافة، عمان.

ــــ علـــوش، ناجي،(1963) **الثورة والجماهير، مراحل النضال العربي (1948-1961)**، دار الطليعة، بيروت.

ــ كرامي، ناديا ونواف،(1959) **من واقع الثورة اللبنانية**، (د.ن)، بيروت.

ــ لينشوسكي، جورج،(1965) **الشرق الأوسط في الشؤون العالمية**، ترجمة جعفر الخياط، ج2، مكتبة دار المتنبي، بغداد.

ــــ محافظـــة، علي،(1973) **العلاقات الأردنية - البريطانية، منذ تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (1921-1957)**، دار النهار، بيروت.

ـ موسى، سليمان،(د.ت) **أعلام من الأردن، دراسة في التاريخ السياسي الحديث**، توفيق أبو الهدى، سعيد المفتي، ج2، مكتبة الرأي، المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان.

ـــ هيكل، محمد حسنين،(1986) **قصية السويس، أخر المعارك في عهد العمالقة**، ط7، شركة المطبوعات والنشر، بيروت.

ـ هيكل، محمد حسنين،(2003) **لمصر لا لعبد الناصر**، ط1، دار الشروق، القاهرة.

ـــ هـيكل، محمـد حسنين،(د.ت) **ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة**، (د.ن)، القاهرة.

ـ **الرسائل الجامعية:**

ـــ البـشايرة، علي إبراهيم،(1994) **الأردن ومشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأردنية.

ـــ الـشرعة، إبراهيم فاعور صيتان،(1995) **الأحزاب الأردنية والقضايا الوطنية والقومية (1950_1957)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

ـــ اللـصاصمة، احمود حرب بشير،(1985) **الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشـمية(1929-1967)**، رسـالة ماجـستير غيـر منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، بغداد،.

ـ محمد، منسي ، **العلاقات العراقية-السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد،1983.

ـــ المصري، محمد محي الدين سليمان، (1995) **الأردن(1953-1957)**، دراسة سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

ـ **المقالات:**

ـــ إسـماعيل، أحمـد علي، (1966) التسلل الإسرائيلي في آسيا، **مجلة السياسة الدولية**، ع6.

ـــ الحوراني، هاني، والطراونة، سليم،(1984) هكذا سقط حلف بغداد في عمان، **مجلة الأردن الجديد**، ع6.

ــ الحسني، عبد الرزاق، (1987) حلف بغداد 1955م لماذا؟، **مجلة أفاق عربية**، ع 6.

الوثائق الأجنبية المنشورة والمعربة:

وثائق الخارجية البريطانية (F.O) الموجودة في:

Records of Jordan (1919-1965),Edited:Jane Priestland,Volume. 8-9, Oxford, Archive Editions, 1996.

ـــــ **ميــثاق بغداد حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني**، ترجمة حسن الدجيلي، مطبعة الرابطة، بغداد، 1956.

ـــــ **الوثائــق السرية لوزارة الخارجية البريطانية (1955-1956)**، إعداد مركز الخليج للبحوث والدراسات الإستراتيجية- لندن، تحليل وتعليق انتوني ناتنغ، جريدة الدستور، عمان، 1986، جريدة الدستور، الأعداد:

6628، (31/ كانــون الثانــي/ 1986) ،6635، (7 / شــباط/ 1986)، 6640، (12/شـــــــــــباط/ 1986)، 6644، (16/ شـــــــــــــباط/1986)، 6647، (19/ شــباط/1986م)، 6649،(20/ شباط/1986)، 6654،(26/ شباط/ 1986)، 6682، (26/ آذار/1986).